المنتخب من الملخص

في علم الحديث

انتخاب

الإمام رضي الدين إبراهيم بن محمد الطبري الشافعي المكي

إمام المقام بالمسجد الحرام المتوفى سنة (٧٢٢ هـ)

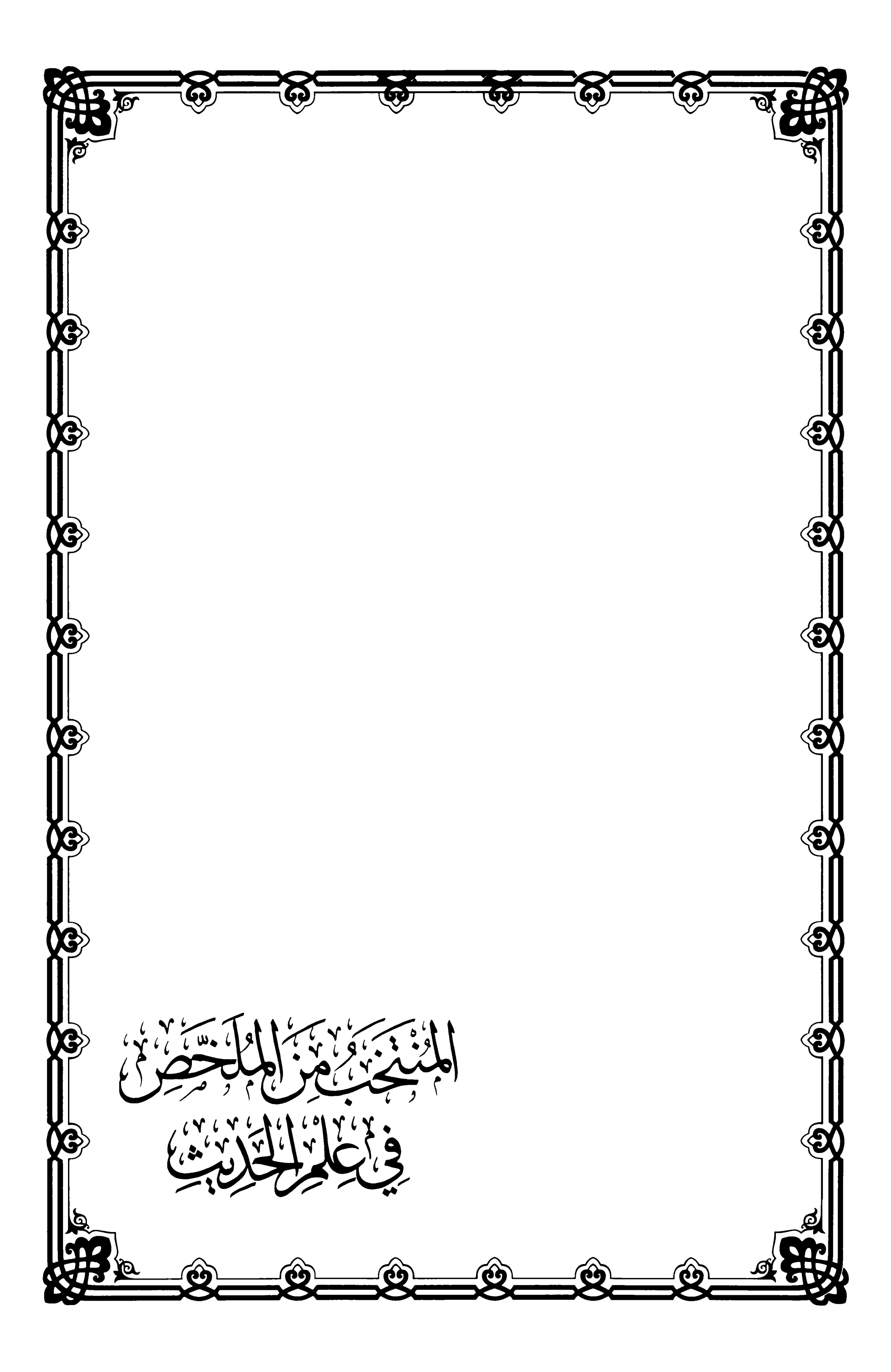
اعتنى به

الدكتور حميد بن بوشعيب العقرة



دار ابن القيم للنشر والتوزيع

دار ابن عفان للنشر والتوزيع


المنتخب من الملخص
في علم الحديث

الطبعة الأولى

1442 هـ - 2021 م

رقم الإيداع	2021/10066
الترقيم الدولي	978-977-375-176-3



دار ابن القيم للنشر والتوزيع

الرياض

جـــوال: 00966537363792

جـــوال: 00966568866755

المملكة العربية السعودية

ebnalqayyam@hotmail.com

دار ابن عفان

للنشر والتوزيع

القاهرة: 11 درب الأتراك خلف الجامع الأزهر

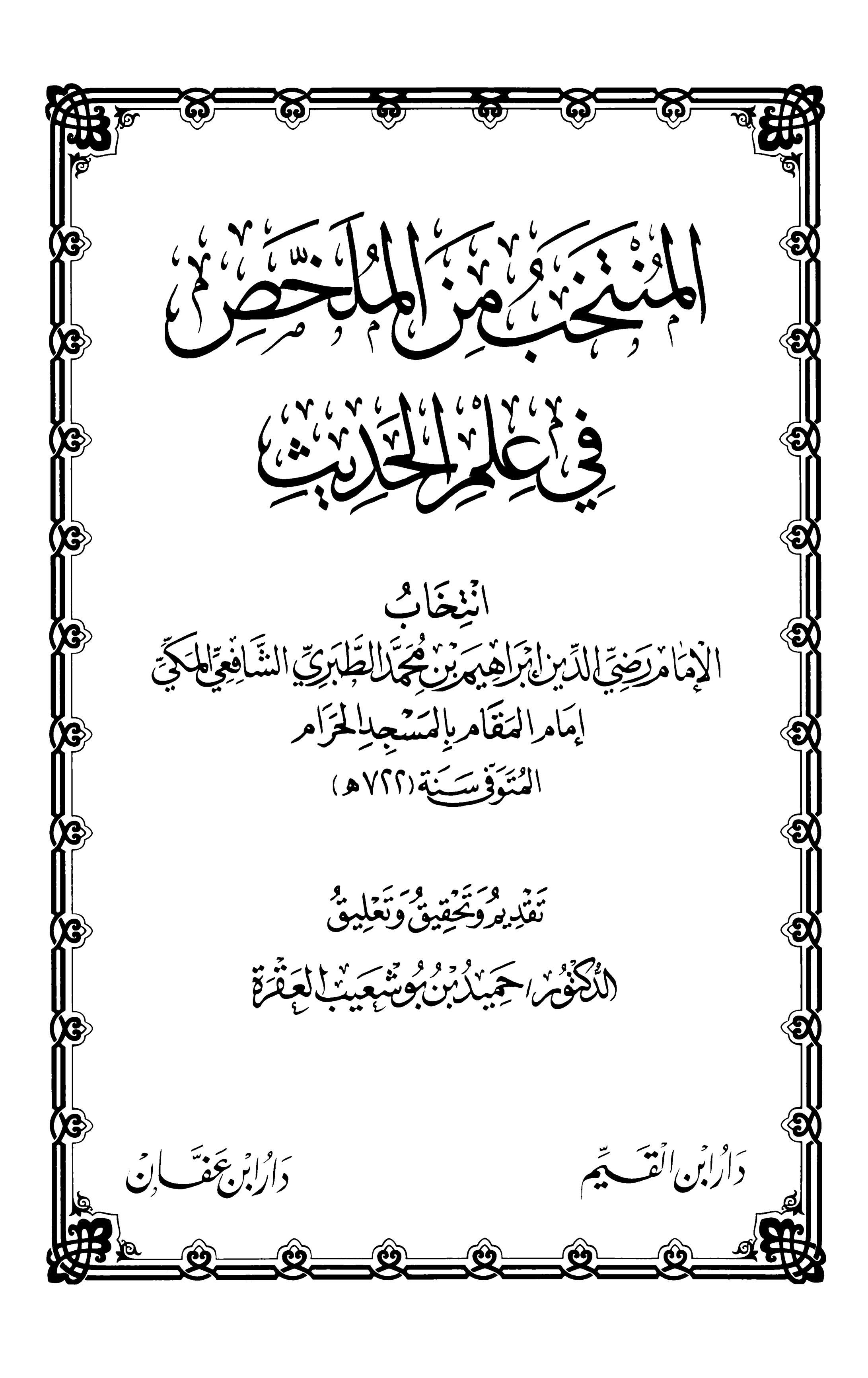
ت: 25066420 - محمول: 01001583626

الإدارة: 3 عطفة الجوار من شارع البيطار بالأزهر

ت: 25135454 - محمول: 01000573587

جمهورية مصر العربية

ebnaffan@hotmail.com



المنتخب من الملخص في علم الحديث

انتخاب

الإمام رضي الدين إبراهيم بن محمد الطبري الشافعي المكي

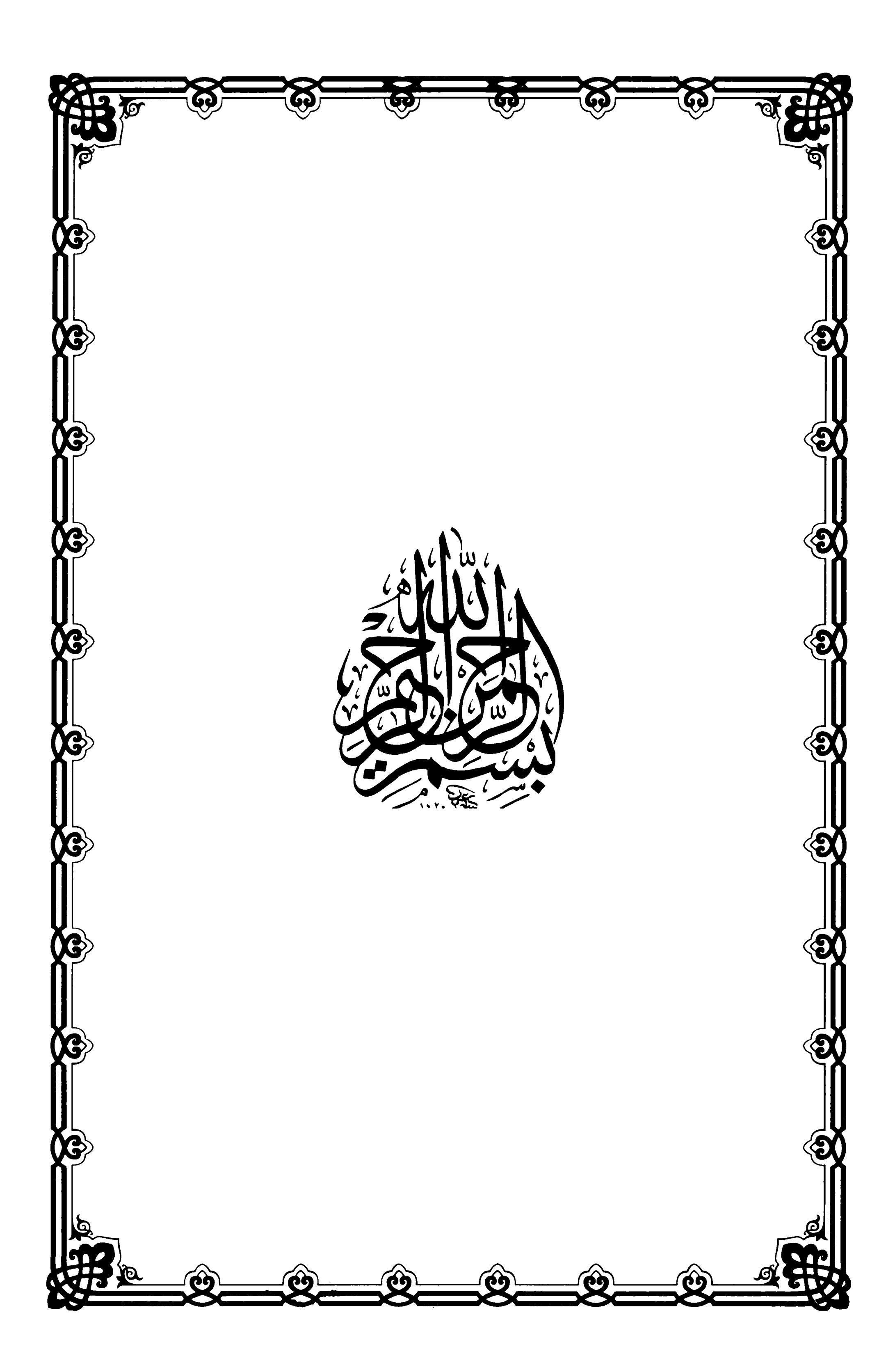
إمام المقام بالمسجد الحرام

المتوفى سنة (٧٢٢ هـ)

تقديم وتحقيق وتعليق

الدكتور حميد بن بوشعيب العقرة

دار ابن القيم
دار ابن عفان



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمدَ لله نحمده ونستعينُه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد،

فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ الله، وخَير الهَدي هَدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد، فإن من نعم الله عليَّ أن حبَّبَ إليَّ علمَ الحديثِ النبوي رواية ودراية، ومحبة أهله الذَّابِّين عن حِياض الدِّين والمِلَّة، وقد جاءت السُّنة في أحاديث تترىٰ ببيان فضل أهل الحديث وشرفهم، حتىٰ صنَّف الخطيبُ البغدادي (ت٤٦٣هـ) كتابًا في ذلك بعنوان «شرف أصحاب الحديث».

ومن هذه الأحاديث قول النبي ﷺ: **«لا تزال طائفةٌ من أُمتي قائمةً بأمر الله، لا يضرُّهم مَن خذَلهُم أو خَالفَهُم، حتَّى يأتي أَمرُ الله وهُم ظاهِرون على الناس»**[1].

قال عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ)، ويزيد بن هارون (ت٢٠٦هـ)، وعليّ ابن المديني (ت٢٣٤هـ)، وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، والبخاري (ت٢٥٦هـ) قال هؤلاء الأئمة كلهم في بيان الطائفة المنصورة: «هم أصحاب الحديث»[2]، بل عبارة الإمام أحمد، وقبله يزيد بن هارون: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم».

وأيّ طائفة أحقّ بأن يكونوا هم تلك الطائفة الظاهرة المنصورة، من الذين

---

(١) متفق عليه: البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) انظر: «شرف أصحاب الحديث» (رقم ٤٦ – ٥١).

حفظوا الدين، ونقلوا المِلة، ونشروا السُّنة، وقَمعوا البدعة؛ وهُم أصحاب حديث النبي ﷺ وحرّاسُه، أهدىٰ الناس بالسُّنة، وأتبعهم للأُسوة الحَسنة، بقية الأصحاب، ومرآة الرسول ﷺ.

ولما قال النبي ﷺ: «**إن أوْلَى الناس بي يوم القيامةِ أكثرُهم عَليَّ صلاةً**»[١]، وذكر أهل العلم: أن أسعد الناس بهذا الحديث هم المُحدِّثون!

قال ابن حبان (ت٣٥٤هـ) بعد إخراجه هذا الحديث في صحيحه: «في هذا الخبر دليل علىٰ أن أولىٰ الناس برسوله ﷺ في القيامة أصحاب الحديث؛ إذ ليس من هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه ﷺ منهم»[٢].

وقال أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ): «وهذه منقبةٌ شريفةٌ يختص بها رواة الآثار ونقلتها؛ لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة علىٰ رسول الله ﷺ أكثر مما يعرف لهذه العصابة نَسخًا وذكرًا»[٣].

ومن هؤلاء الأعلام الإمام رضي الدين إبراهيم بن محمد الطبري، الذي نتشرف بخدمة كتابه «المنتخب من الملخص في علوم الحديث».

فنسأل الله بأسمائه الحسنىٰ وصفاته العُلىٰ أن يجزيه خير الجزاء؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

❊ ❊ ❊

---

(١) أخرجه الترمذي وحسَّنه (ح ٤٨٤)، وابن حبان في صحيحه (ح ٩١١)، وصححه غير ما واحد من الأئمة، كما تراه في «تخريج الإحسان»، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٠/ ٢١ رقم ٩٨٠٠).

(٢) ينظر: «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (رقم ٩١١).

(٣) ينظر: «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (٣٥).

أسباب اختيار الموضوع

هناك جملة أسباب دفعتني لاختيار هذا الموضوع أجملها فيما يلي:

١- حبُّ هذا العلم الشريف أعني علم الحديث النبوي.

٢- قيمة الكتاب العلمية؛ إذ يعتبر من المختصرات المفيدة لعلوم الحديث لابن الصلاح.

٣- الرغبة في نشر تراثنا وإخراجه إلىٰ حيز المطبوع.



منهج التحقيق

اقتفيت منهجًا للتقديم والتحقيق، وهو كالتالي:

تصميم البحث:

قسَّمتُ العمل إلى قسمين:

القسم الأول: التقديم.

ويتكون من تمهيد، وبابين:

التمهيد: وتضمن بعض فضائل أهل الحديث، وأسباب اختيار الموضوع.

الباب الأول: التعريف بالمؤلف وكتابه.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة المؤلف.

وفيها تسعة مباحث:

- المبحث الأول: اسمه ونسبه.
- المبحث الثاني: مولده.
- المبحث الثالث: أهم شيوخه.
- المبحث الرابع: أهم تلاميذه.
- المبحث الخامس: بعض مسموعاته عن شيوخه.
- المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.
- المبحث السابع: شعره.
- المبحث الثامن: مؤلفاته.
- المبحث التاسع: وفاته.

الفصل الثاني: التعريف بالكتاب.

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: بيان مكانة الكتاب بين باقي المختصرات.

- المبحث الثاني: أهمية الكتاب.
- المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.
- المبحث الرابع: الكلام علىٰ النُّسخ الخطية للكتاب.

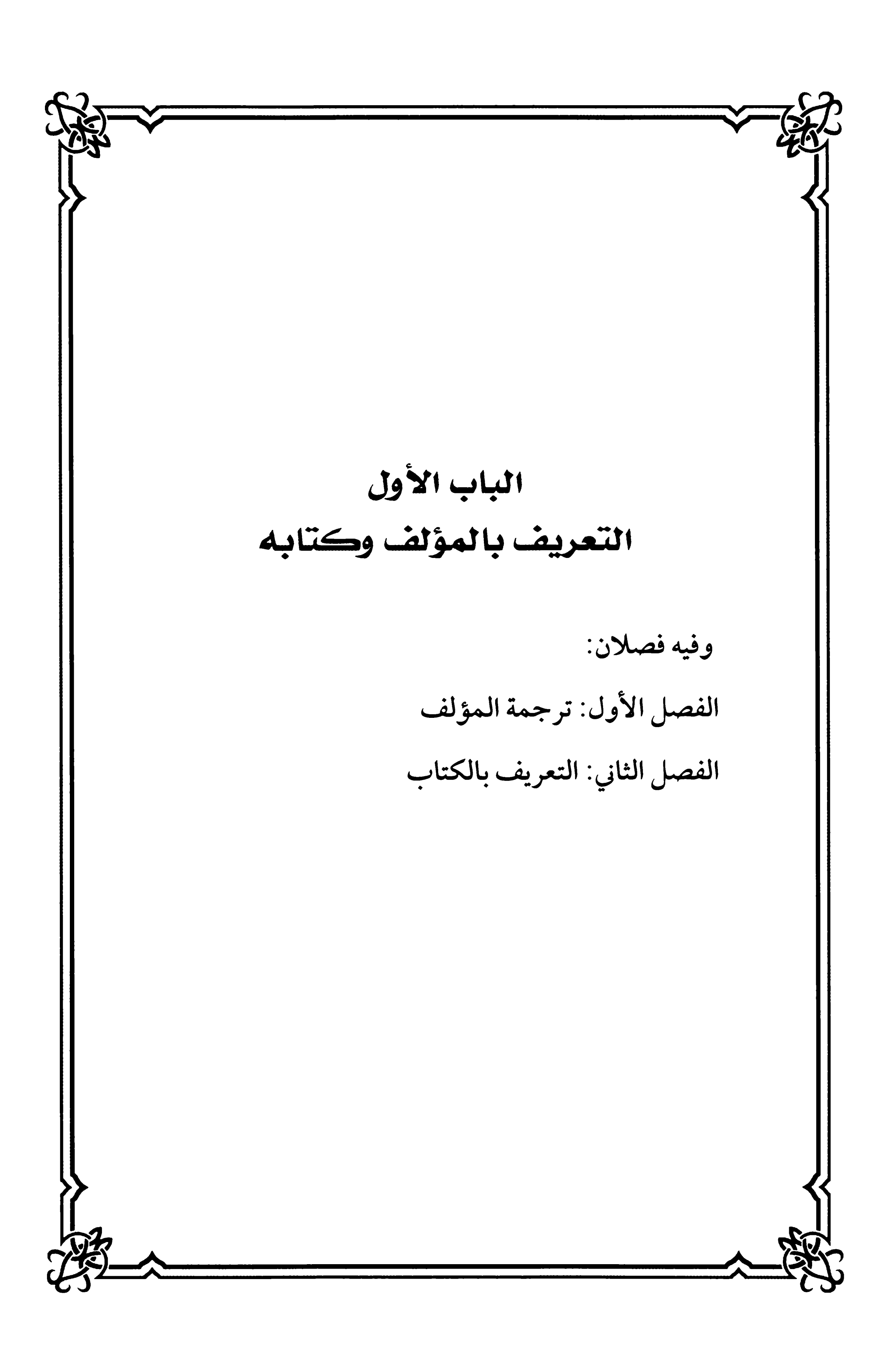
وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب.
- المطلب الثاني: نسخ الكتاب ووصف المخطوط.
- المطلب الثالث: توثيق نسبته لمؤلفه.

الباب الثاني: النص المحقق.

الخطوات التي اتبعتها في تحقيق النص:

- نسخ المخطوط وفق الرسم الإملائي.
- جعلت نسخة خزانة الأسكوريال هي الأصل.
- ميَّزت الفروق بين النسختين في الحاشية.
- تخريج الأحاديث.
- عزو الأقوال إلىٰ مصادرها.
- ترجمة الأعلام التي تحتاج إلىٰ تعريف بأخصر وأجمع عبارة.
- بيان غريب الكلمات الواردة في النص.
- أنكت علىٰ المؤلف في بعض المسائل الاصطلاحية بما يقتضيه المقام.
- وضعت أرقام الصفحات داخل النص بين معقوفتين؛ ليسهل الرجوع إلىٰ الأصل حين احتياجه.
- عمل فهارس تشمل (المصادر، والأحاديث النبوية، والموضوعات).



الباب الأول
التعريف بالمؤلف وكتابه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة المؤلف

الفصل الثاني: التعريف بالكتاب

الفصل الأول
ترجمة المؤلف

وفيه تسعة مباحث:

- المبحث الأول: اسمه ونسبه.
- المبحث الثاني: مولده.
- المبحث الثالث: أهم شيوخه.
- المبحث الرابع: أهم تلاميذه.
- المبحث الخامس: بعض مسموعاته عن شيوخه.
- المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.
- المبحث السابع: شعره.
- المبحث الثامن: مؤلفاته.
- المبحث التاسع: وفاته.

مصادر ترجمته

مستفاد الرحلة والاغتراب (ص ٣٨٠).

العقد الثمين بأخبار البلد الأمين (٣/ ٢٤٠-٢٤٧).

ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (٢/ ٢٤٣-٢٤٤).

شفاء الغرام بتاريخ البلد الحرام (١/ ٣٤٣).

برنامج الوادي آشي (ص٨٠).

معجم شيوخ الذهبي (١/ ١٥٠).

البداية والنهاية (١٤/ ١٠٣).

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/ ٥٦).

درة الحجال في أسماء الرجال (١/ ١٨٧).

ذيول العبر للذهبي (ص ١٢٤).

المنهل الصافي (١/ ١٥٠).

الدليل الشافي (١/ ٢٧).

الوافي بالوفيات (٦/ ١٢٦).

مرآة الجنان (٤/ ٢٦٧).

النجوم الزاهرة (٩/ ٢٢٥).

شذرات الذهب (ج ٦/ ٥٦).

معجم المؤلفين (١/ ٧٩).

مباحث الترجمة

◘ المبحث الأول: اسمه ونسبه.

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن محمد بن إبراهيم، الملقب بـ«رَضِيّ الدِّين» الطبري، ويكنىٰ أبا أحمد، ويقال: أبو إسحاق، المَكِّيّ الشافعي.

◘ المبحث الثاني: مولده.

ولد في جمادىٰ الآخرة، أو رجب سنة ست وثلاثين وستمائة (٦٣٦هـ).

◘ المبحث الثالث: أهم شيوخه.

قال الوادي آشي: «وأخذ عن جماعة من العلماء ببلده من أهلها الوافدين عليها قراءة وسماعًا، وجُلُّ ذلك اتجاه الكعبة المعظمة»[١].

وأهم شيوخه الذين أخذ عنهم هم:

- عبد الرحمن بن أبي حرْمي المكي.
- شعيب بن يحيىٰ الزعفراني.
- بهاء الدين علي بن هبة الله، أبو الحسن بن الجُمَّيزي.
- شرف الدين محمد بن عبد الله بن أبي الفضل المُرْسي.
- جابر بن أسعد اليمني.
- سليمان بن خليل، أبو الربيع العسقلاني.
- عمه يعقوب بن إبراهيم بن أبي بكر الطبري.
- الكمال بن محمد بن عمر بن خليل العسقلاني.
- الضياء محمد بن عمر القسطلاني.
- الحافظ أبو بكر محمد بن يوسف بن مَسْدي الأندلسي.

---

(١) برنامج الوادي آشي (ص ٨٠).

- عبد الرحيم بن عبد الرحيم بن العَجَمي.
- يوسف بن إسحاق الطبري.
- فاطمة بنت نعمة بن سالم الحزَّام.
- محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري.
- أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانشي المكي.

وممن أجازه:

- عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي الحسن المقرئ، المشهور بـ«ابن المقيَّر».
- عثمان بن الصلاح الشهرزوري، ومما أجازه كتابه «علوم الحديث».
- عبد الوهاب بن ظافر ابن رواج.
- أبو الحسين محمد بن يحيىٰ بن عبد الله، المعروف بـ«ابن ياقوت».
- أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي، المعروف بـ«ابن الحاسب» سبط السِّلَفي.
- علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي.
- الحسين بن محمد رضي الدين الصاغاني اللغوي المشهور.
- عبد السلام بن عبد الله مجد الدين أبو البركات ابن تيمية[١].
- نجم الدين أبو محمد عبد الله بن أبي الوفاء محمد بن حسن الباذَرَّائي[٢]، وغير هؤلاء.

◘ المبحث الرابع: أهم تلاميذه.

- نجم الدين عبد الرحمن بن يوسف بن إبراهيم الشافعي[٣].

---

(١) ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٢٩١).

(٢) ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٣٣٢).

(٣) ينظر: «الوفيات» لابن رافع السلامي (٢/ ١٢٩).

- صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي[١].
- عز الدين أبو عمر عبد العزيز ابن القاضي بدر الدين محمد بن إبراهيم ابن سعد الله بن جماعة الكناني الشافعي[٢].
- عفيف الدين أبو محمد عبد الله بن أسعد اليافعي اليمني المكي[٣].
- عثمان بن عمر بن مسلم الكناني الصالحي، بالإجازة.
- الحافظ محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي (ت ٧٢١)[٤].
- محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، أبو عبد الله الذهبي[٥].
- القاسم بن يوسف التجيبي، صاحب البرنامج[٦].
- محمد بن جابر الوادي آشي، صاحب البرنامج[٧].

◘ المبحث الخامس: بعض مسموعاته عن شيوخه.

كان الإمام رضي الدين الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ واسع الرواية والسماع لمصنفات السُّنة من الصحاح والمسانيد والمعاجم والأجزاء والفوائد، **ولا بأس بذكر بعض مسموعاته عن مشايخه[٨]، فمنها:**

---

(١) ينظر: «الوفيات» لابن رافع (٢/ ٢٢٦).

(٢) السابق (٢/ ٣٠٦).

(٣) السابق (٢/ ٣٠٦).

(٤) ينظر: «ملء العيبة» لابن رشيد، الجزء الخامس (ص ١٩٢).

(٥) ذكره في «معجم الشيوخ» (١/ ١٥٠)، و«المعجم المختص» (ص ٦٢).

(٦) ينظر: البرنامج (الصفحات: ١٠- ١٠٠- ١٠٩- ١٢١٠، ١٢٧- ١٣٦- ١٤١- ١٤٤- ١٤٦- ١٥٨- ١٧٣- ١٩٥- ٢٠٧- ٢٠٨- ٣٢٨- ٢٨٧)، وهي المواضع التي صرح فيها التجيبي بالأخذ عن الطبري.

(٧) انظر: البرنامج (الصفحات: ١٨٩- ١٩٣- ١٩٥- ١٩٦- ١٩٧- ٢٠٤- ٢٠٧- ٢١٢- ٢٢٣- ٢٤٩- ٣٢١) وهي المواضع التي صرح فيها الوادي آشي بالأخذ عن الطبري.

(٨) ينظر: «ذيل التقييد» للفاسي (٢/ ٢٤٣)

- البخاري خلا من قوله «وإلىٰ مدين أخاهم شعيبا» إلىٰ باب مبعث النبي ﷺ عن شيخه ابن أبي حرمي.
- المجالس المكية في الأحاديث النبوية للميانشي شيخه.
- اختلاف الحديث للشافعي.
- الأجزاء الثقفيات.
- الأول من مصنف عبد الرزاق.
- الغرائب للنسائي.
- الأجزاء السادس والسابع والثامن من المحامليات.
- الجزء السابع من حديث ابن السماك.
- جزء سفيان بن عيينة.
- جزء مطيَّن.
- فوائد العراقيين للنقاش.
- مسلسلات ابن شاذان.
- غرائب مالك لدعلج.
- ثمانين الآجري، كلها عن شيخه ابن الجمَّيزي.
- صحيح ابن حبان.
- جزء ابن نجيد.
- عوالي الفراوي.

كلها عن شرف الدين المرسي.

- مسند الشافعي عن جابر بن أسعد اليمني وسليمان بن خليل العسقلاني.
- سنن النسائي عن الشيخ المذكور.
- جامع الترمذي.
- سنن أبي داود، كلاهما عن عمه يعقوب الطبري.

- السيرة لابن إسحاق، عن ابن مسدي.
- الزهد لابن المبارك.
- الملخص لأحاديث الموطأ رواية ابن القاسم للقابسي.
- التقصي لابن عبد البر.
- الأربعين المختارة لابن مسدي، كلها عن شيخه ابن مسدي.
- كتاب الجمعة للنسائي - سداسيات الرازي، كلاهما عن الشيخة فاطمة بنت نعمة بن سالم.

وغير ذلك من الكتب والأجزاء.

◘ المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.

الإمام رضي الدين الطبري من العلماء الذين برزوا خلال القرنين السابع والثامن الهجري؛ لذا استحقَّ الثناء من علماء عصره ومن بعدهم.

- قال الذهبي: إمام المقام، شيخ، عالم، فقيه، محدث، عابد ورع، كبير القدر(١).
- وقال التجيبي: المفتي، الصالح، العابد(٢).
- وقال: الشيخ، الإمام، الصالح، مفتي الحرم الشريف، وإمام المقام(٣).
- وقال الوادي آشي: الشيخ، الفقيه، الراوية، جار الله، إمام المقام الشريف(٤).
- وقال التقي الفاسي: وحدث عنه الحافظ صلاح الدين العلائي يومًا، ففضله على شيوخه كلهم؛ لأنه قال -فيما أخبرني به شيخنا الحافظ العراقي-:

---

(١) معجم الشيوخ (١/ ١٥٠).

(٢) برنامج التجيبي (ص ١٤١).

(٣) نفسه (ص ١٠٠).

(٤) برنامج الوادي آشي (ص ٨٠).

إنه أجل شيخ لقيه، (قال الفاسي): وهذه منقبة عظيمة؛ لأن العلائي لقي من كبار العلماء والصالحين خلقا كثيرًا[١].

- وقال اليافعي: وكان مع اتساعه في رواية الحديث له معرفة بالفقه والعربية وغيرهما[٢].

- وقال الحافظ ابن حجر: وأتقن المذهب، منيعًا منفردًا في الدين والتأله والعبادة، قلَّ أن ترىٰ العيونُ مثله، مع التواضع والوقار والخير، لم يخرج من الحجاز، وكان يقول: ما رأيت في عمري يهوديًّا ولا نصرانيًّا[٣].

- وقال ابن العماد: وكان صاحب حديث وفقه وإخلاص وتأله[٤].

◘ المبحث السابع: شعره.

أورد له التقي الفاسي في «العقد الثمين»[٥] شيئًا من أشعاره، وهي:

غرامي بسكان العذيب مقيم ... وصبري عديم والفؤاد كليم

وقلبي من طول البعاد معذب ... وإن عذاب العاشقين أليم

يجاذبني داعي الغرام إليكم ... ويقعدني عنكم أسىٰ وهموم

فلو أنني أعطي لنفسي مرادها ... لكنت إلىٰ تلك الوجوه أشيم

يشاهدكم قلبي علىٰ البعد دائمًا ... ويهوىٰ دنوا والدنو عظيم

وإني علىٰ ما تعهدون من الوفا ... وإن كثرت في الشجون مقيم

يؤرقني شوقي إليكم فأنثني ... وبي من غرامي مقعد ومقيم

---

(١) العقد الثمين (٣/ ٢٤٣).

(٢) نفسه (٣/ ٢٤٣).

(٣) الدرر الكامنة (١/ ٥٦).

(٤) شذرات الذهب (٦/ ٥٦).

(٥) (٣/ ١٥٤-١٥٥).

ومنها:

رعىٰ الله أحبابا رموني ببعدهم ... وقد علموا أن الفراق عظيم
معذبتي كم ذا الصدود إلىٰ متىٰ ... مضىٰ عمري والوصل منك أروم
ضننت علينا بالوصال وأنت من ... فروع الندا وابن الكرام كريم

ومنها:

فجودي ورقي أو فجوري وعذبي ... فما القلب إلا في هواك مقيم
رمىٰ الله أيام الفراق بمثلها ... لترثىٰ لحالي فالجهول ظلوم

ومنها:

أجارتنا بالغور جانب الغضا ... أعيدي لنا ذاك الوداد الذي مضىٰ
ولا تحرمينا من جمالك نظرة ... فأرواحنا من لوعة البين تنتضا
أيحسن منك الصد والقلب مغرم ... بحبك قد ضاقت به رحب الفضا
أود خيالًا في المنام يزورني ... وكيف يزور الطيف من ليس يغمضا
فمني بإقبال علىٰ من فؤاده ... أسير جوىٰ لم يزل فيك مغرضا
وحقك ما عن السلو بخاطري ... وما زال برق الشوق في القلب مومضا
وأقسم بالعهد الذي تعرفونه ... لأنتم مني قلبي علىٰ السخط والرضا

وقوله:

لا المنازل والأطلال والحللا ... هل بعد سكانها قلبي المشوق سلا
كيف السلو وما زالت محاسنهم ... في مقلتي وإن شط النوىٰ مثلا
رموا فؤادي بالأحزان بعدهم ... وألزموه علىٰ بعد المدا عللا
قد كنت أخشىٰ فواقًا قد رميت به ... وكنت قبل التنائي خائفًا وجلا

ما لذ لي مطعم بعد الحبيب ولا عذب المشارب بعد الظاعنين حلا
أستودع الله من كانت لطلعتها السعادة والإقبال متصلا
عليك منا سلام لا يزال فما تركت بعدك إلا بالجوى قتلا

وله في أولي العزم من الرسل:

فنوح وإبراهيم الذبيح ويوسف ووالده يعقوب أيوب داود
وموسى وعيسى والنبي محمد أولى العزم فاعلمهم فعلمك محمود

◘ المبحث الثامن: مؤلفاته.

ترك الإمام رضي الطبري بعض المؤلفات، لكن لا أعلم عن وجودها شيئا، إلا ما ذكرته المصادر أو ما تحققنا وجوده كـ«الملخص» و«المنتخب».

والمؤلفات التي وقفت عليها هي:

١- «الملخص في معرفة علوم الحديث»؛ ذكره التجيبي في «البرنامج»، وقال: «لخص فيه كتاب أبي عمرو بن الصلاح المذكور واختصره»[١]، وقد حققه الدكتور عواد الخلف[٢].

٢- «المنتخب من الملخص»، وهو كتابنا هذا، وسيأتي الكلام عليه[٣].

٣- كتاب «الجُنة المختصر من شرح السنة»؛ ذكره التجيبي[٤]، والوادي آشي[٥]، والتقي الفاسي[٦]، وابن القاضي المكناسي[٧].

---

(١) برنامج التجيبي (ص ١٤١).
(٢) طبعته دار العنوان للطباعة والنشر، سنة ١٤٣٣/ ٢٠١٢.
(٣) ثم رأيت طبعة له بعد تحقيقي له، حققه الدكتور عواد الخلف، طبعته دار العنوان.
(٤) برنامج التجيبي (ص ١٢٧).
(٥) برنامج الوادي آشي (ص ٨٠، ٢٠٧).
(٦) العقد الثمين (٣/ ٢٤٢).
(٧) درة الحجال (١/ ١٨٨).

٤- الدر النضيد فيما ورد في العيد، ذكره التجيبي في البرنامج[١].

٥- الجواهر المنظمة في فضل الشهور المعظمة[٢].

٦- فهرسة مروياته[٣].

٧- التساعيات من حديثه[٤].

٨- قصيدة في مدح النبي ﷺ سماها «العقد الثمين في مدح سيد المرسلين»[٥].

◘ المبحث التاسع: وفاته.

توفي وله من العمر ٨٦ سنة، واتفق المؤرخون له على أنه توفي بمكة، ودفن بمقبرة المعلاة سنة ٧٢٢ هـ وجُلُّ من تَرجم له ذكروا أنه يوم السبت ربيع الأول، منهم الوادي آشي، وابن حجر، والبرزالي، وابن رافع، والتقي الفاسي، وغيرهم[٦].

وانفرد أمين الدين الواني[٧] أنه توفي يوم السبت ثاني محرم[٨].

❊ ❊ ❊

---

(١) «برنامج التجيبي» (ص ٢٣٨).

(٢) نفسه (ص ٢٣٨).

(٣) «العقد الثمين» (٣/ ٢٤٢)، و«برنامج الوادي آشي» (ص ٣٢١).

(٤) المصد السابق (٣/ ٢٤٢)، و«كشف الظنون» (١/ ٤٠٣).

(٥) العقد الثمين (٣/ ١٥٢).

(٦) انظر: «برنامج الوادي آشي» (ص٨١)، و«الدرر الكامنة» (١/ ٥٦)، و«العقد الثمين» (٣/ ٢٤٣)، و«ذيل التقييد» (١/ ٢٤٤).

(٧) عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد الحنفي الإمام الحافظ المفيد شرف الدين (ت ٧٤٩هـ)، انظر: «ذيل طبقات الحفاظ» للحسيني (ص ١٢٧).

(٨) انظر: «العقد الثمين» (٣/ ٢٤٣).

الفصل الثاني
التعريف بالكتاب

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

أهمية الكتاب وبيان مكانته بين باقي المختصرات.

المبحث الثاني:

منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الثالث:

الكلام على النسخ الخطية للكتاب ووصفها.

المبحث الأول

أهمية الكتاب وبيان مكانته بين باقي المختصرات

ترجع أهمية هذا الكتاب إلىٰ أنه من أوائل الذين اختصروا كتاب ابن الصلاح، ويأتي في الدرجة الثالثة بعد النووي(١) في «الإرشاد»(٢)، و«التقريب»(٣)، و«التقريب»(٣)، والقطب القسطلاني(٤) في «المبهج عند الاستماع لمن رغب في علوم الحديث علىٰ الاطلاع»(٥)، وابن دقيق العيد في «الاقتراح»(٦).

وقد رتبه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترتيبًا بديعًا تميَّز عمن سبقه، وحذف من الأصل أنواعًا ومباحث عدة، سيأتي الكلام عليها في مبحث التالي.

❊ ❊ ❊

---

(١) أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مري الحزامي الشافعي، الإمام الحافظ الفقيه الأصولي اللغوي، توفي سنة (٦٧٦هـ)، انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٧٠)، و«طبقات الشافعية» للسبكي (٥/ ١٦٤).

(٢) طبع بتحقيق الدكتور عبد الباري فتح الله الهندي.

(٣) التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير، طبع طبعات عديدة، وشرحه السخاوي السخاوي في «فتح القريب بشرح التقريب» حقق بجامعة أم القرىٰ بالسعودية، وكلية الآداب - عين الشق، السلك الثالث- من شعبة الدراسات الإسلامية، والسيوطي في «تدريب الراوي»، وأحسن طبعاته بتحقيق الشيخ طارق عوض الله في ثلاث مجلدات.

(٤) أبو بكر محمد بن أحمد المصري القسطلاَّني، الحافظ، (ت ٦٨٦ هـ)، انظر: «حسن المحاضرة» (١/ ٤١٩).

(٥) ذكره السيوطي في «البحر الذي زخر» (١/ ٢٣٦).

(٦) أجود طبعاته التي بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري.

المبحث الثاني
منهج المؤلف في الكتاب

قسم المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه إلىٰ مقدمة، وثلاثة عشر فصلًا، وخاتمة.

أما المقدمة فقد ذكر فيها بعض الأحاديث في فضل العلم وأهله[١].

وأما الفصول فهي:

الفصل الأول: في معرفة الحديث الصحيح والحسن والضعيف.

الفصل الثاني: في معرفة المسنَد، والمرفوع، والموقوف، والمتصل، والمقطوع.

الفصل الثالث: في أنواع الحديث الضعيف، وهي عدة.

الفصل الرابع: في معرفة التدليس، والاعتبار، والمتابعة، والشاهد، وزيادة الثقة، والأفراد.

الفصل الخامس: فيمن تقبل روايته ومن ترد، وفي ألفاظ التعديل والجرح.

الفصل السادس: في أقسام طرق تحمل الحديث، وهي سبعة.

الفصل السابع: في كتابة الحديث وضبطه.

الفصل الثامن: في صفة رواية الحديث وشرط آدابه.

الفصل التاسع: في آداب المحدث وطالب الحديث.

الفصل العاشر: في الإسناد العالي والمسلسل.

الفصل الحادي عشر: في المشهور من الحديث والغريب والعزيز.

الفصل الثاني عشر: في معرفة أصحاب النبي ﷺ.

الفصل الثالث عشر: في معرفة التابعين.

---

(١) لم يسلم منها إلا حديثان والباقي ما بين موضوع وضعيف، انظر تخريجها في محله.

خاتمة: في ذكر نبذ من الوفيات.

فابن الصلاح قسم كتابه إلىٰ أنواع، لكن المصنف دمج تلك الأنواع في باب واحد.

فمثلًا: الفصل الثاني: معرفة المسنَد، والمرفوع، والموقوف، والمتصل، والمقطوع.

جمع فيه النوع الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والعاشر.

والفصل الثالث: في أنواع الحديث الضعيف، وهي:

المرسل، والمنقطع، والمعضل، والشاذ، والمنكر، والمعلل، والمضطرب، والمُدرج، والموضوع، والمقلوب، أدرجها كلها تحت أقسام الضعيف بخلاف ابن الصلاح الذي جعل كل نوع علىٰ حدة.

أما الأنواع التي حذفها فهي:

الإسناد النازل حيث اكتفىٰ بالعالي فقط، ناسخ الحديث ومنسوخه، المصحف من أسانيد الأحاديث ومتونها، مختلف الحديث، المزيد في متصل الأسانيد، المراسيل الخفي إرسالها، الأكابر الرواة عن الأصاغر، المدبج وما سواه من رواية الأقران بعضهم عن بعض، معرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة، رواية الآباء عن الأبناء، رواية الأبناء عن الآباء، معرفة من لم يرو عنه إلا واحد، من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة، المفردات من أسماء الصحابة والرواة والعلماء، الأسماء والكنىٰ، ألقاب المحدثين، المؤتلف والمختلف، المتفق والمفترق، نوع يتركب من هذين النوعين، الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب، المنسوبين إلىٰ غير آبائهم، الأنساب التي باطنها علىٰ خلاف ظاهرها، الثقات والضعفاء من الرواة، من خلط في آخر عمره من الثقات، طبقات الرواة، الموالي من الرواة والعلماء، أوطان الرواة وبلدانهم.

فحذف ثلاثًا وعشرين نوعًا، واكتفى بأربعين.

وهذا مما يدل على عمق علم المصنف، ولأنه ألَّفه للمبتدئين كما قال: «جمعته تبصرة للمبتدي وتذكرة للمنتهي»، فهو كتاب يصلح للمبتدئ والمنتهي في هذا العلم.



المبحث الثالث
الكلام على النسخ الخطية للكتاب ووصفها

حصلت على نسختين خطيتين للكتاب أتحفني بمصورتين منهما أخي الفاضل الدكتور البحاثة/ عبد اللطيف الجيلاني -حفظه الله- وهما:

الأولى: محفوظة بخزانة الأسكوريال.

وتقع في ٢٥ لوحة، غالب الظن أنها النسخة التي جلبها أبو القاسم التجيبي خلال رحلته إلىٰ المشرق، كتبت بخط أندلسي جميل، مقابلة علىٰ فرع صحيح مقابل علىٰ أصل المصنف، وتاريخ نسخها سنة (٧٣١) هـ.

وناسخها هو أبو العلاء محمد بن محمد بن سماك بن عبد الحق بن سماك العاملي المالقي الغرناطي (ت ٧٥٠)[1].

وقد جعلتها أصلًا؛ لتقدم تاريخ نسخها، وشهرة ناسخها الكاتب المجود ابن سماك.

الثانية: من المكتبة الخاصة للشيخ حافظ ثناء الله الزاهدي الباكستاني وعليها تملكه بالابتياع، وهي نسخة تامة ومقروءة علىٰ بعض علماء هذا الشأن كما يظهر من الحواشي.

وتقع في (٣٠ ورقة) كتبت بخط مشرقي مقروء، وتاريخ نسخها هو (١٣ صفر سنة ٨٢١ هـ) عن نسخة المصنف، وهي غُفل من اسم الناسخ.

ورمزت له بـ (ح).

❀ ❀ ❀

---

(١) ترجمه ابن الخطيب في «الكتيبة الكامنة» (ص ١٩٨) فحلَّاه بقوله: مجموع خَصْل، وفرعٌ نشأ عن أي أصل، ومشيخ بنصل، في يوم فصل، كتب مع الحلبة، وشاركهم في افتراع الهضبة، وأنشد الشعر فأجرىٰ بغير الخلاء، وجعل دلوه في الدلاء.

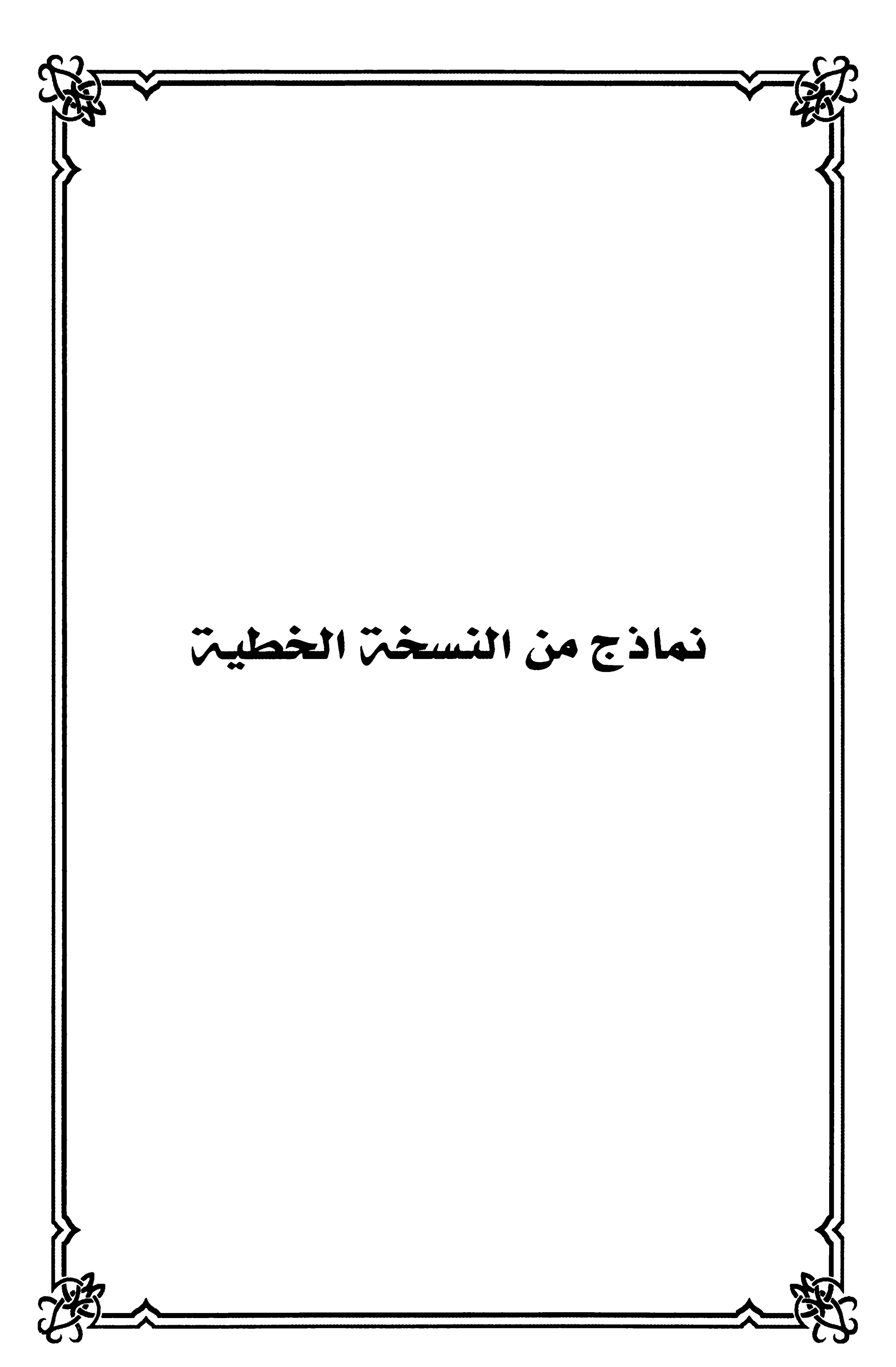
المبحث الرابع
توثيق نسبة الكتاب للمؤلف

لا يشك الباحث أن كتاب «المنتخب» للإمام رضي الطبري، ويدل على ذلك:

- ما ورد على عنوان النسختين الخطيتين «كتاب المنتخب من الملخص في علم الحديث» انتخاب الإمام الفاضل العامل، شيخ المشايخ، رضي الدين إبراهيم بن محمد الطبري المكي، من «الملخص من كتاب علوم الحديث» للإمام أبي عمرو بن الصلاح.
- ونسبه إليه تلميذه التجيبي في «البرنامج»[1]، قال: كتاب «المنتخب» تأليف الفاضل رضي الدين أبي إسحاق المذكور، نفع الله تعالى به، انتخبه من «الملخص»، سمعت عليه بعضه، وناولنا جميعه بالمسجد الحرام.
- والسيوطي في «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر»[2].



(١) برنامج التجيبي (ص ١٤١)، وكذا «مستفاد الرحلة والاغتراب» (ص ٣٩٣).
(٢) (١/ ٢٣٦).



نماذج من النسخة الخطية

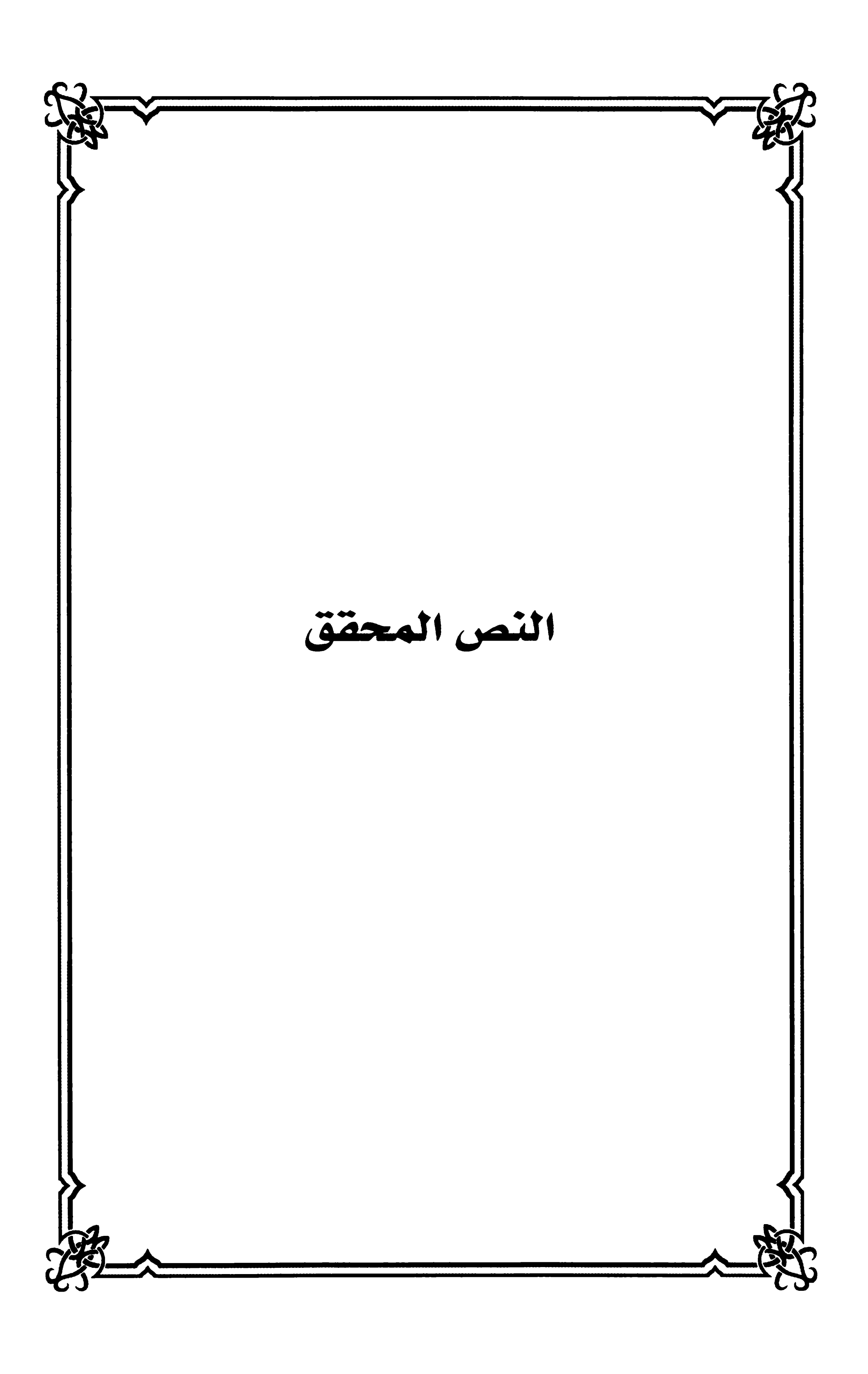
اللوحة الأولى من نسخة الأسكوريال

اللوحة الأخيرة من نسخة الأسكوريال

الورقة الأولى من نسخة حافظ ثناء الله (الأصل)

سنة ثمان وستين وثلاثمائة ومات بشاطبة من بلاد الأندلس في ربيع الآخر سنة ثلاث
وستين وأربعمائة والحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ولد سنة أربع وثمانين
وثلاثمائة ومات بنيسابور في جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة [illegible]
[illegible] الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ولد في جمادى
الآخرة سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة ومات ببغداد في ذي الحجة سنة ثلاث وستين
وأربعمائة [illegible] الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين
[illegible] يوم الخميس الثالث عشر من [illegible] سنة عشرين
وسبعمائة [illegible] والله أعلم

الورقة الأخيرة من نسخة حافظ ثناء الله



النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على محمد وعلى آله

الحمد لله علىٰ عموم نعمه، وخصوص أفضاله، وأفضل صلاته وسلامه علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله.

وبعد فهذا منتخب مشتمل علىٰ عيون من علم الحديث، ونبذ من مصطلحات أهله، في القديم والحديث، مما لا بد منه، ولا غنىٰ للمُحدِّث عنه، جمعته تبصرةً للمبتدي، وتذكرةً للمنتهي، حاويًا لأكثر الفروع والأصول، مرتبًا علىٰ مقدمة، ومؤخَرة.

أما المقدمة فأذكر فيها بعض ما يرغِّبُ في طلب العلم:

- رُوي عن الرسول ﷺ أنه قال: «**طلبُ العلم فريضةٌ على كل مسلم**»[1].
- وروي عنه ﷺ «**اطلبوا العلمَ كل اثنين وخميس؛ فإنه متيسر لمن طلبه**»[2].

---

(١) **حسن لغيره**؛ رواه ابن ماجه في سننه (ح ٢٢٤)، والبزار في مسنده (ح ٩٤)، والطبراني في «الأوسط» (ح ٤٠٩٦)، وفي «المعجم الصغير» (ح٢٢)، وأبو يعلىٰ في «المسند» (ح٢٨٣٧)، (ح ٢٩٠٣)، (ح ٤٠٣٥).
قال السيوطي: سئل الشيخ محيي الدين النووي عن هذا الحديث فقال: إنه ضعيف وان كان صحيحًا، وقال تلميذه الحافظ جمال الدين المزي: هذا الحديث روي من طريق تبلغ رتبة الحسن، وهو كما قال، فإني رأيت له خمسين طريقًا، وقد جمعتها في جزء. اهـ من «شرح سنن ابن ماجه» له (١/ ٢٠).
وجمع طرقه كذلك الحافظ السخاوي في كتابه «المقاصد الحسنة» (ص ٢٧٥- ٢٧٧)، وقد مال في بحثه إلىٰ تحسينه أيضًا، ثم قال: «تنبيه: قد ألحق بعض المصنفين بآخر هذا الحديث «ومسلمة»، وليس لها ذكر في شيء من طرقه، وإن كان معناها صحيحًا». اهـ

(٢) **موضوع**؛ رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٦٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٣٠٣ برقم٥٠٢)، والديلمي وابن عساكر وأبو الشيخ كما في «كشف الخفا» للعجلوني (١/ ٥٤ برقم ٣٩٨)، من طريق محمد بن أيوب بن سويد، حدثني أبي...=

- وعنه ﷺ: **«أفضل العبادة طلب العلم»**[1].

= حدثني الأوزاعي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ ... الحديث، وآفته محمد بن أيوب الرملي.

قال ابن معين: أيوب بن سويد ليس بشيء، كان يسرق الأحاديث.

وقال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه.

وكان أبو زرعة الرازي يقول: هذا الشيخ أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة بخط طري وكان يحدث به، وقال الدارقطني: متروك.

انظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص٣٨٩)، والمجروحين لابن حبان (٢/ ٢٩٩) والكامل لابن عدي (١/ ٣٦٢)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (٥٨ السؤال ٤٢٤).

(١) **ضعيف**؛ ورد من حديث حذيفة، وابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص

- **أما حديث حذيفة** فرواه البزار في المسند (٧/ ٣٧١ ح ٢٩٦٩)، والطبراني في الأوسط (٤/ ١٩٧ح٣٩٦٠)، وابن عدي في الكامل (١/ ١٧١)، (٤/ ١٩٧)، والبيهقي (١/ ٣٠٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٧٦ برقم ٧٦)، وفيه عبد الله بن عبد القدوس الكوفي، قال فيه ابن معين: ليس بشيء، رافضي خبيث، انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد (٢/ ٦٠١).

- **أما حديث ابن عباس** فرواه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٥٩ ح٤٠)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٧٦ برقم٧٧)، وفيه الليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

- **وأما حديث ابن عمر**، فرواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٢٤٩ح١٢٩٠)، وفيه الليث كذلك.

- **وأما حديث أبي هريرة**؛ فرواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٧٧ برقم ٧٨)، وفيه الحكم بن عبد الله أبو مطيع البلخي، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: لا ينبغي أن يروي عنه شيء، وقال أبو داود: تركوا حديثه. انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٣٩).

- **وأما حديث سعد بن أبي وقاص**، فرواه الشاشي في «المسند» (١/ ١٣٧ح ٧٥)...=

وعنه ﷺ: **«جالسوا العلماء وزاحموهم بركبكم، فإن الله يحيي القلوب الميتة بنور الحكمة كما يحيي الأرض بوابل السماء»**[(١)].

وعنه ﷺ أنه قال: **«يوزن حبر العلماء ودم الشهداء، فيرجح ثواب حبر العلماء على ثواب دم الشهداء، ومن زار عالمًا فكأنما زارني، ومن صافح عالما فكأنما صافحني»**[(٢)].

= الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٧٠)، والبيهقي في «الزهد» (ح ٨٢١)، وفي «المدخل» (١/ ٣٠٢) وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٣/ ٢٧٦).

وفيه خالد بن مخلد القطواني صدوق يتشيع وله أفراد، وعنعنة الأعمش وهو مدلس.

قال الدارقطني في العلل (٤/ ٣١٩): وليس يثبت من هذه الأسانيد شيء، وإنما يروىٰ هذا عن مطرف بن عبد الله بن الشخير من قوله.اهـ

(١) **لم أجده بهذا اللفظ**، بل بلفظ: قال رسول الله ﷺ: **«إن لقمان قال لابنه: يا بني عليك بمجالس العلماء واستمع كلام الحكماء فإن الله يحيي القلب الميت بنور الحكمة كما يحيي الأرض الميتة بوابل المطر»**، رواه الطبراني في «الكبير» (٨/ ١٩٩ح٧٨١٠) والرامهرمزي في «أمثال الحديث» (ص: ٨٨)، والبيهقي في «المدخل» (١/ ٢٩٩).

وفيه عبيد الله بن زحر، قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن المديني: منكر الحديث، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، انظر: «المجروحين» (٢/ ٦٢)، و«الميزان» (٥/ ٩).

(٢) **موضوع**؛ ورد من حديث ابن عمر، وعبد الله بن عمرو، والنعمان بن بشير، وأبي الدرداء.

- **أما حديث ابن عمر**؛ فرواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٩٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٨٠)، وفيه محمد بن الحسن بن أزهر، قال الذهبي: اتهمه أبو بكر الخطيب بأنه يضع الحديث، ينظر: «الميزان» (٦/ ١١٣).

- **وأما حديث عبد الله بن عمرو**؛ فرواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٨٠)، وفيه: محمد بن يزيد الواسطي، قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات....=

وعن أبي الدرداء أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سلك طريق علم سهل الله له طريقًا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضًا لطالب العلم، وإن السموات والأرض والحوت في الماء لتدعوا له، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ليلة البدر، العلماء هم ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا وإنما ورَّثوا العلم ، فمن أخذ به فقد أخذ بحظ وافر»[1].

هذا تمام المقدمة، ولنشرع الآن في الفصول



= - وأما حديث النعمان بن بشير؛ فرواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٨١).
قال ابن حبان: وهو الذي يقال له هارون بن وكيع، منكر الحديث جدًّا، يروي المناكير الكثيرة حتىٰ يسبق إلىٰ قلب المستمع لها أنه المتعمد لذلك من كثرة ما روي مما لا أصل له لا يحوز الاحتجاج به بحال. انظر: «المجروحين» (٢/ ٩٣).
- وأما حديث أبي الدرداء؛ فرواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ١٥٠)، وفيه إسماعيل بن زياد، قال عنه ابن حبان: شيخ دجال لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ سبيل القدح فيه، انظر: «المجروحين» (١/ ١٢٩)، و«الضعيفة» للألباني (٤٧٤٨).

(١) رواه أحمد في مسنده (٥/ ١٩٦)، وأبو داود في سننه (ح ٣٦٤١)، والترمذي في جامعه (ح ٢٦٨٢)، وابن ماجه في سننه (ح ٢٢٣)، وقال الترمذي: حديث غريب.

الفصل الأول
في معرفة الحديث الصحيح والحسن والضعيف

◄ **فالصحيح: هو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده، بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا أو معللًا.**

وينقسم إلى: مشهور، وغريب، وبين ذلك.

وهو على مراتب:

أعلاها: ما يقول فيه أهل الحديث: متفق عليه، ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك؛ لاتفاق الأمة على تلقي ما اتَّفقَا عليه بالقبول.

الثانية: ما أخرجه أحدهما.

الثالثة: ما أُخرج على شرطهما.

الرابعة: ما أُخرج على شرط أحدهما.

الخامسة: ما صححه غيرهما وليس على شرط واحد منهما.

◄ **والحسن:** ما عرف مخرجه[1] واشتهر رجاله[2]، وعليه مدار أكثر

---

(١) يعني: كونه شاميًّا أو كوفيًّا، قال ابن العربي: «بأن يكون من رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده، كقتادة في البصريين، وأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين، وعطاء في المكيين وأمثالهم»، «النكت» (١/ ٤٠٥) و«عارضة الأحوذي» (١/ ٣٥).

قال الحافظ: «فإن حديث البصريين مثلًا إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفًا، وإذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذًّا، والله أعلم»، «النكت» (١/ ٤٠٥).

قال السخاوي: «وذلك كناية عن الاتصال؛ إذ المرسل، والمنقطع، والمعضل؛ لعدم بروز رجالها لا يعلم مخرج الحديث منها»، «فتح المغيث» (١/ ٧٨).

(٢) أي: بالعدالة، ولا بد من الضبط المتوسط بين الصحيح والضعيف، وألَّا يكون شاذًّا ولا معللًا حتى يستقيم التعريف؛ قاله السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٧٨).

الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء[١].

وقيل: هو الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، ويكون متن الحديث مع ذلك معروفًا، بأن رُوي مثله أو نحوه من وجه آخر.

وهو يقصر عن رتبة الصحيح؛ لأن من شرط الصحيح أن يكون جميع رواته قد ثبتت عدالتهم وضبطهم وإتقانهم، إما بالنقل الصريح، أو بطريق الاستفاضة، بخلاف الحسن والضعيف.

◄ **والضعيف: هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحسن.**

---

(١) هذا تعريف الإمام الخطابي في «معالم السنن» (١/ ١١).

وقد اعترض على تعريفه ابن دقيق العيد بقوله: «وليس في عبارة الخطابي كبير تلخيص، وأيضًا فالصحيح قد عرف مخرجه واشتهر رجاله، فيدخل الصحيح في حد الحسن»، «الاقتراح» (ص ١٦٣).

وقد أجاب الحافظ العلائي بقوله: «إنما يتوجه الاعتراض على الخطابي أن لو كان عرف بالحسن فقط، أما وقد عرف بالصحيح أولًا ثم عرَّف بالحسن، فيتعين حمل كلامه على أنه أراد بقوله «ما عرف مخرجه واشتهر رجاله» ما لم يبلغ درجة الصحيح، ويعرف هذا من مجموع كلامه»، «النكت» (١/ ٤٠٤).

قال الحافظ: «وعلى تقدير تسليم هذا الجواب فهذا القدر غير منضبط، فيصح ما قال القشيري: إنه على غير صناعة الحدود والتعريفات»، «النكت» (١/ ٤٠٤).

قلت: وأولى التعاريف للحسن لذاته ما عرَّفه به الحافظ في «النخبة» (ص٩١ مع النزهة والنكت) عندما عرّف الصحيح لذاته قال: «بنقل عدل، تام الضبط، متصل أسند غير معلل ولا شاذ... فإن خف الضبط فالحسن لذاته».

قال الشيخ الألباني في حواشيه على النزهة: «هذا التعريف على إيجازه أصح ما قيل في الحديث الحسن لذاته»، (النزهة مع النكت ص٩١).

وقد قسَّمه الحافظُ أبو حاتم ابن حِبَّان خمسين قسمًا إلا واحدًا[1]، وهذا الحدُّ شاملٌ لها.

***

(١) قال الزركشي: «أي في أول كتابه الضعفاء»، «النكت» (١/ ٣٩١) .
وتعقبه الحافظ بقوله: «بأن الذي قسمه ابن حبان في مقدمة كتابه الضعفاء له تقسيم الأسباب الموجبة لتضعيف الرواة، لا تقسيم الحديث الضعيف، ثم إنه أبلغ الأسباب المذكورة عشرين قسمًا لا تسعة وأربعين، والحاصل أن الموضع الذي ذكر ابن حبان ما عرفنا مظنته»، «النكت» (١/ ٤٩٢).
قلت: وقد بلغ بها العراقي اثنين وأربعين قسمًا (انظرها في شرح الألفية له (١/ ١١٢-١١٥)؛ وجعلها ابن الملقن زائدة على الثمانين، كما في «التذكرة في علوم الحديث» (ص١٥)، والمناوي إلى مائة وتسعة وعشرين، كما في «التدريب» (١/ ١٧٩).
قلت: وليس وراء هذا العد فائدة، وكما قال الحافظ: «فإن ذلك تعب ليس وراءه أرب»، المصدر السابق (١/ ١٧٩).

الفصل الثاني
في معرفة المسنَد، والمرفوع والموقوف، والمتصل، والمقطوع

◄ **فالمسنَد**: هو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه.

وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله ﷺ، دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم، ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب(١).

وقال الحافظ أبو عمر بن عبد البر(٢): «هو المرفوع إلىٰ النبي ﷺ خاصة، وقد يكون متصلًا وقد يكون منقطعًا».

وقال الحاكم أبو عبد الله الحافظ(٣): «المسند لا يقع إلا علىٰ ما اتصل مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ»(٤).

◄ **والمرفوع**: كالمسند علىٰ قول الحافظ ابن عبد البر.

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب(٥): «**هو ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله**»(٦).

---

(١) الكفاية (١/ ٩٦).

(٢) التمهيد (١/ ٢٥).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ١٧).

(٤) قال الحافظ: «والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم: ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه بسند ظاهره الاتصال»، «النكت» (١/ ٥٠٨).
وقوله «ظاهره الاتصال» يخرج ما ظاهره الانقطاع، ويفهم منه أن الانقطاع الخفي كعنعنة المدلس، والمرسل الخفي لا يخرج الحديث عن كونه مسندًا؛ لإطباق الأئمة الذين خرَّجوا المسانيد علىٰ ذلك، «النزهة» (ص١٥٤-١٥٥ مع النكت).

(٥) الكفاية (١/ ٩٦).

(٦) قال الحافظ: «يجوز أن يكون الخطيب أورد ذلك علىٰ سبيل المثال لا علىٰ سبيل..=

◄ **والموقوف: ما يروى عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من أقوالهم وأفعالهم**(١).

وقد يستعمل مقيدًا في غير الصحابي، فيقال: حديث كذا وقَفه فلان علىٰ عطاء ونحوه.

◄ **والمتصل**: ويسمىٰ الموصول، **وهو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه**، ومطلقه يقع علىٰ المرفوع والموقوف.

◄ **والمقطوع: ما جاء عن التابعين موقوفًا عليهم، من أقوالهم وأفعالهم**(٢).

واعلم أن ما رواه أحداثُ الصحابة كابن عباس وغيره عن النبي ﷺ ولم يسمعوه منه، هو في حكم المسند؛ لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأنهم عدول كلُهم(٣).

وإذا قيل في الإسناد عند ذكر الصحابي «يرفع الحديث، أو يبلغ به، أو يَنميه، أو رواية» فهو من قَبيل المرفوع.

وإذا قاله الراوي عن التابعي، فهو مرفوع أيضًا لكنه مرسل.

❀ ❀ ❀

= التقييد، فلا يخرج عنه شيء، وعلىٰ تقدير أن يكون أراد جعل ذلك قيدًا فالذي يخرج عنه أعم من مرسل تابعي، بل يكون كل ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ لا يسمىٰ موقوفًا إلا إذا ذكر فيه الصحابي، والحق خلاف ذلك، بل الرفع كما قررنا إنما ينظر فيه إلىٰ المتن دون الإسناد»، «النكت» (١/ ٥١١).

(١) قال الزركشي: «هذا التعريف غير صالح؛ إذ ليس كل ما يروىٰ عن الصحابي من قوله موقوفًا، فقد تظهر قرينة تقتضي رفعه، لكونه مما لا مجال فيه للاجتهاد، وأنه لم يقله إلا توقيفًا»، «النكت» (١/ ٤١٢).

(٢) إذا كان مما لا مجال فيه للاجتهاد، كما صرح به ابن العربي، وأقره الزركشي في «النكت» (١/ ٤٢١).

(٣) قال الحافظ: «وقد اتفق الأئمة قاطبة علىٰ قبول ذلك، إلَّا من شذَّ ممن تأخَّر عصره فلا يعتمد بمخالفته»، «هدي الساري» (ص ٣٧٨).

الفصل الثالث
في أنواع الحديث الضعيف

وهي عدة:

الأول: المرسل

وصورته: أن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ كذا[1].

ولا فرق على المشهور بين كبار التابعين؛ كسعيد بن المسيب ونحوه، الذين لقوا جماعة من الصحابة، وبين صغارهم، كالزهري، وأبي حازم[2]، ويحيى بن سعيد الأنصاري، الذين لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين.

فلو انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي[3]، فكان فيه رواية راوٍ لم يسمع من المذكور فوقه، فالذي قطع به الحاكم أبو عبد الله[4] وغيره من المحدثين، أنه لا يسمى مرسلًا، وأن الإرسال مخصوص بالتابعين، بل إن كان مَن سقط ذكره قبل الوصول إلى التابعي شخصًا واحدًا سمي منقطعًا فحسب، وإن كان أكثر من ذلك سمي معضلًا ومنقطعًا.

---

(١) قال الشيخ مصطفى بن إسماعيل المصري: الصواب أن يقال: هو ما أضافه التابعي إلى رسول الله ﷺ، «إتحاف النبيل» (١/ ٨٣).
قلت: ليدخل في ذلك القول والفعل والتقرير.

(٢) هو سلمة بن دينار المدني (ت ١٣٠هـ)، وقيل: (١٣٢هـ)، وليس هو سلمان الأشجعي مولى عَزة، كما ذهب إليه البلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص٢٠٦ مع ابن الصلاح)، وتبعه العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص ٥٦)، كما نبه عليه الحافظ في «النكت» (٢/ ٥٥٩).

(٣) قال العراقي: «فقوله (قبل الوصول إلى التابعي) ليس بجيد بل الصواب: قبل الوصول إلى الصحابي، فإنه لو سقط التابعي أيضًا كان منقطعًا لا مرسلًا عند هؤلاء، ولكن هذا وقع في عبارة الحاكم فتبعه المصنف، انظر: «التقييد والإيضاح» (ص٥٥).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص ٢٥).

والمعروف في الفقه وأصوله: أن كل ذلك يسمىٰ مرسلًا، وإليه ذهب من المحدثين أبو بكر الخطيب[1].

والمرسل لا يحتج به عند أكثر المحدثين[2]، إلا أن يجيء مسندًا من وجه آخر، ولهذا احتج الشافعي بمراسيل سعيد بن المسيب؛ لأنها وجدت مسانيد من وجهٍ آخر[3]، وممن احتج بالمرسل مالك وأبو حنيفة وأصحابهما.

---

(١) الكفاية (١/ ٩٧).

(٢) قال ابن الصلاح: «وما ذكرنا من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر»، «علوم الحديث» (ص٢١٠ مع المحاسن).

(٣) اشترط الشافعي في المرسل سبعة شروط، انظر: الرسالة (ص ٤٦١)، وإليكها مرتبة محررة:

*** ثلاثة شروط في المرسِل، وهي:**

١- أن يكون من كبار التابعين.

وقد انفرد الشافعي باشتراط كبار التابعين، قال ابن الصلاح: «والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك»، (علوم الحديث ص٢٠٣).

قال الدكتور المرتضىٰ الزين: وممن وقفت عليه من الأئمة في عدم الالتزام بتقوية مراسيل كبار التابعين؛ البيهقي، وابن عبد البر، والمنذري، والنووي، وابن تيمية، وابن القيم، والزيلعي، وابن كثير، والزركشي، وابن الملقن، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، رحمهم الله، «مناهج المحدثين» (ص ١٤١).

٢- أن يروي عن الثقات أبدًا.

قال الدكتور المرتضىٰ: «وهذا الشرط يقتضي أن المرسِل لو كان يروي عن ضعيف أو مجهول لا يعتضد مرسله، غير أن أعمال الأئمة بخلاف ذلك، حيث نراهم عضدوا مراسيل من لا يتقيد بالرواية عن الثقات، كالحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح اللذين وُصِفَا بالأخذ عن كل أحد»، المصدر السابق (ص ١٤٣).

الثاني: المنقطع

وهو كل ما لم يتصل إسناده، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره.

وهو شامل للمرسل ولغيره؛ ذكره الحافظ ابن عبد البر[(١)].

٣- أن يوافق الحفاظ في مروياتهم.

والظاهر أن المخالفة التي عناها الشافعي إذا كثرت، أما القليلة والنادرة فإنها لا تضر كما هو معلوم.

أما الشروط التي في العاضد فأربعة، وهي:

١- مجيئه مسندًا من وجه آخر.

قال الرازي في «المحصول» (٢/ ١/ ٦٦٠): «ولو كان ضعيفًا».

قلت: وعليه عمل النقاد.

٢- أن يوافقه مرسل آخر لكنه غير الذي أرسل الأول.

٣- أن يعضده قول بعض الصحابة.

٤- أن يعضده عمل أهل العلم.

وقال العراقي ناظمًا شروط الشافعي في المرسِل:

والشـافعي بالكبـار قيـدا ... ومن روىٰ عن الثقات أبدا

ومن إذا شارك أهـل الحفـظ ... وافقهـم إلَّا بـنَقْص لـفظِ

وقال في العاضد الأول والثاني:

لكـن إذا صـح لنـا مخرجـه ... بمسـند أو مرسـل يخرجـه

من ليس يروي عن رجال الأول ... نقبله قلت الشيخ لم يُفصّل

والثالث والرابع نظمهما بعض الآخذين عن العراقي بقوله:

أو كان قول واحد من صحْب ... خيـر الأنـام عجـم وعرب

أو كان فتوىٰ جل أهل العلـم ... وشـيخنا أهملـه في الـنظم

أنظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ١٦٢).

(١) التمهيد (١/ ٢١).

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب[1]: «المنقطع مثل المرسل، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة».

وإذا قيل في الإسناد: فلان عن رجل أو شيخ، فهو منقطع غير مرسل؛ ذكره الحاكم[2].

الثالث: المعضل

وهو نوع من المنقطع، فكل معضل منقطع ولا عكس.

ومثاله: ما يرويه تابع التابعي عن النبي ﷺ، أو عن غيره من الصحابة، غير ذاكر الوسائط التي بينه وبينهم.

وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم: «قال رسول الله ﷺ كذا» هو من قبيل المعضل.

الرابع: الشاذ

وهو أن يروي الثقة حديثًا يخالف ما روى الناس؛ قاله الشافعي[3].

وقال الحافظ أبو يعلىٰ الخليلي[4]: «الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه، ولا يحتج به»[5].

---

(١) الكفاية (١/ ٩٧).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٢٧-٢٨).

(٣) أسنده ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» (ص٢٣٣-٢٣٤)، وعنه الحاكم في «المعرفة» (ص ١١٩).

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ١٧٦).

(٥) قال الحافظ: «والحاصل من كلامهم أن الخليلي يسوي بين الشاذ والفرد المطلق، فيلزم علىٰ قوله أن يكون في الشاذ الصحيح وغير الصحيح»، «النكت» (٢/ ٦٥٢).

قال أبو عمرو بن الصلاح[١]: «ما ذكره الشافعي لا إشكال في عدم قبوله، وما ذكره الخليلي ينظر فيه، إن كان ما انفرد به مخالفًا لما رواه من أولىٰ منه بالحفظ لذلك وأضبط [ل ٣ أ] كان شاذًّا مردودًا، وإن لم يكن مخالفًا، فإن كان عدلًا موثوقًا بحفظه وإتقانه، قُبل ما انفرد به، وكان صحيحًا، وإن لم يكن موثوقًا بحفظه لذلك، ولكنه غير بعيد من درجة الحافظ الضابط، كان حسنًا، وإن كان بعيدًا من ذلك رددناه، وكان من قبيل الضعيف».

الخامس: المنكر

«وهو الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من غيره»؛ ذكره الحافظ البرديجي[٢].

وقد وجَّه الدكتور ربيع بن هادي كلام الخليلي بقوله: «وقد ظهر لي ما يمكن أن يوجه به كلام الخليلي وهو أن يقصد بقوله (يشذ به شيخ ثقة) تفرد الصدوق الذي لم يكمل ضبطه، فيكون ما حكاه عن حفاظ الحديث صحيحًا، فإنهم يسمون ما كان كذلك شاذًّا ومنكرًا، أما إذا تفرد به حافظ مشهور أو إمام من الحفاظ والأئمة فإن الخليلي لا يحكم عليه بالشذوذ بل هو صحيح في نظره، وحكىٰ الاتفاق عليه، وبناء علىٰ هذا الوجه يخرج الخليلي من التناقض وتسقط الإلزامات التي ألزمه بها العلماء». اهـ من تعليقه علىٰ «النكت» (٢/ ٦٥٢-٦٥٣).

(١) «علوم الحديث» (ص ٢٣٧-٢٢٤٣) بالمعنىٰ.

وعرَّفه الحافظ بتعريف سالم من الاعتراض وهو: «ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولىٰ منه»، قال: «وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح»، (النزهة ص٩٨ مع النكت).

والخلل في تعريف الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو قوله «أن يروي الثقة» فيَرِدُ علىٰ ذلك مَن قِيل فيه: صدوق، ولا بأس به، من رجال الحديث الحسن، والله أعلم.

(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٨٧).

قلت: ما ذكره البرديجي هو أحد أقسام المنكر، يعني تفرد الثقة مطلقًا، وهو إطلاق...=

السادس: المعلل

وهو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها.

ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، ومخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، فحيث يغلب على ظنه [ل ٣ ب] ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه .

ووقوع العلة في الإسناد أكثر من وقوعها في المتن، ثم ما يقع في الإسناد، قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعا[1]، كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في الإسناد خاصة[2].

= بعض المتقدمين كالإمام أحمد، ويحيى القطان، قال الحافظ: «المنكر أطلقه أحمد وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له»، «هدي الساري» (ص ٤٣٧).

والقسم الثاني: تفرد من لا يحتمل تفرده كالمستور والموصوف بسوء الحفظ، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث؛ قاله الحافظ في «النكت» (٢/ ٦٧٥).

القسم الثالث: مخالفة الضعيف للثقة.

قال الحافظ: «وهو المعتمد على رأي الأكثرين»، المصدر السابق (٢/ ٢٧٥).

و«البَرْدِيجي»: بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر الدال نسبة إلى «برديج» بلد بـ«أذربيجان»، الإمام الحجة نزيل بغداد، (ت ٣٠١هـ)، انظر: «السير» (١٤/ ١٢٢)

(١) وهذا هو الغالب على الأحاديث المعلة.

(٢) إذا كان الإسناد مرويًا بإسناد آخر صحيح، مثل الحديث الذي رواه يعلى بن عبيد الطنافسي -ثقة- عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار...الحديث»، رواه الطبراني في «الكبير» (ح١٣٦٢٩).

قال العراقي: «فوهم يعلى بن عبيد على سفيان في قوله (عمرو بن دينار)، وإنما...=

السابع: المضطرب

وهو الذي يرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على آخر مخالف له، مع تساوي الروايتين.

أما إن ترجحت إحداهما، بكون رواتها أحفظ، أو أكثر ملازمة للمروي عنه، فالحكم للراجحة، ولا يوصف بالمضطرب.

والاضطراب موجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بأنه لم يضبط.

وقد يقع في الإسناد(١)، وقد يقع في المتن(٢).

الثامن: المدرج

وهو أربع أقسام:

الأول: أن يذكر الصحابي، أو من بعده، عقيب ما يرويه عن رسول الله ﷺ

= المعروف من حديث سفيان عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان؛ كأبي نعيم الفضل بن دكين، وعبيد الله بن موسىٰ العبسي، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومخلد بن يزيد وغيرهم...، وأما رواية عمرو بن دينار فوَهْمٌ من يعلىٰ بن عبيد، وقد قال عثمان بن سعيد عن يحيىٰ بن معين: يعلىٰ بن عبيد ضعيف في الثوري ثقة في غيره»، «شرح الألفية» (١/ ٢٣٠-٢٣١).

وقد صنَّف في الحديث المُعَلِّ عدة مصنفات من أجمعها «العلل» للدارقطني و«العلل» لابن أبي حاتم، ولابن حجر «الزهر المطلول في الخبر المعلول»؛ ذكره السيوطي في «التدريب» (١/ ٣٠٣).

(١) وله أمثلة كثيرة قد تختلف وجهات نظر النقاد حول الحكم عليه بالاضطراب، كحديث «شيبتني هود وأخواتها» أعله الدارقطني بالاضطراب كما في «العلل» (١/ ١٩٣ برقم ١٦)، وذكر له الشيخ الألباني بعض الشواهد تدل علىٰ أن للحديث أصلًا كما في الصحيحة (ح٩٥٥).

(٢) وله أمثلة كثيرة تنظر في «الفصل للوصل المدرج في النقل» للخطيب البغدادي.

كلامًا من عند نفسه، فيرويه من بعده موصولًا بالحديث[١]، [ل ٤ أ].

الثاني: أن يكون متن الحديث عند الراوي بإسناد إلا طرفًا منه، فإنه عنده بإسناد آخر، فيدرجه من رواه عنه، على الإسناد الأول، ويروي جميعه به[٢].

---

(١) وهو المسمى بمدرج المتن، وقد عرفه الذهبي بقوله: «ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بالمتن، لا يبين للسامع إلا أنها من صلب الحديث، ويدل دليل على أنها من لفظ راو، بأن يأتي الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا»، «الموقظة» (ص٤٨).

مثاله: ما رواه أبو داود في سننه (ح٩٦٨) من طريق زهير بن معاوية، عن الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، عن علقمة، عن ابن مسعود حديث التشهد، وفي آخره: «إذا قلت هذا أو قضيت هذا، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد»، فجملة «إذا قلت هذا...إلخ»، وصلها زهير بن معاوية بالحديث المرفوع، وقد حكم بإدراجها الدارقطني، والحاكم، والخطيب، والنووي، وغيرهم، انظر: علل الدارقطني (٥/ ١٢٨)، و«معرفة علوم الحديث» (ص٣٩)، و«النكت» للزركشي (٢/ ٢٤٦)، و«التدريب» (١/ ٣١٥).

قلت: وهذه الأقسام الثلاثة لمدرج المتن.

(٢) مثاله: ما رَوَاهُ سفيان بن عيينة وزائدة بن قدامة، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر – وذكر حَدِيْث صفة صلاة النَّبِيّ ﷺ- وفي آخره: «ثُمَّ جئتهم بَعْدَ ذَلِكَ في زمان فِيْهِ برد شديد فرأيتهم يحركون أيديهم من تحت الثياب».

- رِوَايَة سفيان بن عيينة عِنْدَ: الشَّافِعِيّ في «المسند» (ح١٩٧)، والحميدي (ح٨٨٥)، والنسائي (٢/ ٢٣٦)، والدارقطني (١/ ٢٩٠)، والخطيب في الفصل (٢٧٩).

- ورِوَايَة زائدة فأخرجها أحمد (٤/ ٣١١، ٣١٨)، والدارمي (١٣٦٤)، وأبو داود (ح٧٢٧)، وابن الجارود (ح٢٠٨)، وابن حبان (ح١٨٦٠مع الإحسان)، والطبراني في «الكبير» (٢٢ح٨٢)، والبيهقي (٢/ ٢٧-٢٨)، والخطيب في «الفصل» (ح٢٧٩).

فقوله: (ثم جئتهم بعد ذلك) من رِوَايَة عاصم بن كليب، عن عَبْد الجبار بن وائل،..=

الثالث: أن يدرج في متن حديث، بعض متن حديث آخر مخالف للأول في الإسناد[١].

= عن بعض أهله، عن وائل بن حجر، وممن رَوَاهُ عَلَىٰ هَذِهِ الشاكلة فميز بَيْنَ جزأي الْمَتْن: زهير بن معاوية وروايته عِنْدَ أحمد في المسند (٤/ ٣١٨-٣١٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣١ / ٨٤)، والخطيب في «الفصل» (ح ٢٨٤).

وشجاع بن الوليد: وروايته عند الخطيب في «الفصل» (٢٨٤).

ومما يقوي الحكم بالإدراج في إسناد هَذَا الحَدِيْث أن أحد عشر راويًا وهم: سفيان الثوري، وشعبة، وأبو الأحوص، وأبو عوانة، وخالد بن عَبْد الله، وصالح بن عمر، وعبد الواحد بن زياد، وجرير بن عَبْد الحميد، وبشر بن المفضل، وعبيدة بن حميد، وعبد العزيز بن مُسْلِم، رووا هَذَا الحَدِيْث عن عاصم، وَلَمْ يتطرقوا إلىٰ ذكر هَذَا الإدراج . (انظر رواياتهم في «الفصل» للخطيب (ح ٢٨٠-٢٨٣).

قَالَ الحافظ موسىٰ بن هارون الحمال: (وذلك – يعني رِوَايَة سفيان وزائدة – عندنا وَهْم، وإنما أدرج عليه، وَهُوَ من رِوَايَة عاصم، عن عَبْد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل، هكذا رَوَاهُ مبينًا زهير بن معاوية وأبو بدر شجاع بن الوليد، فميزا قصة تحريك الأيدي من تحت الثياب وفصلاها من الحديث وذكرا إسنادهما كَمَا ذكرنا)، ثُمَّ قَالَ: (وهذه رِوَايَة مضبوطة، اتفق عليه زهير وشجاع بن الوليد، وهما أثبت لَهُ رِوَايَة ممن رَوَىٰ «رفع الأيدي من تحت الثياب»، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل به . انظر: «النكت» للزركشي (٢/ ٢٤٧-٢٤٨).

(١) مثاله: ما رَوَاهُ أبو مُحَمَّد سعيد بن أبي مريم الحكم بن مُحَمَّد المصري، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، أن رَسُوْل الله ﷺ قَالَ: **«لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا، وكونوا عباد الله إخوانًا...الحَدِيْث»**، رَوَاهُ من هَذِهِ الطريق: الخَطيب في «الفصل» (٤٤٣)، وابن عَبْد البر في «التمهيد» (٦/ ١١٦).

قَالَ الحافظ حمزة بن مُحَمَّد الكناني: «لا أعلم أحدًا قَالَ في هَذَا الحَدِيْث عن مالك: «ولا تنافسوا» غَيْر سعيد بن أبي مريم»، «التمهيد» (٦/ ١١٦).

فسعيد أدرج لفظ: «ولا تنافسوا» من متن حَدِيْث آخر، رَوَاهُ مالك عن أبي الزناد...=

الرابع: أن يروي الراوي حديثًا عن جماعة بينهم اختلاف في إسناده، ولا يذكر الاختلاف بل يدرج روايتهم على الاتفاق(١).

= عن الأعرج عن أبي هُرَيْرَة مرفوعًا: «**إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحَدِيث، ولا تجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا**».

قلت: والحديثان عَلَىٰ الصواب عِنْدَ رواة «الموطأ» كافة، مِنْهُمْ:

إسحاق بن عيسىٰ الطباع: عِنْدَ أحمد (٢/ ٤٦٥)

إسماعيل بن أبي أويس: عِنْدَ البخاري في «الأدب المفرد» (ح ٣٩٨) و (ح١٢٨٧).

جويرية بن أسماء: عِنْدَ الْخَطِيْب في «الفصل» (ح ٣٤٣).

سويد بن سعيد الحدثاني: كَمَا في «الموطأ» بروايته (ح٦٨١) و (ح ٦٨٢).

عَبْد الرحمان بن القاسم: كَمَا في «موطئه» (ح ٤).

عَبْد الله بن مسلمة القعنبي: عِنْدَ: أبي داود (ح ٤٩١٠) و (ح ٤٩١٧).

يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي: كَمَا في «موطئه» (ح ٢٦٤٠).

مُحَمَّد بن الحسن: كَمَا في «موطئه» (ح ٨٩٦).

أبو مصعب الزهري: كَمَا في «الموطأ» بروايته (ح ١٨٩٤) و (ح١٨٩٥).

فظهر أن الحديثين اختلطا عَلَىٰ سعيد بن أبي مريم، فأدرج من متن الثاني لفظًا في المَتْن الأول بإسناد الأول.

(١) ومثاله ما رَوَاهُ عَبْد الرحمان بن مهدي، ومحمد بن كثير العبدي، عن سفيان الثوري، عن منصور والأعمش وواصل الأحدب، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، قُلْتُ: «يا رَسُوْل الله أي الذنب أعظم؟... الحَدِيْث».

رِوَايَة عَبْد الرحمان بن مهدي عِند أَحمد (١/ ٤٣٤)، والترمذي (٣١٨٢)، والخطيب في الفصل (٤٨٥)، ورواية مُحَمَّد بن كثير عِنْدَ الْخَطِيْب في الفصل (٤٨٥).

فَقَدْ أدرج عَبْد الرحمان بن مهدي ومحمد بن كثير في هَذَا السند؛ إِذْ إن منصورًا والأعمش يرويانه عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، أما واصل فيرويه عن أبي وائل، عن ابن مسعود لا يذكر فِيْهِ عمرو بن شرحبيل.

وَقَدْ رَوَاهُ عن واصل بن حيان الأسديِّ الأحدبِ جَمَاعَة من الرُّوَاة مِنْهُمْ: ....=

فهذا كله لا يجوز تعمده.

التاسع: الموضوع

وهو المختلق[(١)].

=١- سعيد بن مسروق: عند الخَطيب في «الفصل»: (ح٤٩٣).
٢- شعبة بن الحجاج وروايته عند: الطيالسي في «مسنده» (٢٦٤)، وأحمد في «مسنده» (١/ ٤٣٤،٤٦٤)، والترمذي في «جامعه» (٣١٨٣)، والنسائي في «سننه» (٧/ ٩٠)، والخطيب في «الفصل» (ح ٤٩٠).
٣- مالك بن مِغْوَل وروايته عِنْدَ: النسائي في «الكبرىٰ» (ح٧١٢٥)، والخطيب في «الفصل» (ح٤٩١).
٤- مهدي بن ميمون عِنْدَ: أحمد في مسنده (١/ ٤٦٢)، والخطيب في الفصل (٤٩٢).
فلم يذكروا في روايتهم عن واصل عمرو بن شرحبيل، وإنما عمرو مذكور في رِوَايَة منصور والأعمش، وَقَدْ بيّن الإسنادين يحيىٰ بن سعيد القطان في روايته، فأخرج: البخاري (٤٧٦١)، والدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٢٢)، والخطيب في «الفصل» (٤٩٣)، من طرق عن يحيىٰ بن سعيد القطان، عن سفيان، قَالَ: حَدَّثَنَا منصور والأعمش عن أبي وائل عن أبي ميسرة عن عَبْد الله، قَالَ سفيان: وحدثني واصل، عن أبي وائل، عن عَبْد الله بِهِ، علل الدَّارَقُطْنِيّ (٥/ ٢٢٠-٢٢٣)، و«فتح الباري» (١٢/ ١١٦).
قَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: قَالَ لنا أبو بكر النيسابوري: هكذا رَوَاهُ يحيىٰ، وَلَمْ يذكر في حَدِيْث واصل عمرو بن شرحبيل ورواه عَبْد الرَّحْمَان بن مهدي ومحمد بن كَثِيْر فجمعا بَيْنَ واصل ومنصور والأعمش، عن أبي وائل، عن عَمْرو بن شرحبيل، عن عَبْد الله، فيشبه أن يَكُوْن الثوري جمع بَيْنَ الثلاثة لعبد الرحمن بن مهدي ولابن كثير فجعل إسنادهم واحدًا، وَلَمْ يذكر بينهم خلافًا، وحمل حَدِيْث واصل عَلَىٰ حَدِيْث الأعمش ومنصور، وفصله يحيىٰ بن سعيد فجعل حَدِيْث واصل عن أبي وائل، عن عَبْد الله -وَهُوَ الصواب- ؛ لأن شعبة ومهدي بن ميمون روياه عن واصل، عن أبي وائل، عن عَبْد الله كَمَا رَوَاهُ يَحْيَىٰ، عن الثوري، عَنْهُ، والله أعلم، «العلل» (٥/ ٢٢٣).

(١) قال العراقي في الألفية:

شر الضعيف الخبر الموضوع ‌ ‌ ‌ ‌ الكذب المختلق المصنوع

ولا يجوز روايته لأحد علم حاله، إلا مقرونًا ببيان وضعه.

ويعرف كونه موضوعًا: بإقرار واضعه(١)، أو من حال الراوي، إذا كان يعتقد جوازه في الترغيب والترهيب(٢)، كبعض الكَرَّامية(٣)، أو من حال

---

(١) كما أقر ميسرة بن عبد ربه الفارسي أنه وضع أحاديث في فضل القرآن، ووضع في علي سبعين حديثًا. انظر: «المجروحين» لابن حبان (٣/ ١١).
وكما اعترف أبو عصمة نوح بن أبي مريم الملقب بنوح الجامع، أنه وضع على ابن عباس أحاديث في فضل القرآن سورة سورة. انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٤٠)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٣٤).

(٢) مثاله: ما رواه الحاكم في «المدخل إلىٰ كتاب الإكليل» (ص٥٤) بسنده إلىٰ جعفر بن أحمد بن نصر يقول: سمعت أبا عمار المروزي يقول: قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال: إني قد رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة.

(٣) فرقة من المبتدعة أسسها محمد بن كرام السجستاني في القرن الثاني الهجري، عاصرت الخلافة العباسية، وسميت بالكرامية نسبة إلىٰ مؤسسها محمد بن كرَّام السجستاني.
قال الشهرستاني: ونبغ رجل متنمس بالزهد من سجستان، يقال له: أبو عبد الله محمد بن كرام، قليل العلم، قد قمش من كل مذهب ضغثًا وأثبته في كتابه، وروجه علىٰ غرجة وغور وسواد بلاد خراسان، فانتظم ناموسه، وصار ذلك مذهبًا، وقد نصره محمود بن سبكتكين السلطان، وصب البلاء علىٰ أصحاب الحديث والشيعة من جهتهم، وهو أقرب مذهب الىٰ مذهب الخوارج وهم مجسمة»، انظر: «الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص ٢٠٢)، و«الملل والنحل» (ج ١ص ٣٢).
قال الحافظ ابن كثير: وهذا من كمال جهلهم، وقلة عقلهم، وكثرة فجورهم وافترائهم، فإنه عليه الصلاة والسلام لا يحتاج في كمال شريعته وفضلها إلىٰ غيره، انظر: «اختصار علوم الحديث» (١/ ٢٤٠).
وقال الحافظ ابن حجر: وهو جهل منهم باللسان؛ لأنه كذب عليه في وضع.......=

المروي، كركاكة لفظه ومعناه .

ثم إن الواضع قد يضع كلامًا من عند نفسه ويرويه، وقد يأخذه من كلام غيره.

العاشر: المقلوب(١)

وهو نحو حديث مشهور [ل٤ب] عن سالم، جُعل عن نافع ليصير بذلك غريبًا مرغوبًا فيه(٢).

= الأحكام، فإن المندوب قسم منها، وتضمن ذلك الإخبار عن الله تعالىٰ في الوعد علىٰ ذلك العمل بذلك الثواب»، «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢/ ٨٥٤-٨٥٥).

(١) هو: «الحَدِيْث الَّذِي أبدل فِيْهِ راويه شَيْئًا بآخر في السند أو في المَتْن عمدًا أو سهوًا»، انظر: «أثر علل الحَدِيْث في اختلاف الفقهاء» (ص٣١١).

(٢) مثاله: ما رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد بن عمرو النصيبي عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هُرَيْرَة مرفوعًا: «**إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام** ...الحَدِيْث»، فهذا حَدِيْث قلبه حماد بن عمرو، فجعله عن الأعمش، عن أبي صالح، وإنما هُوَ مشهور بسهيل بن أبي صالح، عن أبيه أبي صالح، هكذا رَوَاهُ الناس، عن سهيل، مِنْهُمْ:

- أبو بكر بن عياش: عِنْدَ الطحاوي (٤/ ٣٤١).
- جرير بن عَبْد الحميد: عِنْدَ مُسْلِم، والبيهقي (ح ٢١٦٧).
- خالد بن عَبْد الله: عِنْدَ ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٣/ ١٩٦).
- زهير بن معاوية: عِنْدَ أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٣)، وابن الجعد في مسنده (٢٧٦٦) وأبي عوانة كَمَا في «إتحاف المهرة» (١٤/ ٦٠٦ ح١٨٣٢٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (برقم١١١١)، وأبي نعيم في «الحلية» (٧/ ١٤٠-١٤١)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٩/ ٢٠٣)، وفي «شعب الإيمان» (٩٣٨١) .
- سليمان بن بلال: عِنْدَ أبي عوانة كَمَا في «الإتحاف» (١٤/ ٦٠٦ ح١٨٣٢٦).
- شعبة بن الحجاج: عِنْدَ مسلم (ح٢١٦٧)، والطيالسي في مسنده (٢٤٢٤)،......=

وكذلك ما روي أن البخاري قدم بغداد، فاجتمع قبل مجلسه قوم من أصحاب الحديث، وعمدوا إلىٰ مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، فجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ثم حضروا مجلسه، وألقوها عليه، فلما فرغوا من إلقائها التفت إليهم، فردَّ كلَّ متن إلىٰ إسناده، وكل إسناد إلىٰ متنه، فأذعنوا له بالفضل(١).

= وأحمد في مسنده (٢/ ٣٤٦،٤٥٩)، وأبي داود في سننه (ح٥٢٠٥)، وأبي عوانة كَمَا في «الإتحاف» (١٤/ ٦٠٦ ح١٨٣٢٦)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ٣٤١)، وابن حبان في «صحيحه» (ح٥٠١).

- عَبْد العزيز بن مُحَمَّد الدراوردي: عِنْدَ مُسْلِم في «صحيحه» (ح٢١٦٧)، والترمذي في «الجامع» (ح١٦٠٢، ٢٧٠٠)، وأبي عوانة كَمَا في «الإتحاف» (١٤/ ٦٠٦ح ١٨٣٢٦).

- معمر بن راشد: عِنْدَ عَبْد الرزاق في مصنفه (برقم٩٨٣٧)، وأحمد في مسنده ٢/ ٢٦٦، وأبي عوانة كَمَا في «الإتحاف» (١٤/ ٦٠٦ ح١٨٣٢٦).

- الوضاح بن يزيد اليشكري أبو عوانة: عِنْدَ أبي عوانة كَمَا في «الإتحاف» ١٤/ ٦٠٦ (١٨٣٢٦)، وابن حبان في «صحيحه» (ح ٥٠٠).

- وهيب بن خالد: عِنْدَ البخاري في الأدب المفرد (برقم١١٠٣)، وأبي عوانة كَمَا في الإتحاف ١٤/ ٦٠٦ (١٨٣٢٦).

- يحيىٰ بن أيوب: عِنْدَ الطحاوي في شرح المعاني ٤/ ٣٤١

- يحيىٰ بن سعيد: عِنْدَ أبي عوانة كَمَا في الإتحاف ١٤/ ٦٠٦ (١٨٣٢٦) وغيرهم

(١) هذه القصة أخرجها الحافظ ابن عدي في «مشايخ البخاري» (ص ٦٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠)، والباجي في «التعديل والتجريح» (١/ ٣٠٨) وغيرهم، كلهم من طريق ابن عدي قال: سمعت عدة مشايخ يحكون ... فذكر القصة.

قال السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٢٩٩): ولا يضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها، فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم.

قال الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل المأربي: وتناقل المصنفين لهذه القصة يشير إلىٰ عدم تعويلهم علىٰ علة الجهالة، ولعل ذلك للجمع الذي يجبر الجهالة، أو لأن...=

واعلم أنه يجوز رواية ما سوىٰ الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة، من غير تبيين ضعفها، في المواعظ، والقصص، وفضائل الأعمال، دون صفات الله تعالىٰ، وأحكام الشريعة[١].

❁ ❁ ❁

= باب القصص يتساهل فيه، لا سيما في أمر مشهور، وهو اشتهار قوة حفظ الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، «إتحاف النبيل» (٢/ ٢٤٢-٢٤٣).

(١) وقد ضبط هذا التجويز بعض المتأخرين، وقد حررها **الحافظ ابن حجر فقال: «إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة:**

- **الأول**: متفق عليه، أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج ما انفرد من الذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

- **الثاني**: أن يكون مندرجًا تحت أصل عام.

- **الثالث**: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته؛ لئلا ينسب إلىٰ النبي ﷺ ما لم يقله.

قال – أي ابن حجر–: الأخيران عند ابن عبد السلام وعن صاحبه ابن دقيق العيد، والأول نقل العلائي الاتفاق عليه» اهـ من «تبين العجب» لابن حجر (ص١١)، و«القول البديع» للسخاوي (ص ٣٦٤)، و«فتح المغيث» (١/ ٣١٣)، و«تحرير علوم الحديث» (٢/ ١١١٣).

قلت: وقد أضاف الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ شرطًا رابعًا وهو أن يبين ضعفه للناس؛ لغلبة الجهل علىٰ أهل هذا العصر، انظر: «تمام المنة» (ص ٣٢).

وهذه ضوابط عزيزة قل أن تتوفر في حديث، ولنا والحمد لله في الصحيح والحسن غنية؛ إذ أحاديث الفضائل تدخل غالبًا في قسم المستحب، وهو حكم شرعي لا بد له من دليل ثابت، قال شيخ الاسلام ابن تيمية: «لم يقل أحد من الأئمة إنه يجوز أن يُجعل الشيء واجبًا أو مستحبًّا بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع»، انظر: «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (ص ١٦٢).

الفصل الرابع

في معرفة التدليس، والاعتبار، والمتابعة والشاهد، وزيادة الثقة، والأفراد

الأول: التدليس

وهو قسمان: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

فالأول: أن يروي عمن لقيه أو عاصره ولم يلقه، ما لم يسمعه منه، موهمًا أنه سمعه منه(١).

وصورته: أن يقول: قال فلان، أو عن فلان، ولا يقول: حدثنا، ولا أخبرنا. فهذا ذمَّه أكثرُ العلماء، ورَدَّ به بعضُهم روايَتَهُ.

والصحيح: أن ما رواه المُدلِّس بلفظٍ مُحتمل لم يُبيِّن فيه السماعَ والاتصالَ، حكمُه حكمُ المُرسَل وأنواعه، وما بيَّنَ فيه الاتصالَ نحو: «سمعتُ» و«حدَّثنا» وأشباههما، فهو مقبولٌ.

وفي الصَّحيحين وغيرهما من حديث هذا الضرب كثير، كقتادة(٢)،

---

(١) هذا التعريف ينطبق على المرسل الخفي، وأجمع تعريف ما عرَّفه به الحافظ ابن القطان الفاسي بقوله: «أن يروي المحدث عمن سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه»، والفرق بينه وبين الإرسال هو أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه، «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٩٣).

قال ابن حجر: وهو صريح في التفرقة بين التدليس والإرسال، «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦١٤-٦١٥).

(٢) هو قتادة بن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري، حافظ، ثقة ثبت، ولد أكمه، صاحب أنس بن مالك، قال ابن المسيب: ما أتاني عراقي أحسن من قتادة، وقال ابن سيرين: هو أحفظ الناس، وقال أحمد: قلما تجد من يتقدمه، مات سنة مائة وبضع عشرة.

قال ابن حجر: «وهو مشهور بالتدليس وصفه به النسائي وغيره»، وقد ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة عنده، وهم من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم =

والأعمـــــــــــــــش[١]، والســــــــــــــــفيانين[٢]،

= إلا بما صرحوا فيه بالسماع، قلت: وما جاء في عنعنة قتادة إذا وردت من طريق شعبة فهي محمولة على السماع فقد قال: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة».

قال ابن حجر: «فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معنعنة»، انظر: «تعريف أهل التقديس» (ص ١٠٢، ١٥١)، وترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٩٨)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢٢)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ١٢٣).

(١) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي، ثقة حافظ، عارف بالقراءة ورع، لكنه كان يدلس، قال عمرو بن علي الفلاس: «كان يسمى المصحف لصدقه»، وقال العجلي: «ولم يكن له كتاب وكان فصيحًا» (ت ١٤٨هـ) عن أربع وثمانين سنة، انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (١١/ ١٧٧)، و«السير» (٤/ ٤٥٤)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٦٢)، و«الميزان» (٢/ ١٧٠).

ذكره الحافظ في المرتبة الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى (تعريف أهل التقديس ص ٦٧)، وذكره في (النكت على ابن الصلاح) (٢/ ٦٤٠) في المرتبة الثالثة: مَن أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

والعبرة بما في «النكت»؛ لأنه متأخر عن رسالته في المدلسين، كما يفهم من كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، راجع «النكت» (٢/ ٦٥٠).

(٢) يعني سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، ثقة حافظ، فقيه إمام حجة، كان يدلس لكن لا يدلس إلا عن ثقة (ت ١٩٨هـ)، وله إحدى وتسعون سنة.

وسفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ، فقيه إمام حجة، متفق على جلالته، كان يحيى القطان يقول: الثوري أمير المؤمنين في الحديث، وكان يدلس، (ت١٦١هـ)، وله أربع وستون سنة، انظر ترجمته: «تهذيب الكمال».......=

وغيرهم[١].

القسم الآخر: أن يروي عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه بما لا يعرف[٢]، كي لا يعرف، فأمره أخف.

= (١٠/ ١٣٠)، و«السير» (٥/ ١٠٨)، و«التهذيب» (٣/ ٤٣٢).

أوردهما الحافظ في رسالته (برقم ٥١، ٥٢) في المرتبة الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روىٰ كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.

(١) ذكرهم من ألَّف في المدلسين كالعلائي في «جامع التحصيل»، وأحمد بن محمد المقدسي في «قصيدته في المدلسين» بشرح الدكتور عاصم القريوتي، و«منظومة الذهبي في أهل التدليس» بشرح الشيخ عبد العزيز ابن الصديق الغماري المسمىٰ «التأنيس»، وأبي زرعة العراقي في «كتاب المدلسين»، وسبط بن العجمي في «التبيين لأسماء المدلسين»، وجمع ذلك كله الحافظ ابن حجر في «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، وأبو العلاء العراقي الفاسي في «الكشف والتبيين لما أهمله ابن حجر في طبقات المدلسين»، وهي مخطوطة أعمل علىٰ تحقيقها يسر الله إتمامها، والشيخ حماد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ».

(٢) قال الحافظ ابن حجر: قول «بما لا يعرف» ليس قيدًا فيه، بل إذا ذكره بما يعرف به إلا أنه لم يشتهر به كان تدليسًا، ومنه قول الخطيب البغدادي: أخبرنا علي بن أبي علي البصري، ومراده بذلك أبو القاسم علي بن أبي علي الحسن بن علي التنوخي، فقد ذكره بما يعرف به لكنه لم يشتهر بذلك، وإنما اشتهر بكنيته، واشتهر أبوه باسمه، واشتهرا بنسبتهما إلىٰ القبيلة لا إلىٰ البلد.

ولهذا نظائر، كصنيع البخاري مع شيخه الذهلي، فإنه تارة يسميه فقط بقوله: حدثنا محمد بن عبد الله، فينسبه إلىٰ جده، وتارة يقول: حدثنا محمد بن خالد، فينسبه إلىٰ والد جده، وكل ذلك صحيح إلا أن شهرته إنما هي محمد بن يحيىٰ الذهلي» اهـ من «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢/ ٦١٥- ٦١٦).

والحامل عليه:

- إما كون شيخه غير ثقة.
- أو أصغر منه سنًّا.
- أو متأخر الوفاة، قد شاركه في السماع منه جماعة دونه.
- أو كثرة الرواية عنه، فلا يحب الإكثار من ذكر شخص واحد.

الثاني: الاعتبار، والمتابعة، والشاهد[1]

مثاله: أن يروي حماد بن سلمة حديثًا عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن ﷺ، فيُنظر هل رواه ثقةٌ غيرُ أيوب عن ابن سيرين، فإن وُجد، عُلم أنَّ للخبر أصلًا يُرجع إليه، وهذه أعلىٰ المتابعات[2].

وإن لم يُوجد، نُظر هل ثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، فإن وُجد، فهي متابعة دون الأولىٰ[3].

وإن لم يُوجد، نُظر هل صحابي غير أبي هريرة رواه عن النبيِّ ﷺ فإن وجد، فهي أيضًا متابعةٌ، ولكنها دون الأوليين.

فإن لم يرو ذلك الحديث أصلًا، لكن رُوي حديث آخر بمعناه، فذلك يسمىٰ الشاهد من غير متابعة[4]، وإن لو يرو حديث قط بمعناه، فهو الفرد، وسيأتي.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: هذه العبارة توهم أن الاعتبار قسيم المتابعة والشاهد، وليس كذلك، بل الاعتبار هو: الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد، وعلىٰ هذا فكان حق العبارة أن يقول: معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد.

وما أحسن قول شيخنا في منظومته:

الاعتبار سبرك الحديث هل   تابع راو غيره فيما نقل

(٢) وتسمَّىٰ المتابعة التامة.

(٣) وتسمَّىٰ المتابعة القاصرة .

(٤) وهذا علىٰ رأي، قال السخاوي: «وقد حكاه شيخنا مع اختصاص الشاهد بالمعنىٰ..=

الثالث: زيادة الثقة

مذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا انفرد بها، سواء كانت الزيادة ممن رواه ناقصًا أو من غيره.

ويتبين ذلك بثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون مخالفة لما رواه سائر الثقات(١).

الثاني: أن لا تكون مخالفة أصلًا، وقد تقدم حكمها [ل٥ أ] في الشاذ(٢).

الثالث: ما بينهما(٣).

ومثاله: ما رواه مالك(٤) عن نافع عن ابن عمر: **«أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر وعبد، ذكر أو أنثى، من المسلمين»**، تفرَّد مالك من بين سائر(٥) الثقات بزيادة قوله «من المسلمين»(٦)؛ فاحتج بها الشافعي وأحمد.

= كذلك عن قوم، يعني كالبيهقي ومن وافقه، ولكنه رجح أنه لا اقتصار في التابع على اللفظ، ولا في الشاهد على المعنى، وأن افتراقهما بالصحابي فقط، فكل ما جاء عن ذلك الصحابي فتابع أو عن غيره فشاهد»، اهـ من «فتح المغيث» (١/ ٢٢٩).

ورأي الحافظ هو مذهب الجمهور كما في المصدر السابق (١/ ٢٣٠).

(١) وحكمها الرد عند ابن الصلاح كما في «علوم الحديث» (ص ٢٥١).

(٢) وحكمها القبول عند ابن الصلاح، المصدر نفسه (ص ٢٥١).

(٣) ولم يحكم ابن الصلاح على هذا الثالث بشيء، قال ابن حجر: «والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن كما قدمناه في مسألة تعارض الوصل والإرسال».اهـ من «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦٨٧).

(٤) الموطأ – كتاب الزكاة – باب زكاة الفطر (ح ٥٢).

(٥) سقطت من (ح).

(٦) **قلت:** لا يصح التمثيل به فقد وافق مالكًا على ذلك عشرُ أنفس، انظر: «النكت على ابن الصلاح» للزركشي (٢/ ١٩١)...............................=

= ومسألة زيادة الثقات مما اشتهر فيها الخلاف بين المحدثين والفقهاء والأصوليين، ولا شك أن مذهب المُحدِّثين أولىٰ من غيرهم؛ إذ الميدان ميدانهم، والفنُّ فنُّهم، وكلُّ علم يُؤخذ من أهله.

فمذهب المحدثين في هذا الباب لا يقبلونها من الثقة مطلقًا، ولا يردونها مطلقًا، بل هم مع القرائن، فتارة يقبلونها، وتارة يردونها، وتارة يتوقفون.

قال الحافظ ابن سيد الناس: «... إذا كان كذلك فأرسل الخبر حافظٌ وأسنده ثقةٌ، فإنه يزعم أن الحكم للإسناد، فإن ادعىٰ ذلك لأن الإسناد زيادة، وقد جاءت عن ثقة فسبيلها أن تقبل، فلذلك وجه من النظر، وإن زعم أن هذا مصطلح أهل هذا الشأن، فليس كذلك علىٰ الإطلاق». اهـ من «أجوبة ابن سيد الناس» (ص: ١١١).

وللزيلعي كلام رائق في «نصب الراية» (١/ ٢٣٦-٢٣٧) قال: «فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقًا، ومنهم من لا يقبلها، والصحيح التفصيل، وهو أنها تقبل في موضع دون موضع، فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظًا ثبتًا، والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة، كما قبل الناس زيادة مالك بن أنس قوله «من المسلمين» في صدقة الفطر، واحتج بها أكثر العلماء، وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها، ففي موضع يجزم بصحتها، وفي موضع يغلب علىٰ الظن صحتها، وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة».

وقال الحافظ ابن حجر في معرض دفاعه عن البخاري حكمه بوَصْل حديث «لا نكاح إلا بولي»: «لكن الاستدلال بأن الحكم دائمًا علىٰ العموم من صنيع البخاري في هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم؛ لأن البخاري لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة، وإنما حكم له بالاتصال لمعان أخرىٰ رجحت عنده حكم الموصول (ثم ذكر تلك والوجوه)، وقال: فتبين أن ترجيح البخاري لوصل هذا الحديث علىٰ إرساله لم يكن لمجرد أن الواصل معه زيادة ليست مع المرسل، بل بما يظهر من قرائن الترجيح، ويزيد ذلك وضوحًا تقديمه الإرسال في مواضع أخر (ثم ذكر أمثلتها) إلىٰ أن قال: فصوّب الإرسال هنا لقرينة ظهرت له فيه، وصوّب المتصل هناك لقرينة ظهرت له فيه، فتبين أنه ليس له عمل مطرد في ذلك والله أعلم». اهـ من «النكت» (٢/ ٦٠٥-٦٠٩) باختصار.

الرابع: الأفراد

وهي على قسمين:

الأول؛ ما هو فرد مطلق، مثل ما ينفرد به واحد عن كل واحد.

وهو ينقسم إلىٰ مردود وغيره، كما تقدم في الشاذ.

الثاني؛ ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة، مثل ما يقال فيه: تفرد به أهل مكة، أو أهل الكوفة، عن غيرهم، أو لم يروه عن فلان غير فلان، أو تفرد به البصريون عن المدنيين، وما أشبهه.

فليس في شيء من هذا ما يقتضي ضعف الحديث، إلا أن يطلقه مُطْلِق علىٰ ما لم يروه إلا واحد من أهل مكة، أو من البصريين، ويضيفه إليهم كما يضاف فعل الواحد من القبيلة إليها مجازًا[١]، فحينئذ [ل ٥ ب] يكون حكمه حكم القسم الأول.

❀ ❀ ❀

(١) كحديث خالد الحذاء عن سعيد بن عمرو عن الشعبي عن داود عن المغيرة بن شعبة في النهي عن قيل وقال، تفرد به البصريون عن الكوفيين، وإنما تفرد به خالد الحذاء وهو واحد (انظر النكت لابن حجر ٢/ ٧٠٧)

الفصل الخامس
فيمن تقبل روايته ومن ترد
وفي ألفاظ التعديل والجرح

أجمع جمهور المُحدِّثين والفقهاء على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلًا، ضابطًا.

وتفصيله؛ أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، متيقظًا، سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة، حافظًا إن حدَّث من حِفظه، ضابطًا لكتابه إن حدَّث من كتابه، فإن كان يحدِّث بالمعنىٰ اشترط مع ذلك أن يكون عالمًا بما يحيل المعاني.

وقال أبو عمرو بن الصلاح: «تعذر في هذا العصر الوفاء بجملة هذه الشروط، فليكتفىٰ بكونه؛ مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، غير متظاهر بالفسق والسخف، وفي ضبطه: بوجود سماعه مثبتًا بخط غير متهم، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه».

وإذا قال العدل: حدَّثني الثقةُ، وأبهمَه، كان تَعديلًا، وقيل: لا، حتىٰ يُبيِّنه[(١)].

وإذا روى عن رجل وسمَّاه لن نجعل روايته تعديلًا له عند أكثر العلماء[(٢)]

---

(١) وهذا هو الراجح، قال شيخنا الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنه لا يلزم من توثيق الراوي لشيخه أن يكون كذلك عند غيره؛ لأن الخبر عن التوثيق كالخبر عن التصحيح والتحليل والتحريم، ويمكن اختلاف أهل الديانة والإنصاف فيه بحسب ما يؤدي إليه الاجتهاد، ولأن الإمام قد يتفرد بتوثيق الراوي المتفق علىٰ ضعفه؛ لكونه ثقة عنده، ولأن إضراب المحدث عن تسمية شيخه ريبة توقع ترددًا في القلب». اهـ من «ضوابط الجرح والتعديل» (ص ٧٧- ٨٨). وانظر: «علوم الحديث» (ص ٢٩٤)، و«التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/ ٣١٤ مع فتح الباقي للأنصاري)، و«فتح المغيث» (١/ ٣٣٨)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٦٥)، و«توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ١٧٢).

(٢) استثني من ذلك من علم عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة، قال الزركشي: «وهو الصحيح عند الأصوليين وجمع من أئمة الحديث». اهـ من «النكت» له (٣/ ٣٦٨)، وانظر:....=

[ل ٦ أ].

واعلم أن مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا، غير مقبول الرواية، فإن جُهِلت في الباطن لا غير، فقد قبلها الإمام سُلَيم[(١)] بن أيوب الرازي[(٢)]، وقال: «أخذ الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي»[(٣)].

- **أما مجهول العين**: فهو كل من لم يعرفه العلماء، ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد[(٤)].

وأقل ما ترتفع به الجهالة، أن يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما.

والمبتدع الذي لا يكفُر في بدعته، تقبل روايته عند أكثر العلماء إذا لم يكن داعية إلى بدعته، ولا مستحلٍّ الكذبَ في نُصرة مذهبه[(٥)].

= «إتحاف النبيل» لأبي الحسن (٢/ ٨٤) لمعرفة الرواة الذين عرفوا بانتقاء الشيوخ.

(١) في الأصل «سليمان»، والتصويب من «علوم الحديث» (ص ٢٩٥).

(٢) هو سليم بن أيوب الرازي، أبو الفتح، من أئمة الشافعية، له كتاب «المختصر» في فروع الشافعية، وصنف في التفسير والحديث وغريبه والنحو، انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٣٨٨)، و«تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٢٣١).

(٣) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٢٩٥).

(٤) نسبه الخطيب لأهل الحديث، انظر: «الكفاية» (١/ ٢٨٩).

(٥) اختلف أهل العلم في قبول رواية المبتدع بدعة غير مكفرة إلى أربعة مذاهب، حكاها الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٦٧) ودونكها باختصار:

١ - رد روايته مطلقًا، وهو مذهب طائفة من السلف منهم الإمام مالك.

٢ - قبول رواية من لم يعرف منهم باستحلال الكذب لنصرة مذهبه، سواء كان داعية أو غير داعية، وهو مذهب الشافعي، وابن أبي ليلى، وأبي يوسف.

٣- قبول رواية غير الداعية إلى بدعته ورد حديث الداعية.

٤- قبول رواية أهل البدع مطلقًا، والعبرة بالحفظ والإتقان والصدق، وإليه ذهب=

وتقبل رواية التائبين من جميع الفسوق، إلَّا من تاب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ.

قال أبو بكر الصيرفي الشافعي: «كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه، لم نعُد لقبوله بتوبة تظهر منه، ومن ضعَّفنا نقله لم نجعله قويا بعد ذلك»[(١)]، وذكر أن ذلك مما افترقت فيه الرواية والشهادة [ل٦ ب].

ولا تقبل رواية من عُرف بالتساهل في سماع الحديث وإسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع لا، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح.

وأما التعديل والجرح

فعلى مراتب:

فإذا قالوا: فلان ثقة، أو متقن، أو ثبت، أو حجة؛ فهو ممن يحتج بحديثه.

وإذا قالوا: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه[(٢)].

= الخطيب، والذهبي، وابن دقيق العيد، وأحمد شاكر، وغيرهم، وعليه يدل عمل الأئمة في مصنفاتهم.

قال الذهبي: «قد لُطّخ بالقدر جماعة، وحديثهم في الصحيحين أو أحدهما؛ لأنهم موصوفون بالصدق والإتقان»، انظر: «السير» (٧/ ٢١).

وانظر: «الكفاية» (١/ ٣٨٠)، و«الاقتراح» (ص٣٣٣)، و«الباعث الحثيث» (١/ ٣٠٣).

(١) قاله في «شرح الرسالة» للشافعي كما في «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٣٠٠).

(٢) ينظر فيه للاعتبار لا للاحتجاج أي لا يحتج بحديثهم إلا إذا توبعوا، وهو ما ذهب إليه ابن أبي حاتم وتبعه ابن الصلاح فقال: «هكذا كما قال؛ لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه ويختبر حتىٰ يعرف ضبطه»، وأقره السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٩٥)، والظاهر أن هاتين العبارتين من مراتب الاحتجاج، وعليه يدل صنيع أهل العلم، وإليه المشار بالحسن لذاته، وانظر: «شفاء العليل» لأبي الحسن المصري (ص ١٣٢).

وإذا قالوا: شيخ، فكذلك إلا أنه دونه[١].

وإذا قالوا: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار[٢].

وإذا قالوا في الجرح: لين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارًا[٣].

وكذا إذا قالوا: ليس بالقوي، إلا أنه دونه[٤].

وإذا قالوا: ضعيف الحديث، فكذلك أيضًا، إلا أنه دونهما.

وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذّاب؛ لم يكتب حديثه، قال أحمد بن صالح[٥]: «لا يقال فلان متروك الحديث إلا إذا اجتمع

---

(١) نقل الزركشي عن المِزِّي أن المراد بقولهم «شيخ» أنه لا يترك ولا يحتج بحديثه مستقلًّا، انظر: «النكت» للزركشي (٣/ ٤٣٤) وقال ابن القطان الفاسي: «يعنون بذلك أنه ليس من طلبة العلم ومتقنيه، وإنما هو رجل اتفقت له رواية لحديث أو أحاديث أخذت عنه».اهـ من «بيان الوهم والإيهام» (٣ / ٤٨٢)، ويعني: أنه قليل الحديث. انظر: «شفاء العليل» (ص ١٣٩)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٥٨٠).

(٢) انظر هذه المراتب عند ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل (ص ١٠).

(٣) قال حمزة السهمي: سألت أبا الحسن الدارقطني قلت له: إذا قلتَ: (فلان لين) إيش تريد به ؟ قال: لا يكون ساقطًا متروك الحديث، ولكن يكون مجروحًا بشيء لا يسقط عن العدالة، انظر: «سؤالات السهمي للدارقطني» (النص١).
أما إذا ورد هذا اللفظ في كلام ابن عدي فقد يعني الجرح الخفيف أو الشديد، انظر: «شفاء العليل» (ص ٣١٤).

(٤) أكثر من يستعملها الإمام النسائي، ومعناها كما قال المعلمي اليماني: «إنها تنفي الدرجة الكاملة من القوة»، وهو تليين هين، انظر: «التنكيل» (١/ ٢٤٠).

(٥) الإمام الكبير، حافظ زمانه بالديار المصرية، أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر، (ت ٢٤٨ هـ)، انظر ترجمته في: «السير» (١٢/ ١٦٠).

الجميع علىٰ ترك حديثه»[١].

وإذا قيل: فلان فيه أو في حديثه ضعف، فهو في الجرح أقل من [ل ٧ أ] قولهم: فلان ضعيف الحديث.

وقولُهم في التعديل: فلان لا بأس به، أحسنُ من قولهم: لا أعلم به بأسًا، والله أعلم.

* * *

(١) رواه عنه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٩١)، ومن طريقه الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٤١)، وإسناده صحيح.

الفصل السادس
في أقسام طرق تحمل الحديث

وهي سبعة:

الأول، وهو أرفعها: **السماع من لفظ الشيخ**

وهو ينقسم إلىٰ إملاء، وتحديث، وسواء كان من حفظه أو من كتابه، ولا خلاف أنه يجوز في هذا أن يقول السامع منه: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت فلانًا يقول، وقال لنا فلان، أو ذكر لنا فلان(١).

وأرفع العبارات في ذلك؛ سمعت ثم حدثنا، وأوضعها أن يقول: قال فلان، أو ذكر فلان، من غير ذكر قوله: «لي»، أو «لنا».

الثاني: القراءة على الشيخ

وأكثر المحدثين يسمونها عرضًا، وسواء كنت أنت القارئ، أو قرأ غيرك وأنت تسمع، أو قرأت من كتاب أو من حفظك، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه، أو لا يحفظه، لكن يمسك أصله، أو يمسكه من يوثق به دينًا ومعرفة.

فإن أمسكه من لا يوثق به، فإن [ل ٧ ب] كان الشيخ يحفظ ما يُقرأ عليه، صح، وإلا فلا.

واختلفوا في القراءة على الشيخ، هل هي مثل السماع من لفظه، أو أرجح منه، أو دونه؟

فقيل: التسوية بينهما مذهب معظم علماء الحجاز، والكوفة، ومالك، وأصحابه، وأشياخه من علماء المدينة، والبخاري(٢).

وقيل: هي أرجح، نقل ذلك عن أبي حنيفة، وابن أبي ذئب.

---

(١) ذكره القاضي عياض في «الإلماع» (ص ٦٩).

(٢) انظر: «الكفاية» (١/ ١٧٠) باب ذكر الروايات عمن قال: إن القراءة علىٰ المحدث بمنزلة السماع منه، و«المحدث الفاصل» للرامهرمزي (ص ٤٤٢).

والصحيح: ترجيح السماع من لفظ الشيخ عليها، وهو مذهب جمهور أهل المشرق.

وأجود العبارات عنها، أن يقول: قرأتُ علىٰ فلان، أو قُرئ عليه وأنا أسمع فأقرّ به، ويتلوه حدثنا قراءة عليه، وأخبرنا قراءة عليه.

فإن أطلق «حدثنا» و«أخبرنا»، من غير أن يقول: قراءة عليه، **فقد اختلفوا فيه**، فذهب معظم الحجازيين والكوفيين إلىٰ جوازه، وبه قال الزهري ومالك وابن عيينة ويحيىٰ بن سعيد القطان والبخاري[(١)].

وذهب الشافعي[(٢)] وأصحابه إلىٰ جواز إطلاق: أخبرنا، ومنع حدثنا، وبه قال أكثر أصحاب الحديث.

وذهب [ل ٨ أ] ابن المبارك، ويحيىٰ بن يحيىٰ التميمي، وأحمد بن حنبل، والنسائي إلىٰ المنع منهما.

ويصح السماع من لفظِ مَن هو وراء حِجاب، إذا عَرفَ صوتَه، وقراءة عليه إذا عرف حضوره.

ويعتمد في معرفة صوته وحضوره، علىٰ خبر من يوثق به.

وفي صحة سماع من ينسخ حال السماع خلاف، وينبغي أن يقال: إن منَعه النسخ عن فهم ما يقرأ بطل، وإلا فلا.

---

(١) انظر: «الإلماع» لعياض (ص ٧٢- ٧٥).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص ٩٩)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (برقم ٤٧٠ ، ٤٨٦)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ١١٥٨ برقم ٢٢٩٣) من طرق عن الربيع بن سليمان عن الشافعي به.

وأخرجه من طريق يونس بن عبد الأعلىٰ، عن الشافعيِّ البيهقيُّ في «مناقب الشافعي» (٢/ ٣٤)، وفي «معرفة السنن والآثار» (١/ ٩٧).

وإذا كان الشيخ أو السامع يتحدث، أو كان القارئ سريع القراءة، أو يُهَينم[1] بحيث يخفي بعض الكلام، أو كان السامع بعيدًا عن القارئ، فالظاهر أنه يعفىٰ في ذلك كله عن القدر اليسير، نحو الكلمة والكلمتين.

ويستحب للشيخ أن يجيز لجميع السامعين رواية جميع الكتاب؛ لينجبر ما فات بالإجازة[2].

الثالث: الإجازة

وهي أن يقول: أجزتُ لك أن تَروي عنِّي الكتاب الفلاني، أو ما اشتملت عليه فهرستي هذه، أو جميع مسموعاتي، فهي صحيحة عند جماهير العلماء.

وأبطلها من الشافعيين القاضيان حسين بن محمد المروروذي [ل٨ ب] وأبو الحسن[3] الماوردي، وقالا: «لو جازت الإجازة لبطلت الرحلة».

وأبطلها أيضًا من المحدثين الإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني الملقب بأبي الشيخ، والحافظ أبو نصر الوائلي السجزي.

ومن قال بصحتها قال يجب العمل بالمَرويِّ بها، خلافًا لقوم من الظاهرية.

---

(١) الكلام الخفي لا يفهم، كما في «اللسان» (١٢/ ٦٢٣)، مادة (هنم).

(٢) قال الزركشي: «ما ذكره - يعني ابن الصلاح - من إجازة الجميع لا معنىٰ له مع وجود السماع الذي هو أقوىٰ منها، وإنما الذي ينبغي أن يخص بالإجازة ما احتمل عدم سماعه». «النكت» (٣/ ٤٩٧).

فتعقبه شيخنا الدكتور زين العابدين بَلَا فريج: «وهذا هو مراد ابن الصلاح في المقدمة، فلا اعتراض عليه إذن؛ لأنه علل ذلك بقولة ابن عتاب الأندلسي: «لا غنىٰ في السماع عن الإجازة؛ لأنه قد يغلط القارئ ويغفل الشيخ، أو يغلط الشيخ إن كان القارئ ويغفل السامع، فينجبر له ما فات بالإجازة». اهـ من الحاشية (٥) المصدر السابق.

(٣) في (ح): «أبو الحسين».

فإن أجاز بوصف العموم، مثل إن قال[١]: «أجزت للمسلمين، أو لمن أدرك زماني»، فقد اختلف فيها من قال بجواز الأولىٰ، وممن أجازها الخطيب أبو بكر، وجاء عن الحافظ ابن منده أنه قال: «أجزت لمن قال لا إله إلا الله»، وجوَّز القاضي أبو الطيب الطبري الإجازة لجميع المسلمين، من كان موجودًا عند الإجازة.

فإن سمىٰ شخصًا وأجاز له، وفي وقته جماعة يشتركون معه في اسمه، ولم يعينه منهم لم تجز، بخلاف ما لو أجازه لجماعة مسمين معينين بأنسابهم، وهو غير عارف[٢] بأعيانهم، فإنها تصح.

ولو قال: أجزت لمن يولد لفلان، صحت عند الخطيب[٣]، والصحيح: أنها لا [ل٩ أ] تصح.

فإن عَطفَ المعدومَ علىٰ الموجودِ، مثل أن يقول: «أجزتُ لفلان ولمن يولد له» فالظاهر صحتها، كما في الوقف.

ولو قال: «أجزتُ لك ما أجيز لي روايته» تصح، حكىٰ ذلك الخطيب[٤] عن جماعة من المحدثين، وجاء عن الحافظ أبي نعيم[٥] أنه قال: «الإجازة

(١) كذا عند المصنف، والذي في «علوم الحديث» (ص: ١٥٢): «يقول».

(٢) في المصدر السابق (ص: ١٥٤): «عالم».

(٣) قال في «الكفاية» (٢/ ٢٩٦): «وعلىٰ هذا رأينا كافة شيوخنا يجيزون للأطفال الغيب عنهم من غير أن يسألوا عن مبلغ أسنانهم وحال تمييزهم، ولم نرهم أجازوا لمن لم يكن مولودًا في الحال، ولو فعله فاعل لصح لمقتضىٰ القياس».

(٤) «الكفاية» (٢/ ٣٥٢).

(٥) هو الإمام الحافظ الثقة العلامة، شيخ الإسلام، أبو نعيم الأصبهاني، صاحب المؤلفات التي سارت بها الركبان، كـ«الحلية» و«المستخرج علىٰ الصحيحين»، و«تاريخ أصبهان» و«دلائل النبوة»، وغيرها، (ت ٤٣٠ هـ).

علىٰ الإجازة قوية جائزة»[1].

وينبغي للمجيز إذا كتب إجازته أن يتلفظ بها، ولا يجيز إلا كان من أهل العلم؛ لمسيس حجته إليها، وبالغ الحافظ ابن عبد البر فقال: «الصحيح: أنها لا تجوز إلا لماهر بالصناعة، وفي شيء معين لا يشكل إسناده»[2].

الرابع: المناولة

وهي تنقسم إلى مناولة مقرونة بالإجازة، وإلى مجردة عنها.

فالأولى لها صور:

منها: أن يدفع الشيخ إلىٰ الطالب أصل سماعه، أو فرعًا مقابلًا به، ويقول له: «هذا سماعي، أو روايتي عن فلان، فاروه عنِّي»، ثم يملكه له، أو يقول: «انسخه وقابل به، ثم ردَّه إليَّ».

ومنها: أن يجيء الطالب إلىٰ الشيخ [ل٩ ب] بكتاب من حديثه، فيعرضه عليه، فيتأمله الشيخ وهو عارف ومتيقظ، ثم يعيده إليه ويقول: وقفت علىٰ ما فيه وهو حديثي عن فلان، فاروه عنِّي.

فهاتان الصورتان تحلان محل السماع عند جماعة من المحدثين، وإليه ذهب مالك[3]، **والصحيح**: **أنهما لا تحلان**، وإليه ذهب الشافعي، وأحمد بن حنبل.

---

(١) انظر: فهرست ابن خير (ص ١٦)، و«الصلة» لابن بشكوال (٢/ ٤١١).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٦٠).

(٣) نقله عنه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٢٦٠).

قال البلقيني: «أسند الرامهرمزي عن إسماعيل بن أبي أويس قال: سألت مالكًا عن أصح السماع فقال: قراءتك علىٰ العالم، أو قال علىٰ المحدث، ثم قراءة المحدث عليك، ثم أن يدفع إليك كتابه فيقول: ارْوِ هذا عنِّي».

فهذا تصريح من الإمام مالك بانحطاط درجة المناولة عن القراءة علىٰ الشيخ، وقراءة الشيخ علىٰ الطالب، وهذا خلاف ما يقتضيه ظاهر كلام الحاكم في النقل عن مالك وغيره». اهـ من «محاسن الاصطلاح» (ص ٣٤٨ مع ابن الصلاح).

ومنها: أن يناول الشيخ الطالب كتابه ويجيز له روايته عنه، ثم يمسكه الشيخ ولا يمكنه منه، فيجوز للطالب روايته عنه إذا ظفر بالكتاب، أو بما هو مقابل به.

ومنها: أن يأتي الطالب إلىٰ الشيخ بكتاب ويقول: هذا روايتك فناولنيه، وأجز لي روايته، فيجيبه إلىٰ ذلك من غير أن ينظر فيه ويتحقق روايته لجميعه.

فإن كان الطالب موثوقًا معرفة ودينًا، جاز، وإلا فلا.

الثانية: المناولة المجردة:

وهي أن يناوله الكتاب، ويقول: هذا من حديثي أو سماعي من فلان، ولا يقول: اروه عني، فهي مختلة علىٰ الصحيح، لا تجوز [ل ١٠ أ] الرواية بها.

والصحيح في العبارة عن المناولة، أن يقيد، فيقول: أخبرنا فلان مناولة وإجازة، أو: أخبرنا مناولة، أو: أخبرنا إجازة، وما أشبهه.

الخامسة: المكاتبة

وهو أن يكتب الشيخ إلىٰ الطالب من حديثه بخطه أو خط غيره، فإن قرنه بقوله: أجزت لك ما كتبت به إليك، كان كالمناولة المقرونة بالإجازة، وقد تقدمت، وإن لم يقرنه، فالمشهور إجازة الرواية بهذا، وكثيرًا ما يوجد في مصنفات المحدثين: كتب إليَّ فلانٌ قال حدثنا فلان، والمراد بها ذلك، وهو عندهم معدود في المسند الموصول.

السادس: الإعلام

أن يقول الشيخ للطالب: هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعي من فلان، ولا يقول له: اروه عني، فهو دون المناولة المجردة؛ لخلوه عن المناولة والإجازة.

السابع: الوجادة

ومثاله: أن يقف علىٰ كتاب لشخص فيه أحاديث يرويها، بخطِّه، لم يلقه أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطّه، ولا إجازة له منه [ل

١٠ب]، فله أن يقول: وجدت بخط فلان، أخبرنا فلان، أو: قرأت بخط فلان عن فلان، ويسوق سائر الإسناد والمتن.

وهو من باب المنقطع والمرسل، غير أنه أخذ شَوبًا من الاتصال بقوله: وجدتُ بخطِّ فلان، وهذا إذا وثق بأنه خط المذكور، فإن لم يثق، فليقل: بلغني عن فلان، أو: وجدتُ في كتاب ظننت أنه بخط فلان، ونحوه.

وإذا أراد أن ينقل من كتاب منسوب إلىٰ مصنف، فلا يقل: قال فلان كذا، إلا إذا وَثق بصحة النسخة، بأن قابلها هو، أو ثقة غيره، بأصول متعددة، فإن لم يكن كذلك فليقل: وجدتُ في نسخة الكتاب الفلاني كذا، أو نحوه.

واختلف في جواز العمل بالوجادة:

فقيل: إن أكثر المحدثين والفقهاء لا يرون العمل بها، وحكي عن الشافعي وطائفة من أصحابه جواز العمل بها.

قال ابن الصلاح: «وهذا الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة، فإنه لو تُوقف العمل فيها علىٰ الرواية لانسد باب العمل بالمنقول [ل ١١ أ]؛ لتعذر شرط الرواية فيها، والله أعلم».

◄ **فائدة:**

من تحمَّل قبل الإسلام أو قبل البلوغ، ورُوي بعده، فروايته جائزة.

واختلف في أول زمن يصح فيه سماع الصغير:

فقال أحمد بن حنبل: إذا عقل وضبط[١].

وقال غيره[٢]: إذا فرق بين البقرة والحمار[٣].

---

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (١/ ٢٢٢ برقم ١٤٧و ١٤٨).

(٢) هو الحافظ موسىٰ بن هارون الحمال البغدادي البزاز، محدث العراق (ت ٢٩٤ هـ) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٦٩).

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (١/ ٢٢٨-٢٢٩ برقم ١٥٨، ١٥٩).

والصحيح: أنه محدود بخمس سنين؛ لحديث محمود بن الربيع، وهو الذي عليه عمل المتأخرين من المحدثين، يكتبون لابن خمس «سمع»، ولمن لم يبلغها «حضر».

ويستحب كتب الحديث في العشرين؛ لأنها مجتمع العقل.

وقال موسىٰ بن هارون: «أهل البصرة يكتبون لعشر سنين، وأهل الكوفة لعشرين، وأهل الشام لثلاثين»[١].

❊ ❊ ❊

---

(١) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ١٨٧ برقم ٤٩)، ومن طريقه الخطيب في «الكفاية» (١ / ٢٠٠ برقم ١١٨).

الفصل السابع
في كتابة الحديث وضبطه

اعلم أن الصدر الأول اختلفوا في كراهة كتب الحديث، ثم أجمع المسلمون بعد ذلك علىٰ جواز تدوينه، ولولاه لدرس في الأعصر الأخيرة.

ثم علىٰ طلبة الحديث صرف الهمة إلىٰ [ل١١ ب] ضبط ما يكتبون، ويحصلونه بخط غيرهم من مروياتهم، علىٰ الوجه الذي رووه شكلًا ونقطًا، ولا يُشكَل إلا ما خيف التباسه.

ويجتنب الخط الدقيق؛ لما روي عن أحمد بن حنبل أنه قال: «أحوج ما تكون إليه يخونك»(١).

ويبينه ولا يُمشقه(٢)؛ لما روي عن عمر بن الخطاب أنه قال: «شر الكتابة المَشق، وشر القراءة الهَذرَمة(٣)، وأجود الخط أبينه»(٤).

وإذا كتب عبد الله أو رسول الله وما أشبهه، فلا يجعل «عبد» و«رسول» في آخر سطر والباقي في أول السطر الآخر، فإنه مكروه.

ويستحب أن يحافظ علىٰ كِتْبَة الصلاة والتسليم علىٰ رسول ﷺ عند ذكره، وأنه من أكثر الفوائد التي يتعجلها كتبة الحديث، ولا يكتبها ناقصة صورة، بأن يرمز إليها بحرفين ونحوها، ولا يقتصر علىٰ قوله «عليه السلام»، وكذا عند الله يكتب «تبارك وتعالىٰ» أو «عز وجل».

---

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٢٦١ برقم ٥٣٧)، وأبو سعد السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (٢ / ٥٨٣ برقم ٤٩٧).

(٢) في «اللسان»: قلم مشاق: سريع الجري في القرطاس.اهـ (١٠/ ٣٤٥) مادة (مشق).

(٣) الهَذرَمة: هي سرعة الكلام والقراءة، كما في «القاموس» (ص: ١١٦٩).

(٤) أخرجه الخطيب في «الجامع» (١/ ٢٦٢ برقم ٥٤١)، بسند منقطع.

وإذا فرغ من كتبه، عارض به كتاب شيخه الذي يرويه عنه، وإن كان [ل١٢ أ] إجازة؛ لما روي عن الشافعي أنه قال: «من كتب ولم يعارض، كمن دخل الخلاء ولم يستنج»(١).

وأفضل المعارضة: أن يعارض بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحديثه إياه.

وتجوز المقابلة بأصل أصل الشيخ المقابَل به أصلُ الشيخ، وبفرع قُوبل بأصل الشيخ، **فإن لم يقابل كتابه أصلًا، جاز له الرواية منه بثلاثة شروط**:

١- أن تكون نسخته نقلت من الأصل.

٢- وأن يكون ناقلها صحيح النقل.

٣- وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض.

وإذا وقع في الكتاب ما ليس منه، فالأولىٰ أن يَضْرب عليه ولا ينشره(٢)؛ لأنه لا يأمن من أن يصح في رواية أخرىٰ، فيحتاج إلىٰ إعادته بعد البشر.

---

(١) قال العراقي متعقبًا ابن الصلاح: «هكذا ذكره المصنف عن الشافعي وإنما هو معروف عن الأوزاعي وعن يحيىٰ بن أبي كثير ... وكأنه سبق قلمه من الأوزاعي إلىٰ الشافعي». اهـ من «التقييد والإيضاح» (ص ١٧٦).

أما قول يحيىٰ بن أبي كثير: فأخرجه الدينوري في «المجالسة» (٥/ ٤٠٦ رقم ٢٢٧٥)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٥٤٤ رقم٢٧٠)، وابن عبد البر في «الجامع» (٣٣٧ برقم ٤٥٠)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (١/ ٣٣٦٨ برقم ٢٢٨)، وإسناده صحيح.

وقول الأوزاعي: رواه ابن عبد البر في «الجامع»؛ قاله العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص ١٧٦)، ولم أجده فيه.

(٢) في «اللسان»: «يقال: بشر الأديم يبشره بشرًا وأبشره: قشر بشرته التي ينبت عليها الشعر، وقيل: هو أن يأخذ باطنه بشفرته» اهـ (٤/ ٦٠)، مادة (بشر).

قال القاضي ابن خلاد[١]: وأجود الضرب أن لا يطمس المضروب، بل يخط من فوقه خطًّا بيِّنا، يدل علىٰ إبطاله»[٢].

وقال الأكثرون: يمد الخطَّ علىٰ المضروب عليه، مختلطًا بالكلمات المضروب عليها.

أما الضرب على الحرف المكرر، فإن كان في أول السطر [ل ١٢ب]، فليضرب علىٰ الثاني؛ صيانة لأول السطر عن التسويد، وإن كان في آخر سطر، فليضرب علىٰ أولهما؛ صيانة لآخر السطر، فإن اتفق أحدهما في آخر سطر، والآخر في أول سطر، فليضرب علىٰ الذي في آخر السطر.

وإن كان التكرر في المضاف والمضاف إليه، أو الصفة أو الموصوف، لم يراع حينئذ أول السطر وآخره، بل يراعىٰ الاتصال بين المضاف والمضاف إليه في الخط، فلا يفصل في الضرب بينهما، ويضرب علىٰ الحرف المتطرف من المتكرر دون المتوسط.

وإذا سقط من الكتاب شيء فالأحسن في كيفية تخريجه، أن يخط من موضع سقوطه خطًّا صاعدًا إلىٰ فوق ثم يعطفه بين السطرين عطفة يسيرة، إلىٰ جهة الحاشية التي يكتب فيها، ويكتبه مقابلًا للخط المنعطف، وليكن ذلك في حاشية

---

(١) هو الحافظ الإمام البارع، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن الرامهرمزي القاضي صاحب كتاب «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، و«أمثال الحديث».
قال الذهبي: «ولم أظفر بتاريخ موته، وأظنه بقي إلىٰ حدود الخمسين وثلاث مائة، وأما أبو القاسم بن منده فذكر في كتاب «الوفيات» له أنه عاش إلىٰ قرب الستين وثلاث مائة بمدينة «رامهرمز»، ورجَّح الدكتور عجاج الخطيب محقق «المحدث الفاصل» أن وفاته كانت سنة (٣٦٠ هـ)، انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٠٥)، و«السير» (١٦/ ٧٣).

(٢) انظر: «المحدث الفاصل» (ص ٦٠٦).

ذات اليمين؛ لأنه لو خرَّجه إلىٰ جهة الشمال فربما ظهر بعده في السطر نفسه نقص آخر، فإن خرّجه قدّامه إلىٰ جهة الشمال أيضًا، وقع بين التخريجين إشكال [ل ١٣ أ]، وإن خرج الثاني إلىٰ جهة اليمين التقت عطفةُ تخريج جهة الشمال وعطفة تخريج جهة اليمين، أو تقابلتا، فأشبه ذلك المضروب علىٰ ما بينهما.

أما إن تأخر النقص إلى آخر السطر، خرجه إلىٰ جهة الشمال؛ للقرب، ويكتبه صاعدًا إلىٰ أعلىٰ الورقة؛ لئلا يخرج بعده نقص آخر فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغًا، ويبتدئ بكتبه من أعلىٰ إلىٰ أسفل، بحيث يكون منتهاه إلىٰ جهة باطن الورقة، إن كان في جهة اليمين، وإن كان في جهة الشمال، وقع منتهاه إلىٰ جهة طرف الورقة، ويكتب عند انتهائه «صح».

أما ما يكتب في الحواشي من شرح أو تنبيه علىٰ غلط ونحوه، فلا يخرج له؛ لئلا يحسب من الأصل، لكن يجعل علىٰ الحرف المقصود بذلك علامة كالضبة[(١)]، إيذانًا به.

وينبغي للطالب أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه، وكنيته ونسبه، ثم يسوقَ ما سمعه منه علىٰ لفظه.

وإذا كتب الكتاب المسموع، كتب فوق سطر البسملة، أو في [ل ١٣ب] حاشية أول ورقة من الكتاب، أو في آخره، أسماء من سمع معه، وتاريخ وقت السماع.

وإذا كان كاتب التسميع موثوقًا به غير مجهول الخط، فلا يضر أن لا يكتب الشيخ خطه بالتصحيح، ولا بأس أن يقتصر صاحب الكتاب علىٰ إثبات سماعه بخط نفسه، إذا كان موثوقًا به، وعلىٰ كاتب التسميع التحري والاحتياط، وتبيين المسموع والسامع، والمسموع منه، بلفظ غير محتمل، ويحذر من إسقاط اسم أحد منهم، لغرض فاسد .

---

(١) والتضبيبُ: هو كتابةُ صورةِ «صـ» هكذا فوقَ الحرفِ الَّذِي يُشارُ إِلَىٰ تمريضِهِ.

ويجوز أن يعتمد في إثبات التسميع على إخبار من يثق بخبره، إذا لم يكن حاضرا في جميعه.

◄ **فائدة:**

غلب على كتبة الحديث الاقتصار على الرمز في «حدثنا» و«أخبرنا»، فيكتبون من «حدثنا» الثاء والنون والألف، وربما اقتصروا على الضمير منها، ويكتبون من «أخبرنا» الضمير مع الألف أولًا، وقد يكتبون في علامة «أخبرنا» راء بعد الألف، وفي علامة «حدثنا» دالًا في أولها.

ويكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد، في الحديث[ل ١٤ أ] الواحد ما صورته «ح»، وإذا انتهى القارئ إليها قال «ح» ويمر، وهي حاء مفردة مهملة، وقد يكتبون مكانها «صح»، والله أعلم.



الفصل الثامن
في صفة رواية الحديث وشرط آدابه

اعلم أن الراوي إذا قابل كتابه، وضبطَ سماعه، جازت له الرواية منه، ولو غاب عنه، إذا غلب علىٰ ظنه سلامته من التغيير، وكذا لو كان ضريرًا واستعان بالمأمونين في ضبط سماعه، ثم عند روايته في القراءة منه عليه.

وقال الخطيب أبو بكر: «السماع من البصير الأمي والضرير اللذين لم يحفظا من المحدث ما سمعاه منه، لكنه كتب لهما، بمثابة واحدة، قد منع منه غير واحد من العلماء، ورخص فيه بعضهم»(١).

وإذا سمع كتابًا ثم أراد روايته من نسخة ليس عليها سماعه، ولا هي مقابلة بنسخة سماعه، غير أنه سمع منها علىٰ شيخه، أو كان فيها سماع شيخه، لم يجز له ذلك عند أكثر المحدثين، إلا أن يكون له إجازة عامة من شيخه لجميع [ل ١٤ب] مروياته.

وإذا كان في النسخة سماع شيخ شيخه، أو هي مسموعة علىٰ شيخ شيخه، فينبغي له حينئذ في روايته منها أن يكون له إجازة شاملة من شيخه، ولشيخه إجازة شاملة من شيخه.

وإذا وجد سماعه في كتابه وهو غير ذاكر له، لم تجز له روايته عند أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي(٢)، وجوَّزها الشافعيُّ وأكثر أصحابه، وأبو يوسف(٣)، ومحمد بن الحسن(٤).

---

(١) الكفاية (٢/ ٨٤).

(٢) صرح الزركشي والعراقي بأنه أبو بكر الصيدلاني المروزي الشافعي، انظر: «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٣/ ٦٠٤)، والعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٦٢).

(٣) القاضي، واسمه: يعقوب بن إبراهيم، صاحب أبي حنيفة، (ت ١٨٢هـ).

(٤) الشيباني، أبو عبد الله، صحب أبا حنيفة، وأخذ الفقه عنه، (ت ١٧٩هـ).

وتجوز رواية الحديث بالمعنى عند أكثر المحدثين والفقهاء والأصوليين، إذا علم بالقطع أنه أدىٰ معنىٰ اللفظ.

- **واختلف العلماء في اختصار الحديث الواحد، ورواية بعضه دون بعض.**

فمنهم من منع، علىٰ القول بالمنع من النقل بالمعنىٰ، ومنهم من منع مع تجويز إذا لم يكن قد رواه علىٰ التمام مرة أخرىٰ، ولم يعلم أن غيره رواه علىٰ التمام.

والصحيح أن يقال: إن كان ما تركه متميزًا عما نقله، غير متعلق به، جاز؛ لأنهما -والحالة هذه- [ل ١٥أ] يصيران بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر.

- **أما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد**، وتفريقه في الأبواب، فهو إلىٰ الجواز أقرب، وقد فعله مالك والبخاري.

وينبغي لطالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة، ما يتخلص به من معرة اللحن والتحريف، وإذا وقع في روايته لحن أو تحريف، فالصحيح أنه يرويه علىٰ الصواب.

أما إصلاح ذلك في الكتاب؛ فالصواب تركه وبيان الصواب في الحاشية؛ لأنه أجمع للمصلحة، وأنفىٰ للمفسدة.

وإذا كان الإصلاح بزيادة شيء قد سقط، فإن لم يكن فيه مغايرة في المعنىٰ لما في الأصل، ألحقه، وإن كان فيه مغايرة ترك الأصل علىٰ حاله، ونبَّه علىٰ ما سقط في الحاشية.

وهذا إذا كان شيخه قد رواه له علىٰ الخطأ، أما لو وجد ذلك في كتابه وغلب علىٰ[1] ظنه أن ذلك من الكتاب لا من شيخه، فيتجه ها هنا إصلاح ذلك في الكتاب.

---

(١) سقطت من (ح).

وإذا [ل ١٥ ب] كان عند الراوي حديث عن اثنين أو أكثر، وبين روايتهما تفاوت في اللفظ دون المعنىٰ، فله أن يجمع بينهما في الإسناد، ثم يسوق الحديث علىٰ لفظ أحدهما، ويقول: أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان، قال أو قالا: أخبرنا فلان، وما أشبهه.

وإذا سمع كتابًا مصنفًا من جماعة ثم قابل[١] **نسخته بأصل بعضهم**، وأراد أن يذكر جميعهم في الإسناد، وأراد أن يقول: واللفظ لفلان، احتمل أن يجوز كالأول، واحتمل أن لا يجوز؛ لأنه لا علم عنده بكيفية رواية الآخرين[٢]، بخلاف الأول، فإنه اطلع عليها وعلم موافقتها من حيث المعنىٰ.

واعلم أن العادة قد جرت بحذف «قال» فيما بين رجال الإسناد خطًّا، ولا بد من ذكره لفظًا حال القراءة.

وإذا كان في أثناء الإسناد «قرئ على فلان أخبرك فلان» فينبغي للقارئ أن يقول فيه: قيل له: أخبرك فلان، وإذا كان فيه «قرئ علىٰ فلان حدثنا فلان» قال: قرئ علىٰ فلان قال: حدثنا فلان.

وإذا تكررت كلمة «قال» حذفت في الخط، وعلىٰ [ل ١٦ أ] القارئ أن يلفظ بهما جميعًا.

والنُّسخ والأجزاء المشتملة على أحاديث بإسنادٍ واحد، منهم من يذكر الإسناد في أول كل حديث منها، ومنهم من يكتفي بذكره في أول حديث منها، أو في أول كل مجلس من مجالس سماعها، ويقول بعده: وبالإسناد، أو: وبه، وهو الأغلب.

ويجوز لمن يروي هذه الأحاديث مفرَّقة أن يذكر الإسناد في أول كل حديث

---

(١) في (ح): «قال»، والصواب ما في (الأصل).

(٢) في (ح): «آخرين»، والصواب ما في (الأصل).

منها؛ لأن الجميع معطوف على الأول، فالإسناد المذكور أولًا، في حكم المذكور في كل حديث.

ويجوز إبدال «عن النبي» بـ«عن رسول الله» ﷺ، سئل عنه أحمد بن حنبل فقال: «أرجو أن لا يكون به بأس»[1]، والله أعلم.

* * *

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢/ ١٢٢- ١٢٣).

الفصل التاسع
في آداب المحدث وطالب الحديث

وهو قسمان:

الأول: في آداب المحدث

ينبغي لمن تصدىٰ لإسماع الحديث وإفادة علومه، أن يصحح قصده، ويطهر قلبه من الأغراض الدنيوية، ويكون حريصًا علىٰ نشره، مبتغي [ل ١٦ ب] جزيل أجره.

واختلف في وقت انتصابه لذلك، فقال القاضي ابن خلاد: «يحسن عند استيفاء الخمسين؛ لأنها انتهاء الكهولة، وفيها مجتمع الأَشُد»[١]، قال: «وليس بمنكر أن يحدِّث عند استيفاء الأربعين؛ لأنها حد الاستواء، ومنتهىٰ الكمال، وأعجب إلي أن يمسك في الثمانين؛ لأنها حد الهرم»[٢].

وقال ابن الصلاح: «الذي نقوله أنه متىٰ احتيج إلىٰ ما عنده استُحب له التصدي لروايته[٣] ونشره في أي سنٍّ كان»[٤]، فقد روي أن مالك بن أنس جلس للناس ابن نيف وعشرين، وقيل: ابن سبع عشرة[٥]، وشيوخه أحياء.

وقد حدَّث خلقٌ كثير بعد مجاوزة الثمانين، فصحبتهم السلامة، منهم أنس ابن مالك، وسهل بن سعد[٦]، وعبد الله بن أبي أوفىٰ من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ،

---

(١) المحدث الفاصل (ص ٣٥٢).

(٢) المصدر نفسه (ص ٣٥٤).

(٣) في (ح): «لرواية»، والصواب ما في الأصل، وهو الموافق لعلوم الحديث (ص٢٠٣).

(٤) علوم الحديث (ص ٤١٩).

(٥) في (ح): «سبع وعشر»، والصواب ما في الأصل وهو الموافق لعلوم الحديث (ص٢٠٤).

(٦) في (الأصل): «سعيد»، والصواب ما في (ح)، وهو الموافق لعلوم الحديث (ص٢٠٤)، وفي جميع مصادر ترجمته.

ومالك، والليث، وسفيان بن عيينة، وعلي بن الجعد[١]، في عدد من المتقدمين والمتأخرين.

وفيهم غير واحد حدَّثوا بعد استيفاء مائة سنة، منهم الحسن بن عرفة[٢]، وأبو القاسم البغوي[٣]، وأبو إسحاق الهُجَيْمي[٤]، والقاضي [ل ١٧ أ] أبو

---

(١) علي بن الجعد، الحافظ الثبت المسند، شيخ بغْدادِ، أبو الحسن الهاشمي، مولاهم الجوهري، (ت ٢٣٠ هـ)، انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٩٩).

(٢) هو الحسن بن عرفة بن يزيد، الإمام المحدث الثقة، مسند وقته، أبو علي العبدي البغدادي المؤدب، (ت ٢٤٥هـ).

عن محمد بن حكيم الصدفي، سمعت الحسن بن عرفة وسئل كم تعد من السنين؟ قال: مئة سنة وعشر سنين لم يبلغ أحد من أهل العلم هذا السن غيري.

قال الذهبي: «قلت قد بلغ أيضًا هذا السن حسان بن ثابت، وحكيم بن حزام وغيرهما من الصحابة، وسويد بن غفلة، وجماعة من التابعين، وممن شاركه في السن أبو العباس الحجار»، انظر ترجمته في: «السير» (١١/ ٥٤٧).

(٣) هو الحافظ الثقة الكبير، مسند العالم، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان البغوي الأصل البغدادي، بن بنت أحمد بن منيع، صاحب «معجم الصحابة» (ت ٣١٧هـ) وله (١٠٣) سنة، انظر: «السير» (١٤/ ٤٤١)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٣٧).

(٤) ورد في النسختين: «الهجيمي» على الجادة، وقد تصحَّف في «علوم الحديث» مع «التقييد والإيضاح» إلى «العجيمي» (ص٢٠٤)، وأظنه من الناسخ، وليس من محققه العلامة محمد راغب الطباخ، والله أعلم.

وهو الشيخ الإمام المحدث الصدوق المعمر، مسند الوقت، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن عبد الله، الهجيمي البصري.

عن عبد الرحيم بن أحمد البخاري قال: رأى أبو إسحاق الهجيمي أنه تعمَّم فدور على رأسه مئة وثلاث دورات، فعبرت له بحياة مئة وثلاث سنين، فما حدث حتى بلغ المائة، ثم حدث فقرأ عليه القارئ وأراد أن يختبر عقله، فقال: إن الجبان حتفه من فوقه كالكلب يحمي جلده بروقه، فرد عليه الهجيمي فقال: كالثور، فإن الكلب لا روق له،.........=

الطيب[١].

واعلم أنه لا ينبغي للمحدث أن يحدث بحضرة من هو أولىٰ منه بذلك، قال يحيىٰ بن معين: «الذي يحدث بالبلدة وفيها من هو أولىٰ منه بالحديث أحمق»[٢].

وينبغي له إذا طلب منه ما يعلمه عند غيره في بلده أو غيره بإسناد أعلىٰ من إسناده، أو أرجح من وجه آخر، أن[٣] يعرف الطالب به، ويرشده إليه، فإن الدين النصيحة.

ولا يمتنع من التحديث؛ لكونه غير صحيح النية، فإنه يُرجىٰ له حصول النية من بعد.

ويحسن منه الثناء علىٰ شيخه والدعاء له حالة الرواية عنه.

ويستحب أن يفتتح مجلسه بذكر، ويختمه بدعاء يليق بالحال.

ويعقد المجالس لإملاء الحديث، ويتخذ مستمليًا يبلِّغ عنه إذا كثر الجمع، فذلك دأب أكابر المحدثين، وليستمل علىٰ موضع عالٍ، من كرسي ونحوه، فإن لم يجد استملىٰ قائمًا، وعليه أن يتبع لفظ المحدث فيؤديه علىٰ وجهه، فمن سمع لفظ المملي رواه عنه، ومن لم يسمع [ل ١٧ ب] إلا لفظ المستملي لم يجز أن يرويه عن المملي من غير تبيين للحال.

= قال: ففرحوا بصحة ذهنه»، (ت ٣٥١ هـ)، راجع ترجمته في: «السير» (١٥/ ٥٢٥).

(١) هو الإمام العلامة، القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري الشافعي، فقيه بغداد، قال أبو إسحاق الشيرازي: «توفي عن مئة وسنتين لم يختل عقله ولا تغير فهمه، يفتي مع الفقهاء، ويستدرك عليهم الخطأ، ويقضي ويشهد ويحضر المواكب إلىٰ أن مات»، (ت ٤٥٠ هـ) انظر ترجمته في: «السير» (١٧/ ٦٦٨).

(٢) رواه الخطيب في الجامع (١/ ٣١٩ برقم ٧٠٠).

(٣) في (ح): «أو»، والصواب ما في الأصل، وهو الموافق لعلوم الحديث (ص٢٠٥).

ويستحب افتتاح المجلس بشيء من القرآن، فإذا فرغ استنصَت المستملي الحاضرين، ثم يبسمل ويحمد الله تعالىٰ، ويصلي علىٰ رسوله ﷺ، ثم يُقبل[١] علىٰ المحدث فيقول: من ذكرت رحمك[٢]، وكلما انتهىٰ إلىٰ ذكر النبي ﷺ (صلىٰ عليه)[٣] (يرفع صوته بذلك)[٤]، وإذا انتهىٰ إلىٰ ذكر الصحابي قال: رضي الله عنه.

ويستحب للملي أن يجمع في إملائه بين الرواية عن جماعة من شيوخه، مقدمًا للأعلىٰ[٥] إسنادًا أو الأولىٰ من وجه آخر، ويملي عن كل واحد منهم حديثًا، ويختار ما علىٰ سنده وقصر متنه، وينبه علىٰ ما فيه من فائدة، وعلو، وفضيلة.

ويجتنب ما لا يحتمله[٦] عقول الحاضرين.

ويختم إملاءه بشيء من الحكايات والإنشادات بأسانيدها.

وإذا نجز الإملاء بادر إلىٰ مقابلته وتصحيحه.

❀ ❀ ❀

---

(١) في (ح): «تقبل»، والصواب ما في الأصل، وهو الموافق لعلوم الحديث (ص٢٠٧).

(٢) في (ح): «أحمدك»، وهو تحريف ظاهر، والصواب ما في الأصل، وهو الموافق لعلوم الحديث (ص٢٠٧).

(٣) سقطت من (ح).

(٤) سقطت من (الأصل)، والمثبت من (ح).

(٥) في (ح): «الأعلىٰ»، والصواب ما في الأصل، وهو الموافق لعلوم الحديث (ص٢٠٨).

(٦) كذا في النسختين، والذي في الأصل (ص٢٠٨): «تحتمله».

القسم الثاني
في آداب طالب الحديث

ويستحب لطالب الحديث أن يأخذ نفسه بالأخلاق [ل ١٨ أ] الزكية والآداب المرضية، ويخلص نيته في طلبه لله عز وجل.

لما رُوي عن حماد بن سلمة أنه قال: «من طلب الحديث لغير الله مُكِر به».

وقال سفيان الثوري: «ما أعلم عملًا هو أفضل من طلب الحديث لمن أراد به الله»(١).

وإذا شرع فيه فليشمر على ساق اجتهاده، ويبدأ بالسماع من أسند شيوخ بلده، وأعلمهم، وأشرفهم، فإذا حصل ما في بلده فليرحل إلىٰ غيره.

رُوي عن إبراهيم بن أدهم(٢) أنه قال: «إن الله يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث»(٣).

وليعمل بما سمعه من الأحاديث؛ لما روي عن عمرو بن قيس المُلائي(٤) قال: «إذا بلغك شيء من الخير فاعمل به ولو مرة تكون من أهله»(٥).

ويُعْظِم شيخه ولا يثقل عليه بالتطويل، وإذا ظفر بسماع شيخ فلا يكتمه غيره

---

(١) رواه الرمهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ١٨٢).

(٢) هو إبراهيم بن أدهم بن منصور بن يزيد بن جابر، القدوة الإمام العارف، سيد الزهاد أبو إسحاق العجلي، وقيل: التميمي الخراساني البلخي، نزيل الشام، (ت ١٦٢هـ) انظر: «السير» (٧/ ٣٨٧).

(٣) رواه الخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (ص ٨٩).

(٤) هو عمرو بن قيس الكوفي الملائي البزاز الحافظ، ترجمته في «الحلية» (٥/ ١٠٠)، و«السير» (٦/ ٢٠٥).

(٥) رواه الخطيب في «الجامع» (١/ ١٤٤ برقم ١٨٢).

لينفرد به؛ لما روي عن مالك أنه قال: «بركة الحديث إفادة بعضهم بعضًا»(١).

ويترك الحياء والكبر؛ لقول مجاهد: «لا يتعلم مستحي ولا متكبر»(٢).

ولا يأنف أن يكتب عمن دونه ما [ل ١٨ ب] يستفيده منه؛ لما روي عن وكيع أنه قال: «لا ينبل الرجل من أصحاب الحديث حتىٰ يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه»(٣).

ولا يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه، وإذا مر به اسم مشكل أو كلمة مشكلة في حديث بحث عنها، وأودعها قلبه، فإنه يجتمع له بذلك علم كثير في يسر.

وليكن الإتقان من شأنه، فإن الحفظَ الإتقانُ، ويأخذ نفسه بالرفق في تحفُّظ الحديث مع الدوام، قال الزهري: «من طلب الحديث جملة فاته جملة، وإنما يدرك العلم حديثًا وحديثين»(٤)، وإذا حفظ شيئًا ذاكره.

وليشتغل بالتخريج والتصنيف إذا تأهل لذلك، فإنه كما قال الخطيب: «يثبت(٥) الحفظ، ويذكي القلب، ويشحذ الطبع، ويجيد البيان، ويكشف الملتبس، ويكسب جميل الذكر، ويخلده إلىٰ آخر الدهر».

وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان:

---

(١) لم أجده عن مالك، وقد روىٰ الخطيب نحوه عن ابن المبارك وابن معين (٢/ ١٥٠ برقم ١٥٢ و ١٥٣).

(٢) رواه البخاري معلقًا عنه، كتاب العلم، باب الحياء في العلم، (الفتح ١/ ٢٢٨) ووصله أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٨٧)، قال الحافظ: إسناده صحيح علىٰ شرط المصنف.

(٣) رواه الخطيب في «الجامع» (٢/ ٢١٦ برقم ١٦٥٤).

(٤) رواه الخطيب في «الجامع» (١/ ٢٣٢ برقم ٤٥٠) لكن بلفظ: «من طلب العلم جملة».

(٥) في (الأصل): «ينبت»، والصواب ما في (ح)، وهو الموافق لعلوم الحديث (ص٢١٣).
(ص٢١٣).

الأولى: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه علىٰ [ل ١٩ أ] أحكام الفقه وغيرها، وجمع ما ورد في كل حكم في باب.

الثانية: تصنيفه على المسانيد، فيجمع حديث كل صحابي وحده، ويرتبهم علىٰ حروف المعجم في أسمائهم، وله أن يرتبهم علىٰ القبائل، فيبدأ ببني هاشم، ثم بالأقرب فالأقرب نسبًا من رسول الله ﷺ، وله أن يرتب علىٰ سوابق الصحابة، فيبدأ بالعشرة، ثم بأهل بدر، ثم بأهل الحديبية، ثم بمن أسلم وهاجر بين الحديبية وفتح مكة، ويختم بأصاغر الصحابة، كابن الطفيل ونحوه، ثم بالنساء.

وهذه أحسن، والأُولىٰ أسهل.

ثم ليحذر أن يخرج للناس ما يصنّفه إلا بعد تهذيبه وتكرار النظر فيه، والله أعلم.



الفصل العاشر
في الإسناد العالي والمسلسل

اعلم أن العلو في الرواية على خمسة أقسام:

الأول: القرب من رسول الله ﷺ [ل ١٩ ب].

الثاني: القرب من أئمة الحديث، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلىٰ رسول الله ﷺ.

الثالث: العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة، وذلك ما اشتهر آخرًا من الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة.

أما الموافقة: فهي أن يقع لك الحديث عن شيخ مسلم فيه بعدد أقل من العدد الذي يقع لك به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ إذا رويته عن مسلم عنه.

وأما البدل: فمثل أن يقع لك مثل هذا العلو عن شيخ غير شيخ مسلم هو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث.

وأما المساواة: فهي في أعصارنا أن يقل[1] العدد في إسنادك لا إلىٰ شيخ مسلم وأمثاله ولا إلىٰ شيخ شيخه، بل إلىٰ من هو أبعد من ذلك كالصحابي أو من قاربه، وربما كان إلىٰ رسول الله ﷺ بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلًا من العدد مثل ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي، فتكون مثلًا مساويًا لمسلم مثلًا في قرب الإسناد وعدد رجاله [ل ٢٠ أ].

وأما المصافحة: فهي أن تقع هذه المساواة التي وصفناها لشيخك لا لك، فيقع ذلك لك مصافحة؛ إذ تكون كأنك لقيت مسلمًا في ذلك الحديث وصافحته به؛ لكونك قد لقيت شيخك المساوي لمسلم.

فإن كانت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك، فتقول: كأن شيخي سمع مسلمًا وصافحه.

---

(١) في (ح): «تقل»، والصواب ما في الأصل، وهو الموافق لعلوم الحديث (ص٢١٩).

وإن كانت المساواة لشيخ شيخ شيخك فالمصافحة لشيخ شيخك، فتقول: كأن شيخ شيخي سمع مسلمًا وصافحه، ولك[١] أن لا تذكر في ذلك نسبةً، بل تقول: كأن فلانًا سمعه من مسلم.

الرابع: العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوي:

مثل أن أروي حديثًا عن ثلاثة، بعضهم عن بعض عن البيهقي عن الحاكم أبي عبد الله، ثم أروه عن ثلاثة، بعضهم عن بعض عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم، فالإسناد الأول أعلىٰ، وإن كانا متساويين في العدد؛ لتقدم وفاة البيهقي علىٰ وفاة ابن خلف؛ لأن البيهقي مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، [ل ٢٠ ب]، ومات ابن خلف سنة سبع وثمانين وأربعمائة.

أما العلو المستفاد من مجرد تقدم وفاة شيخك من غير قياسه براو آخر فقد قال بعض المحدثين[٢]: «إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو»، وقال الحافظ ابن منده[٣]: «إذا مر علىٰ الإسناد ثلاثون سنة فهو عال».

الخامس: العلو المستفاد من تقدم السماع: وكثير من هذا يدخل في القسم قبله، **ومثاله الذي لا يخل فيه:** أن يسمع شخصان من شيخ واحد، وسماع أحدهما من ستين سنة مثلًا وسماع الآخر من أربعين؛ فالسماع المتقدم أعلىٰ إذا تساوىٰ السند إليهما في العدد.

---

(١) في (ح): «ذلك»، والصواب ما في الأصل، وهو الموافق لعلوم الحديث (ص ٢٢٠).

(٢) هو الحافظ أبو الحسن بن جوصاء (ت ٣٢٠ هـ) كما في «المنهل الروي» لابن جماعة (ص ٧٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٧٩٦)، و«السير» (١٥/ ١٦).

(٣) هو الإمام الكبير الحافظ المجود، أبو عبد الله محمد بن يحيىٰ بن منده، واسم منده إبراهيم بن الوليد بن سندة بن بطة بن أستندار بن جهار بخت العبدي، مولاهم الأصبهاني، جد صاحب التصانيف الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد، (ت ٣٠١ هـ) راجع ترجمته في: «السير» (١٤/ ١٨٨).

أما المسلسل: فهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد فيه علىٰ صفة أو حالة واحدة.

وينقسم إلى:

- ما يكون صفة للراوي.
- و[١] إلىٰ ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم.

مثال الأول: ما يتسلسل بـ سمعت فلانًا، قال: سمعت فلانًا إلىٰ آخره، ونحوه.

ومثال الثاني: إسناد حديث «**اللهم أعني** [ل ٢١ أ] **على شُكرك وذكرك وحسن عبادتك**».

المسلسل بقولهم «**إني أحبك**»[٢].

وحديث التشبيك باليد[٣].

وحديث العد في اليد[٤]، ونحوه.

وقلما تسلم المسلسلات من ضعف في وصف التسلسل لا في أصل المتن، والله أعلم.

---

(١) سقطت من (ح).

(٢) انظر تسلسله في: «الجواهر المكللة في الأحاديث المسلسلة» للسخاوي (ل ٢٦ أ).

(٣) انظر تسلسله في المصدر السابق (ل ٤١ ب).

(٤) انظر تسلسله في المصدر السابق (ل ٤٥ ب).

الفصل الحادي عشر
في المشهور من الحديث والغريب والعزيز

الأول: المشهور

وينقسم إلى:

صحيح، كحديث «الأعمال بالنيات»(١)، وأمثاله.

وإلى غير صحيح، كحديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم»(٢).

وينقسم من وجه آخر إلى:

مشهور عند أهل الحديث وغيرهم، كحديث «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»(٣).

وإلى مشهور عند أهل الحديث خاصة، كالذي يرويه محمد بن عبد الله الأنصاري، عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أن رسول الله ﷺ قنت شهرًا يدعو على رعل و ذكوان»، فهذا مخرَّج في الصحيح(٤).

وله رواة عن أنس غير أبي مجلز، ورواه عن أبي مجلز غير التيمي، ورواه عن التيمي [ل ٢١ ب] غير الأنصاري، ولا يعلم ذلك إلا أهلُ الحديث.

ومن المشهور؛ المتواتر: وهو الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه

---

(١) رواه البخاري، باب كيف كان بدء الوحي على رسول الله ﷺ (ح١ مع الفتح ١/ ١٠) ومسلم (ح ١٩٠٧).

(٢) مضىٰ تخريجه في مقدمة المصنف.

(٣) رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (ح ١٠ مع الفتح ١/ ٥٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، (ح ٤١).

(٤) رواه البخاري، كتاب الوتر، باب القنوت قبل الركوع وبعده (ح ٩٥٨ مع الفتح ٢/ ٤٩٠)، ومسلم، كتاب الصلاة، (ح ٦٧٧).

ضرورة، ولا بد من استمرار هذا الشرط من أوله إلىٰ منتهاه.

قال ابن الصلاح: وحديث «**مَن كَذبَ عليَّ مُتعمدًا فليتبوَّأ مَقعدَه من النار**»[١] يصلح أن يكون مثالًا له؛ لأن الحافظ أبا بكر البزار ذكر أنه رواه عن النبي ﷺ نحوٌ من أربعين رجلًا، وقيل: رواه اثنان وستون نفسًا من الصحابة، منهم العشرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وليس في الدنيا حديث رواه العشرة غيره، ثم لم يزل عدد رواته يزداد إلىٰ الآن، وليس من ذلك حديث «**إنما الأعمال بالنيات**»، وإن نقله أكثر من عدد التواتر؛ لأن ذلك طرأ عليه في وسط إسناده ولم يوجد في أوائله.

الثاني: الغريب، والعزيز

قال الحافظ ابن منده: «الغريب من الحديث، كحديث الزهري وقتادة وأشباهِهما من الأئمة، ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد [ل ٢٢ أ] الرجل عنهم بالحديث يسمىٰ غريبًا، فإذا روىٰ عنهم رجلان أو ثلاثة واشتركوا في حديث يسمىٰ عزيزًا، فإذا روىٰ الجماعة عنهم حديثًا يسمىٰ مشهورًا».

والغريب ينقسم إلى:

صحيح؛ كالأفراد المُخرَّجة في الصحيح.

وإلى غير صحيح، وهو الغالب عليه.

قال أحمد بن حنبل: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء»[٢].

وينقسم أيضًا من وجه آخر إلى:

غريب متنًا وإسنادًا؛ وهو الذي تفرد برواية متنه راو واحد.

---

(١) رواه البخاري – كتاب العلم – باب إثم من كذب علىٰ النبي ﷺ (ح ١٠٦ مع الفتح ١/ ١٩٩)، ومسلم – كتاب العلم (ح ٣٠٠٤).

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٥٣)، ومن طريقه أبو سعد السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (١/ ٣٠٦ برقم ١٦٢).

وإلى غريب إسنادًا لا متنًا؛ كالـذي متنه مَروي عن جماعة من الصحابة، إذا انفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبًا من ذلك الوجه، مع أن متنه غيرُ غريب.

ومن ذلك: غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة.

ولا يوجد ما هو غريب متنًا.

وليس غريبًا إسنادًا إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون، فإنه يصير غريبًا مشهورًا، وغريبًا متنًا لا إسنادًا [ل ٢٢ ب]، لكن بالنظر إلىٰ أحد طرفي الإسناد فإن إسناده متصفٌ بالغرابة في طرفه الأول وبالشهرة في طرفه الآخر، كحديث «الأعمال بالنيات»، وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف المشهورة، والله أعلم.



الفصل الثاني عشر
في معرفة أصحاب النبي ﷺ

قال أبو المظفر السمعاني: «أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة علىٰ كل من روىٰ عنه حديثًا أو كلمة، ويتوسعون حتىٰ يعدُّون مَن رآه رؤيةَ من الصحابة، وهذا لشرف منزلته ﷺ أعطىٰ[1] كل من رآه حكم الصحبة، وإن كان اسم الصحابي من حيث اللغة والظاهر يقع علىٰ من طالت صحبته له علىٰ طريق التبع له والأخذ عنه»[2].

وقد أجمعت الأمة على عدالة الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ ومن لا بس الفتن منهم فكذلك بإجماع من يعتد به في الإجماع، إحسانًا للظن بهم، ولأنهم حملة الشريعة [ل ٢٣ أ].

قال ابن الصلاح: «وأفضلهم علىٰ الإطلاق عند جماهير المحدثين أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ»[3].

وأفضل أصنافهم؛ الخلفاء الأربعة، ثم بقية العشرة، ثم البدريون، ثم أصحاب أُحد، ثم أهل الحديبية.

وأكثرهم حديثًا؛ أبو هريرة، قال أحمد بن حنبل: «ستة من أصحاب النبي ﷺ أكثروا الرواية عنه وعُمِّروا: أبو هريرة، وابن عمر، وعائشة، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، وأنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وأبو هريرة أكثرهم حديثًا».

وقال: «ليس أحد من أصحاب النبي ﷺ يُروىٰ عنه في الفتوة أكثر من ابن عباس».

---

(١) في (ح): «أعطوا»، وهو الموافق لـ«علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٢٥٥).

(٢) أجمعُ تعريفٍ هو ما ذكره الحافظ في «النخبة» بقوله: «هو من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات علىٰ الإسلام، ولو تخلَّلت ردَّةٌ في الأصح»، «نخبة الفكر» (ص ١٤٩ مع النكت).

(٣) علوم الحديث (ص ٤٩٥) بالمعنىٰ.

وقيل له: من العبادلة؟ فقال: «عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله الزبير، وعبد الله بن عمرو»، وقيل له: فابن مسعود؟ قال: «ليس عبد الله بن مسعود من العبادلة».

قال الحافظ البيهقي: «وهذا لأن ابن مسعود تقدمت وفاته، وهؤلاء عاشوا حتىٰ احتيج [ل ٢٣ ب] إلىٰ علمهم، فإذا اجتمعوا علىٰ شيء قيل: هذا قول العبادلة، أو هذا فعلهم».

وسئل أبو زرعة عن عدة أصحاب النبي ﷺ فقال: «قُبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفًا من الصحابة، ممن رآه وسمع منه، فقيل له: يا أبا زرعة هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا؟ قال: «أهل مكة وأهل المدينة ومن بينهما والأعراب ومن شهد معه حجة الوداع، كل رآه وسمع منه بعرفة».

واختلف في أول من أسلم منهم، فقيل: أبو بكر، وقيل: علي، وقيل: زيد بن حارثة، وادعىٰ الثعلبي المفسر اتفاق العلماء علىٰ أن أول من أسلم خديجة بنت خويلد، وأن اختلافهم إنما هو في أول من أسلم بعدها.

والأورع أن يقال: أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان عليٌّ، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد، ومن العبيد بلال.

وآخرهم موتًا أبو الطفيل عامر بن واثلة، مات سنة مائة من الهجرة[(١)].

---

(١) قال الحافظ ابن عبد البر: «أسلم والنبي ﷺ يتجهز إلىٰ تبوك، ويقال: إنه خدم النبي ﷺ ثلاث سنين، وكان من أهل الصُّفة، يقال: إنه نزل البصرة، وله بها دار، ثم سكن الشام، وكان منزله علىٰ ثلاثة فراسخ من دمشق، بقرية يقال لها «البلاط»، وشهد المغازي بدمشق وحمص، ثم تحول إلىٰ بيت المقدس، ومات بها وهو ابن مائة سنة، قيل: بل توفي بدمشق في آخر خلافه عبد الملك سنة خمس أو ست وثمانين، وهو ابن ثمان وتسعين»، انظر: «الاستيعاب» (٤/ ١٥٦٣- ١٥٦٤).

وأما بالإضافة إلى النواحي:

فآخر من مات بـ«المدينة»: جابر بن عبد الله، وقيل: سهل بن سعد، وقيل: السائب بن يزيد.

وذكر ابن المديني أن أبا الطفيل مات بـ«مكة»، فهو إذًا الآخر بها.

وآخر من مات بـ«البصرة»: أنس بن مالك.

وبـ«الكوفة»: عبد الله بن أبي أوفى[١].

وبـ«الشام»: عبد الله بن بُسر بالباء المضمومة والسين المهملة[٢]، وقيل: بل أبو أمامة.

وقيل: آخر من مات منهم بـ«مصر» عبد الله بن الحارث بن جَزْء الزبيدي[٣].

وبـ«فلسطين»: أبو أُبي بن أم حرام[٤].

---

(١) هو عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي، واسم أبي أوفى علقمة بن خالد، أبو معاوية، وقيل: أبو إبراهيم، وبه جزم البخاري، وقيل: أبو محمد، له ولأبيه صحبة، وشهد عبدُ الله الحديبيةَ، وروى أحاديث شهيرة، ثم نزل الكوفة سنة ست أو سبع وثمانين، وهو آخر من مات بها من الصحابة، ويقال: مات سنة ثمانين، انظر: «الطبقات» لابن سعد (٦/ ٢١)، و«الاستيعاب» (٣/ ٨٧٠)، و«الإصابة» (٤/ ١٨).

(٢) هو عبد الله بن بسر المازني، أبو بسر، قال البخاري: أبو صفوان السلمي المازني، هو أخو الصماء، مات بالشام سنة ثمانين، وهو ابن أربع وتسعين، وهو آخر من مات بالشام بحمص من أصحاب النبي ﷺ، انظر: «الاستيعاب» (٣/ ٨٧٤)، و«الإصابة» (٤/ ٢٤).

(٣) هو عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، سكن مصر، روى عن النبي ﷺ أحاديث حفظها، وسكن مصر، فروى عنه المصريون، ومن آخرهم يزيد بن أبي حبيب، قال ابن يونس: مات سنة ست وثمانين بعد أن عمي، وقيل: سنة خمس، وقيل: سبع، وقيل: ثمان، وكانت وفاته بسفط القدور؛ قاله الطحاوي، وحكى الطبري أنه كان اسمه العاصي فسماه رسول ﷺ عبد الله، وهو آخر من مات بمصر من الصحابة، انظر: «الاستيعاب» (٣/ ٨٨٣)، و«الإصابة» (٤/ ٤٦).

(٤) هو أبو أُبَي بن امرأة عبادة بن الصامت، هو عبد الله بن عمرو بن قيس بن زيد......=

وبـ«دمشق»: واثلة بن الأسقع.

وبـ«حمص»: عبد الله بن بُسر.

وبـ«اليمامة»: الهرماس بن زياد[١].

وبـ«الجزيرة»: العَرس بن عَميرة[٢].

وبـ«إفريقية»: رُويفع [٣].

وبـ«البادية»: سَلمة بن الأكوع.

قال ابن الصلاح: «إنما مات رويفع في حاضرة بَرْقة، وقبره بها، وأما سلمة فنزل إلىٰ المدينة قبل موته بليال»[٤].

وأما العشرة المبشرين فآخرهم موتًا سعد بن أبي وقاص[٥].

❀ ❀ ❀

= الأنصاري، وهو ابن خالة أنس بن مالك، أمه أم حرام بنت ملحان، وربيب عبادة بن الصامت. انظر: «الاستيعاب» (٣/ ٩٥٩)، و«الإصابة» (٧/ ٥).

(١) انظر ترجمته في: «الاستيعاب» (٤/ ١٥٤٨).

(٢) هو العرس بن عميرة الكندي، أخو عدي بن عميرة الكندي، حديثه عند أهل الشام، روىٰ عنه ابن أخيه عدي بن عدي بن عميرة الكندي، وصاحب عمر بن عبد العزيز ورجاء بن حيوة. انظر: «الاستيعاب» (٣/ ١٠٦٢)، و«الإصابة» (٤/ ٤٨٤).

(٣) هو رُويفع بن ثابت بن سكن بن عدي بن حارثة الأنصاري من بني مالك بن النجار سكن مصر، واختط بها دارًا، وأمره معاوية علىٰ طرابلس سنة ست وأربعين فغزا من طرابلس إفريقية سنة سبع وأربعين، ودخلها وانصرف من عامه، يقال: مات بالشام، ويقال: مات بـ«برقة» سنة ست وخمسين، وهو أمير عليها من قبل مسلمة بن مخلد وقبره بها. انظر: «الاستيعاب» (٢/ ٥٠٤)، و«الإصابة» (٢/ ٥٠١).

(٤) علوم الحديث (ص ٥٠٥).

(٥) وقد ألف في آخر من مات من الصحابة الحافظ يحيىٰ بن عبد الوهاب بن منده في جزء ذكره الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص ٢٧٣).

الفصل الثالث عشر
في معرفة التابعين

يقال للواحد: تابع وتابعي.

قال الخطيب: «التابعي من صحب الصحابي»[١].

وكلام غيره مشعر بأنه ينبغي فيه أن يسمع من الصحابي أو يلقاه وإن لم توجد الصحبة العرفية.

وهم على طبقات:

الأولى: الذين لحقوا العشرة، كسعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم، وأبي عثمان النهدي، وقيس بن عُبَاد بضم العين وتخفيف الباء[٢]، وأبي ساسان حضين بن المنذر بالضاد المعجمة[٣]، وأبي وائل[٤]، وأبي رجاء العطاردي، ذكرهم الحافظ أبو عبد الله.

---

(١) انظر: الكفاية (١/ ٩٨).

(٢) هو قيس بن عُبَاد بضم المهملة وتخفيف الموحدة الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة، أبو عبد الله البصري، ثقة من الثانية، مخضرم، مات بعد الثمانين، انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٦٤)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٥٧)، و«تقريب التهذيب» برقم (٥٥٨٢).

(٣) هو حضين بضاد معجمة مصغر بن المنذر بن الحارث الرقاشي بتخفيف القاف وبالمعجمة، أبو ساسان بمهملتين، وهو لقب وكنيته أبو محمد، كان من أمراء علي بـ«صفِّين» وهو ثقة من الثانية، مات على رأس المائة، انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٤٨)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٤٠)، و«تقريب التهذيب» برقم (٢٨١٦).

(٤) هو شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، ثقة مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، وله مائة سنة، انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٥٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٣١٦)، و«تقريب التهذيب» برقم (١٣٩٠).

وقال ابن الصلاح: «سعيد بن المسيب، ولد في خلافة عمر، ولم يسمع من أكثر العشرة، ولم يسمع من العشرة كلهم غير قيس بن أبي حازم»[١].

وقال أبو داود السجستاني: «لم يرو قيس عن عبد الرحمن بن عوف»[٢].

ويلي هؤلاء من ولد في حياة رسول الله ﷺ من أبناء الصحابة[٣]، كعبد الله ابن أبي طلحة[٤]، وأبي أمامة أسعد بن سهل بن حنيف، وأبي[٥] إدريس الخولاني وغيرهم.

فائدة: الفقهاء السبعة من أكابر التابعين، وهم سعيد بن المسيب، والقاسم[٦] بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد

---

(١) علوم الحديث (ص ٥٠٧) بالمعنىٰ.

(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (ص ١١٣- ١١٤).

(٣) قال البلقيني: هذا الكلام ليس بمستقيم معنىٰ ولا نقلًا، أما المعنىٰ فكيف يجعل من ولد في حياة رسول الله ﷺ يلي من ولد بعده ﷺ؟ والصواب: أن يكون من ولد في حياته مقدمًا، وأن تلك الطبقة تليه، لا أنه يليها.
وأما النقل فلم يذكر الحاكم ذلك، ولكنه عد المخضرمين ثم قال: «ومن التابعين بعد المخضرمين طبقة ولدوا في زمان رسول الله ﷺ ولم يسمعوا منه»، وذكر ممن سبق أبا أمامة فقط...ولم يذكر من جملتهم: عبد الله بن أبي طلحة، ولا أبا إدريس»، اهـ من «محاسن الاصطلاح» (ص ٥٠٨ مع ابن الصلاح).

(٤) واسمه زيد بن سهل الأنصاري المدني، ولد علىٰ عهد النبي ﷺ، وحنَّكه لما ولد، ووثقه بن سعد، مات سنة أربع وثمانين بالمدينة، وقيل: استشهد بفارس، وهو أخو أنس لأمه، وهو الغلام الذي ولدته أم سليم عندما توفي ولدها. انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٥/ ١٣٣)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٣٦)، و«تقريب التهذيب» برقم (٣٣٩٩)، و«علوم الحديث» (ص ٥٠٧) بالمعنىٰ.

(٥) في (الأصل): «ابن»، والمثبت من (ح)، وهو الموافق لـ«علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٢٧٨)، ومصادر ترجمته.

(٦) في (ح): «وهو القاسم»، بزيادة «هو»، وهي مقحمة لا يساعد عليها السياق.

الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، وسليمان بن يسار.

والمخضرمون من التابعين: هم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ وأسلموا ولا صحبة لهم، واحدهم «مخضرَم» بفتح الراء.

منهم: أبو عمرو الشيباني، وسويد بن غفلة الكندي، وعمرو بن ميمون الأودي، وعبد خير بن يزيد الخيواني، وأبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مُل، وأبو الحَلال العَتكي، وربيعة بن زرارة، وأبو مسلم الخولاني عبد الله بن ثُوَب، والأحنف بن قيس.

قال أحمد بن حنبل: وأفضل التابعين سعيد بن المسيب، وروي عنه أفضل التابعين قيس بن أبي حازم، وأبو عثمان، وعلقمة، ومسروق، وقال: «ليس أحد أكثر في الفتوىٰ من الحسن وعطاء، كان عطاء مفتي مكة، والحسن مفتي البصرة»[١].

ورُوي عن أبي بكر بن أبي داود أنه قال: سيدتا التابعين من النساء؛ حفصة بنت سيرين، وعمرة بنت عبد الرحمن، وثالثتهما ليست كَهُمَا أم الدرداء»[٢].

❁ ❁ ❁

---

(١) قال البلقيني: «والأحسن في تفضيل التابعين أن يقال: من حيث الزهد والورع؛ أويس القرني، ومن حيث حفظ الخبر والأثر؛ سعيد». اهـ من «المحاسن» (ص: ٥١٧ مع ابن الصلاح).

(٢) قال البلقيني: «المراد أم الدرداء الصغرىٰ التابعية، واسمها هجيمة، ويقال: جهيمة». اهـ المصدر نفسه (ص: ٥١٧ مع ابن الصلاح).

خاتمة
في ذكر نبذ من الوفيات

إحداها

سيدنا رسول الله ﷺ، توفي يوم الإثنين ضحىٰ اثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول، سنة إحدىٰ عشر من الهجرة.

وتوفي أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في جمادىٰ الأولىٰ سنة ثلاث عشرة.

وتوفي عمر في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين.

والصحيح: أنهم توفوا أبناء ثلاث وستين.

وتوفي عثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة، وقيل: ابن تسعين.

وتوفي عليٌّ في رمضان سنة أربعين، وهو ابن ثلاث وستين، وقيل: ابن أربع وستين، وقيل: ابن خمس وستين.

وتوفي طلحة والزبير جميعًا في جمادىٰ الأولىٰ سنة ست وثلاثين، وكان سنهما واحدًا، كانا ابني أربع وستين.

وتوفي سعد بن [ل ٢٤ أ] أبي وقاص سنة خمس وخمسين علىٰ الأصح، وهو ابن ثلاث وسبعين.

وتوفي سعيد بن زيد سنة إحدىٰ وخمسين، وهو ابن ثلاث أو أربع وسبعين.

وتوفي عبد الرحمن بن عوف سنة اثنتين وثلاثين، وهو ابن خمس وسبعين.

وتوفي أبو عبيدة بن الجراح سنة ثماني عشرة، وهو ابن ثمان وخمسين سنة.

الثانية

حكيم بن حزام القرشي، وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري، الصحابيان، عاش كل واحد منهما عشرين ومائة سنة، ستون في الجاهلية وستون

في الإسلام، وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين، وكان مولد حكيم في جوف الكعبة، قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة.

وذكر ابن إسحاق أن حسان هذا وأباه ثابتًا والمنذر وحرامًا عاش كل منهم عشرين ومائة سنة، ولا يعرف لأحد من العرب مثل ذلك.

الثالثة: أئمة المذاهب

سفيان بن سعيد الثوري أبو عبد الله، توفي بـ«البصرة» سنة إحدىٰ وستين ومائة، ومولده في سنة سبع وتسعين بالبصرة [ل ٢٤ ب].

ومالك بن أنس، توفي بـ«المدينة» سنة تسع وسبعين ومائة، ومولده سنة ثلاث وتسعين.

وتوفي أبو حنيفة سنة خمسين ومائة بـ«بغداد»، وهو ابن سبعين سنة.

وتوفي الشافعي في آخر رجب سنة أربع ومائتين بـ«مصر»، ومولده سنة خمسين ومائة.

وتوفي أحمد بن حنبل بـ«بغداد» في ربيع الآخر سنة إحدىٰ وأربعين ومائتين، ومولده سنة أربع وستين ومائة.

الرابعة: مصنفو كتب الحديث الخمسة

البخاري أبو عبد الله، ولد يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وتوفي بـ«خَرْتَنْك» قريبًا من سمرقند، ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين.

وتوفي **مسلم** بن الحجاج النيسابوري بها لخمس بقين من رجب سنة إحدىٰ وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة.

وتوفي **أبو داود** السجستاني سليمان بن الأشعث بالبصرة، في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين.

وتوفي **أبو عيسى** محمد بين عيسىٰ الترمذي بها لثلاث عشرة مضت من

رجب، سنة تسع وسبعين [ل ٢٥ أ] ومائتين.

وتوفي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي سنة ثلاث وثلاثمائة.

الخامسة

سبعة حفاظ ولدوا في المائة الرابعة وصنفوا وكثر الانتفاع بتصانيفهم

أقدمهم أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، ولد بها في ذي القعدة سنة ست وثلاثمائة، ومات بها في ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

ثم الحاكم أبو عبد الله بن البيع النيسابوري، ولد بها في ربيع الأول سنة إحدىٰ وعشرين وثلاثمائة، ومات بها في صفر سنة خمس وأربعمائة.

ثم أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي حافظ مصر، ولد في ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثمائة، ومات بـ«مصر» سنة تسع وأربعمائة.

ثم أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ولد سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، ومات بـ«أصبهان» في صفر سنة ثلاثين وأربعمائة.

ثم أبو عمر[1] بن عبد البر النمري، حافظ أهل المغرب، ولد في ربيع الآخر سنة ستين [ل ٢٥ب] وثلاثمائة، ومات بـ«شاطبة» من بلاد الأندلس في ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمائة.

ثم أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، ومات بـ«نيسابور» في جمادىٰ الأولىٰ، سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، ونقل إلىٰ «بيهق» فدفن بها.

ثم أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ولد في جمادىٰ الآخرة سنة

---

(١) في (ح): «أبو عمرو»، فلعل الواو سبق قلم من الناسخ.

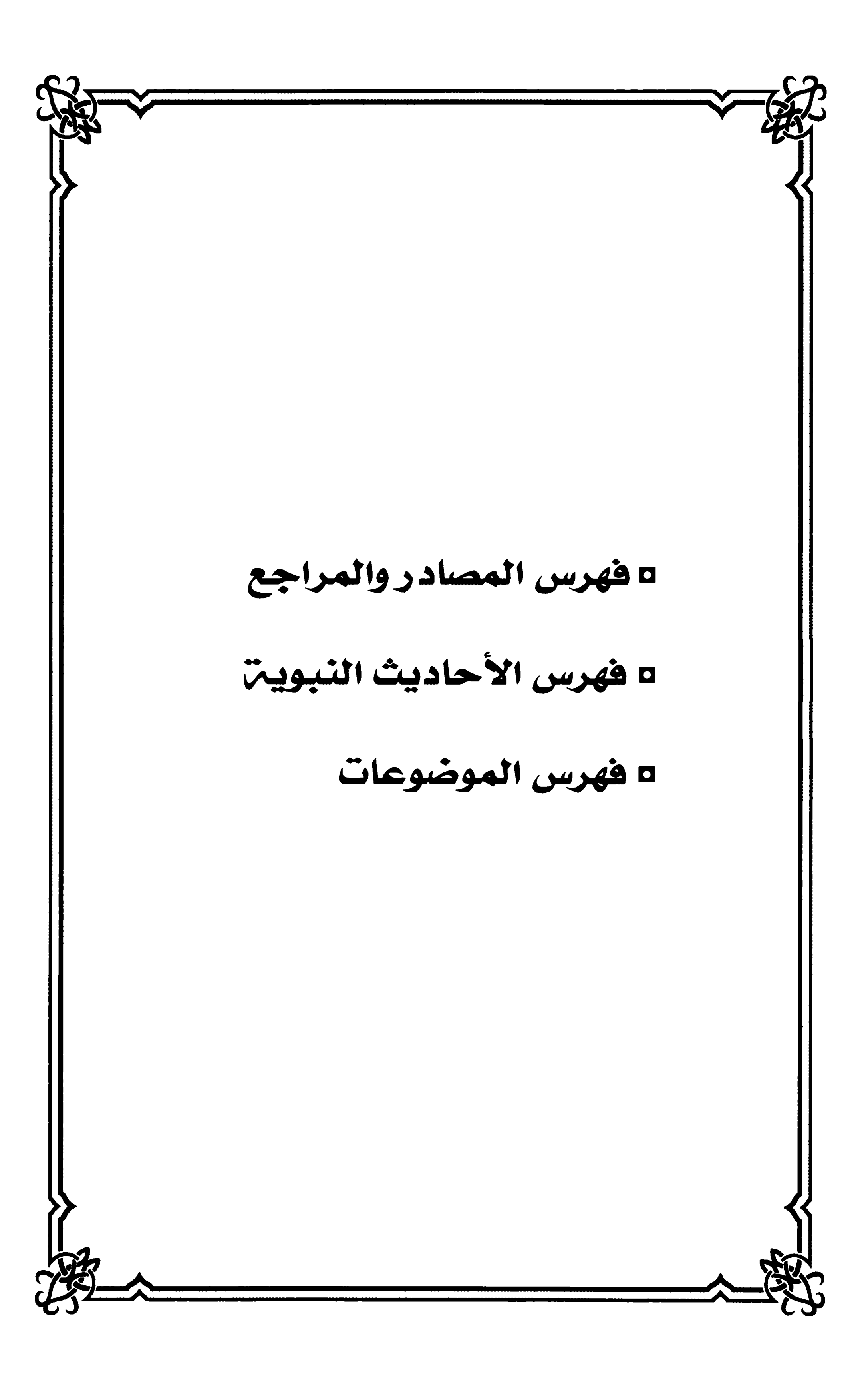
اثنتين وتسعين وثلاثمائة، ومات بـ«بغداد» في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة.

آخره، والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين[1].

❁ ❁ ❁

(١) ورد في آخر الأصل: كمُل الكتاب بحول الله وعونه في ... الآخر لرجب الفرد المبارك عام إحدىٰ وثلاثين وسبعمائة، انتسخه من أصل الشيخ الخطيب...عمر بن علي القرشي بخط يده نفع الله به أفقر الخلق إلىٰ الله سبحانه محمد بن محمد بن سماك بن عبد الحق.

جاء في آخر النسخة (ح) الأصل: فرغ الكتاب بعناية الملك الوهاب من الانتساخ من نسخة من نسخة المصنف رحمة الله عليه وعلىٰ ما قرئ وكتب ونظر المسلمين والمسلمات في يوم الأربعاء من شهر صفر وختم الله بالخير والظفر سنة إحدىٰ وعشرين وثمانمائة، والحمد لله وحده، وحسبنا الله ونعم الوكيل.



فهرس
المصادر والمراجع

- الأدب المفرد لمحمد بن إسماعيل البخاري تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - ط الثالثة ١٤٠٩هـ - دار البشائر الإسلامية- بيروت

- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطرف العشرة تحقيق مجموعة من الباحثين طبع ركز خدمة السنة بالجامعة الإسلامية بالتعاون مع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف – المدينة النبوية.

- أجوبة أبي الفتح اليعمري لصلاح الدين بن أيبك تحقيق الأستاذ محمد الراوندي – ط ١٤١٠هـ مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.

- إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل لأبي الحسن مصطفىٰ بن إسماعيل السليماني حققه أبو إسحاق الدمياطي – ط الثانية / ١٤٢١هـ - مكتبة الفرقان – الإمارات.

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي تحقيق شعيب الأرناؤوط – ط الأولىٰ / ١٤٠٨هـ - مؤسسة الرسالة – بيروت.

- الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلىٰ الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني تحقيق محمد سعيد عمر إدريس – ط الأولىٰ/ ١٤٠٩هـ - مكتبة الرشد – الرياض.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ليوسف بن عبد الله بن محمد عبد البر النمري تحقيق علي محمد البجاوي- ط الأولىٰ/ ١٤١٢هـ - دار الجيل- بيروت.

- الإصابة في تمييز الصحابة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق علي محمد البجاوي – ط الأولىٰ / ١٤١٢هـ - دار الجيل- بيروت

- الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد تحقيق كمال يوسف الحوت – دار الكتب العلمية- بيروت .

- الإلماع إلىٰ معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض بن موسىٰ اليحصبي تحقيق أحمد صقر- ط ١٩٧٨م- دار التراث – القاهرة.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير شرح العلامة أحمد شاكر – تعليق المحدث ناصر الدين الألباني – تحقيق علي بن حسن الحلبي – ط الأولىٰ – مكتبة المعارف – الرياض.
- برنامج الوادي آشي محمد بن جابر الوادي آشي تحقيق محمد محفوظ – ط الثالثة / ١٩٨٢- دار الغرب الإسلامي – بيروت.
- البحر الزخار (مسند البزار) لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله- ط الأولىٰ/ ١٤٠٩هـ- مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم- بيروت – المدينة.
- البداية والنهاية للحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمرو بن كثير – ط الثالثة / ١٩٧٨م – مكتبة المعارف – بيروت.
- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي تحقيق د. الحسين آيت سعيد – ط الأولىٰ / ١٩٩٧م – دار طيبة – الرياض.
- التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس لعبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري – ط الأولىٰ / ١٤٠٤هـ – مؤسسة الرسالة – بيروت.
- التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني بتعليق الشيخ عبد الرزاق حمزة – تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني – دار الكتب السلفية- بومباي - الهند.
- تاريخ بغداد لأحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي - دار الكتب العلمية – بيروت.
- تحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع – ط الثانية / ١٤٢٥- نشر الجديع للبحوث والاستشارات –ليدز بريطانيا– مؤسسة الريان، بيروت.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي حققه أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي – ط الرابعة / ١٤١٨هـ – مكتبة الكوثر – الرياض.
- تذكرة الحفاظ للذهبي تحقيق عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي – دار أم القرىٰ مصورة عن الطبعة الهندية.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ أحمد بن علي ابن محمد بن حجر العسقلاني تحقيق د. عبد الغفار سليمان البزاري ومحمد أحمد عبد العزيز – ط الثانية / ١٤٠٧هـ – دار الكتب العلمية – بيروت.
- تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق عادل مرشد – مؤسسة الرسالة – بيروت .
- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي وبذيله المصباح علىٰ مقدمة ابن الصلاح للشيخ راغب الطباخ – ط الثالثة – دار الحديث للطباعة والنشر – بيروت .
- التمهيد لما في الموطأ والأسانيد يوسف بن عبد البر النمري ط١٣٨٧هـ – تحقيق مجموعة من الأساتذة – وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية .
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الصنعاني تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – ط الأولىٰ/ ١٣٦٦ – دار إحياء التراث العربي.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي تحقيق بشار عواد معروف – ط الأولىٰ / ١٤٠٠هـ مؤسسة الرسالة – بيروت .
- جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر يوسف بن عبد البر تحقيق أبي الأشبال الزهيري – ط الرابعة / ١٤١٩هـ – دار ابن الجوزي – الدمام.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للحافظ الخطيب البغدادي تحقيق محمود الطحان – ط ١٤٠٣هـ – مكتبة المعارف – الرياض.
- الجرح والتعديل عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي تحقيق عبد الرحمن بن

يحيىٰ المعلمي – دار إحياء التراث العربي عن الطبعة الهندية لسنة ١٢٧١ هـ .
- الجواهر المكللة في الأحاديث المسلسلة للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي – مخطوط بمكتبة تشستربيتي برقم ٣٦٦٤ .
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط / ١٩٦٧- القاهرة .
- درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي تحقيق محمد الأحمدي أبو النور – دار التراث – المكتبة العتيقة – مصر.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ أحمد بن علي العسقلاني تحقيق محمد سيد جاد الحق – أم القرىٰ للطباعة والنشر - القاهرة.
- ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد للحافظ تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي المكي تحقيق محمد صالح بن عبد العزيز المراد – ط الأولىٰ / ١٤١٨هـ - جامعة أم القرىٰ – مكة المكرمة.
- ذيل طبقات الحفاظ لأبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي تحقيق حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية.
- الرحلة في طلب الحديث لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي تحقيق نور الدين عتر - ط الأولىٰ / ١٣٩٥هـ - دار الكتب العلمية.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة للمحدث محمد ناصر الدين الألباني – مكتبة المعارف الإسلامية – الرياض.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة للمحدث محمد ناصر الدين الألباني – مكتبة المعارف الإسلامية – الرياض.
- سنن البيهقي الكبرىٰ لأحمد بن الحسين بن علي أبي بكر البيهقي تحقيق محمد عبد القادر عطا – ط ١٤١٠هـ - مكتبة دار الباز – مكة المكرمة.

- السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن لأبي عبد الرحمن محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي – دراسة وتحقيق أبي عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراتي – ط الأولىٰ / ١٤١٧هـ – مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة) .

- السنن لأبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سورة – تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون – ط الأولىٰ/ ١٤٠٨– دار إحياء التراث العربي– بيروت .

- السنن لمحمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه) – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – ط دار الفكر – بيروت–.

- السنن لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي – تحقيق فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي – ط الأولىٰ/ ١٤٠٧– دار الكتاب العربي.

- السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث– تعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد – ط الأولىٰ – دار ابن حزم – بيروت.

- السنن لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي – مكتبة تحقيق التراث الإسلامي – ط الثانية / ١٤١٢هـ – دار المعرفة – بيروت .

- سنن الدار قطني لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني – ط / ١٣٨٦هـ – دار المعرفة – بيروت.

- السنن الكبرىٰ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن – ط الأولىٰ / ١٤١٦هـ – دار الكتب العلمية – بيروت .

- سير أعلام النبلاء لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط – ط السابعة / ١٤١٠هـ – مؤسسة الرسالة – بيروت –.

- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني تحقيق محمد علي قاسم

العمري ط الأولىٰ / ١٣٩٩هـ - الجامعة الإسلامية - المدينة النبوية.
- سؤالات البرذعي لأبي زرعة لعبيد الله بن عبد الكريم أبي زرعة الرازي تحقيق د. سعدي الهاشمي- ط الثانية / ١٤٠٩هـ- دار الوفاء- المنصورة .
- سؤالات البرقاني للدارقطني للحافظ البرقاني تحقيق د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقري - ط الأولىٰ/ ١٤٠٤هـ - كتب خانه جميلي - باكستان.
- شرح معاني الآثار لأحمد بن محمد الطحاوي تحقيق محمد زهري النجار - ط الأولىٰ / ١٣٩٩هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- شرف أصحاب الحديث، للخطيب. تحقيق محمد سعيد خطيب أو غلي- ط الأولىٰ، نشر دار إحياء السنة النبوية- القاهرة.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي - دار الكتب العلمية - بيروت-.
- شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة للحافظ العراقي - اعتنىٰ بتصحيحه والتعليق عليه محمد بن الحسين العراقي الحسيني - ط ١٣٥٤هـ - المطبعة الجديدة - فاس.
- شرح سنن ابن ماجة لجلال الدين السيوطي مكتبة تحقيق التراث الإسلامي - ط الثانية / ١٤١٢هـ - دار المعرفة - بيروت .
- شرح علل الترمذي لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب - تحقيق ودراسة همام عبد الرحيم سعيد - ط الأولىٰ / ١٤٠٧هـ - مكتبة المنار- مكتبة ابن رشد - الرياض-.
- شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول - ط الأولىٰ / ١٤١٠هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل لأبي الحسن مصطفىٰ بن إسماعيل المصري - ط الأولىٰ / ١٤١١هـ - مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

- شفاء الغرام بتاريخ البلد الحرام للحافظ تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي المكي – دار الكتب العلمية – بيروت.
- صحيح البخاري – محمد بن إسماعيل البخاري مع فتح الباري – تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، محب الدين الخطيب- بتعليق الشيخ عبد العزيز بن باز، دار المعرفة- بيروت- ت ط ١٣٧٩.
- صحيح مسلم – مسلم بن الحجاج النيسابوري – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- ضوابط الجرح والتعديل تأليف الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف – ط الأولىٰ / ١٤١٢هـ – الجامعة الإسلامية – المدينة –.
- طبقات الشافعية الكبرىٰ لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي – تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.
- عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي لأبي بكر بن العربي المالكي – ضبط و توثيق صدقي جميل العطار – ط ١٤١٥هـ – دار الفكر - بيروت.
- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي محمد عبد الله بن جعفر ابن حيان المعروف بأبي الشيخ – دراسة وتحقيق عبد الغفور البلوشي – ط الأولىٰ / ١٤١٢هـ – مؤسسة الرسالة – بيروت .
- علوم الحديث للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الشهير بابن الصلاح – د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) – دار المعارف.
- العقد الثمين بأخبار البلد الأمين للحافظ تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي المكي تحقيق فؤاد سيد – ط الثانية / ١٤٠٦هـ – مؤسسة الرسالة – بيروت.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي تحقيق خليل الميس- ط الأولىٰ/ ١٤٠٣هـ - دار الكتب العلمية- بيروت.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي العسقلاني – تصوير دار المعرفة – بيروت – عن الطبعة السلفية.
- فتح الباقي علىٰ ألفية العراقي لزكريا الأنصاري – اعتنىٰ بتصحيحه والتعليق عليه محمد بن الحسين العراقي الحسيني – ط ١٣٥٤هـ – المطبعة الجديدة – فاس.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي تحقيق الشيخ صلاح محمد عويضة – ط١٤١٧هـ – دار الكتب العلمية – بيروت.
- الفصل للوصل المدرج في النقل لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي تحقيق محمد مطر الزهراني – ط الأولىٰ / ١٤١٨هـ – دار الهجرة – الرياض.
- قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين القاسمي الدمشقي – ط الأولىٰ / ١٣٩٩هـ – دار الكتب العلمية – بيروت .
- الكامل في ضعفاء الرجال لعبدالله بن عدي أبي أحمد الجرجاني تحقيق يحيىٰ مختار غزاوي – ط الثالثة – دار الفكر – لبنان.
- كتاب العلل للحافظ علي بن عمر الدارقطني – تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي – ط دار طيبة – الرياض.
- كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل تحقيق وتخريج د. وصي الله عباس – ط الأولىٰ / ١٤٠٨هـ – المكتب الإسلامي – بيروت.
- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للحافظ محمد بن حبان البستي تحقيق محمود إبراهيم زايد – ط دار المعرفة – بيروت.
- كتاب المدلسين للحافظ أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد – ط الأولىٰ ١٤١٥هـ دار الوفاء – مصر.
- كتاب أدب الإملاء والاستملاء لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني

دراسة وتحقيق أحمد محمد محمود، ط الأولىٰ/ ١٤١٤هـ - مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة.

- الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، للسان الدين ابن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، ط الأولىٰ، ١٩٦٣، دار الثقافة، بيروت.

- كشف الخفا ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس للعجلوني- ط الثالثة / ١٣٥١هـ – دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- لسان العرب جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور – دار صادر – بيروت.

- محاسن الاصطلاح عمر بن رسلان البلقيني تحقيق د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) – دار المعارف – مصر.

- المحدث الفاصل لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي تحقيق محمد عجاج الخطيب – ط ١٣٩١هـ - دار الفكر – بيروت.

- المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي – تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي- ط ١٤٠٤هـ - دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

- المدخل إلىٰ كتاب الإكليل لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد – دار الدعوة – الاسكندرية.

- مسند أبي داود الطيالسي لسليمان بن داود الطيالسي – دار المعرفة.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل الطبعة الميمنية تصوير دار الكتب العلمية.

- المسند لأبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي - دار الكتب العلمية ، مكتبة المتنبي- بيروت – القاهرة.

- مشايخ البخاري لعبدالله بن عدي أبي أحمد الجرجاني تحقيق بدر العماش.

- مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي – ط

الثانية / ١٤٠٣هـ - المكتب الإسلامي - بيروت .
- المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي - ط الثانية / ١٤٠٤هـ - مكتبة العلوم والحكم.
- المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي - رواية عبد الله ابن جعفر بن درستويه النحوي تحقيق د. أكرم ضياء العمري - ط الثانية / ١٤٠١هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- المعجم المختص بالمحدثين للحافظ أبي عبد الله محمد أحمد الذهبي تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة - ط الأولىٰ / ١٤٠٨ - مكتبة الصديق.
- المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل - مصورة الطبعة الميمنية.
- مسند ابن الجعد لعلي بن الجعد الجوهري البغدادي تحقيق عامر أحمد حيدر- ط الأولىٰ / ١٤١٠هـ - مؤسسة نادر - بيروت.
- مسند الشهاب لمحمد بن سلامة أبي عبد الله القضاعي تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي- ط الأولىٰ / ١٤٠٧هـ - مؤسسة الرسالة -بيروت.
- المسند للشاشي لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله - ط الأولىٰ/ ١٤١٠هـ - مكتبة العلوم والحكم- المدينة.
- المستدرك لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري - ط / ١٣٩٨هـ - دار الفكر - بيروت.
- مسند أبي يعلىٰ أحمد بن علي بن المثنىٰ أبو يعلىٰ الموصلي التميمي تحقيق حسين سليم أسد- ط الأولىٰ / ١٤٠٤هـ - دار المأمون للتراث - دمشق.
- معالم السنن للخطابي سليمان بن حمد - ط ١٤٠٠- دار المعرفة - بيروت.
- معجم الشيوخ (المعجم الكبير) للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة - ط الأولىٰ / ١٤٠٨) مكتبة الصديق.
- معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم - اعتنىٰ به

السيد معظم حسين – ط الثانية / ١٣٩٧هـ – دار الكتب العلمية – بيروت.
- المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة محمد بن عبد الرحمن السخاوي تحقيق عبد الله بن الصديق الغماري – دار الكتاب العربي.
- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة – أبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي – تقديم و تحقيق د محمد الحبيب ابن الخوجة – ط ١٤٠٨ هـ – دار الغرب الإسلامي – بيروت.
- مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الضعيفة والحسنة د. المرتضى الزين أحمد – ط الأولى / ١٤١٥هـ – مكتبة الرشد – الرياض.
- المنتقى من السنن المسندة لعبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري تحقيق عبد الله عمر البارودي – ط الأولى/ ١٤٠٨هـ – مؤسسة الكتاب الثقافية.
- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة تحقيق كمال يوسف الحوت – ط الأولى ١٤١٠هـ – دار الكتب العلمية- بيروت.
- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات لعبد الرحمن بن الجوزي تحقيق نور الدين بوياجيلار – مكتبة أضواء السلف – الرياض.
- الموطأ للإمام مالك برواية يحيى بن يحيى الأندلسي بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي- ط / دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.
- الموطأ بروية أبي مصعب الزهري – بشار عواد معروف ومحمود خليل – مؤسسة الرسالة – بيروت.
- الموطأ للإمام مالك برواية برواية سويد بن سعيد الحدثاني تحقيق عبد المجيد التركي-ط الألى ١٩٩٤- دار الغرب الإسلامي – بيروت.
- الموطأ للإمام مالك برواية ابن القاسم تلخيص القابسي – تحقيق محمد

علوي المالكي.

- الموقظة للحافظ أبي عبد الله محمد أحمد الذهبي تحقيق عمرو عبد المنعم سليم – ط الأولىٰ / ١٤٠٥هـ – دار أحد.

- ميزان الاعتدال أبي عبد الله محمد أحمد الذهبي – تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود – ط الأولىٰ / ١٩٩٥م – دار الكتب العلمية – بيروت.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغري بردي الأتابكي – ط مصورة عن ط دار الكتب.

- نخبة الفكر للحافظ أحمد بن علي العسقلاني تحقيق علي بن حسن الحلبي.

- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر – للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني) تحقيق علي بن حسن الحلبي – ط الثالثة/ ١٤١٦هـ – دار ابن الجوزي – الدمام.

- النكت علىٰ ابن الصلاح لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج – ط الأولىٰ / ١٤١٩هـ – مكتبة أضواء السلف – الرياض .

- النكت علىٰ ابن الصلاح للحافظ أحمد بن علي العسقلاني تحقيق د. ربيع ابن هادي المدخلي – ط الرابعة / ١٤١٧هـ – دار الراية – الرياض.

- النهاية في غريب الحديث لمبارك بن محمد الجزري الشهير بابن الأثير – ط المكتبة العلمية – بيروت .

- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي – اعتنىٰ به س ديرينغ – ط الثالثة.

❀ ❀ ❀

فهرس
الأحاديث النبوية

❀ ❀ ❀

فهرس الموضوعات